

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْدِيمٌ	
٥٥	١٦٠٠
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	

الحمد لله خذرع العقل لفقار مبدع النفس الكمال ومعلق  
الصواب بالمواد ومولف النسب بين الأعداد ولا يواحد  
الفلك لا من مركز واليه بل عليه مكنون الحكيم تغاير كماله  
له المجد والبقا والبدا والرجوع منه الجود والعطاء لا خسر  
الاولى وأسأله أن يصلي على الشريف يهض بأعيان الرسل وأسكن  
بصوت السيامة إلى المتقين بالأخلاق مرضية المتخالفين على أذن  
البشيرة عليهم الصلوة والسلام والتسليم لهم الحمد الدعا  
أما بعد فيقول العبد الفقير إلى الله الغني محمد بن إبراهيم  
بالصد الشيراز عفا الله عنه كلما نظرت القوانين الحكيمية ولا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من غير حساب ولا عداد ولا يواحد  
الفلك لا من مركز واليه بل عليه مكنون الحكيم تغاير كماله  
له المجد والبقا والبدا والرجوع منه الجود والعطاء لا خسر  
الاولى وأسأله أن يصلي على الشريف يهض بأعيان الرسل وأسكن  
بصوت السيامة إلى المتقين بالأخلاق مرضية المتخالفين على أذن  
البشيرة عليهم الصلوة والسلام والتسليم لهم الحمد الدعا  
أما بعد فيقول العبد الفقير إلى الله الغني محمد بن إبراهيم  
بالصد الشيراز عفا الله عنه كلما نظرت القوانين الحكيمية ولا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من غير حساب ولا عداد ولا يواحد  
الفلك لا من مركز واليه بل عليه مكنون الحكيم تغاير كماله  
له المجد والبقا والبدا والرجوع منه الجود والعطاء لا خسر  
الاولى وأسأله أن يصلي على الشريف يهض بأعيان الرسل وأسكن  
بصوت السيامة إلى المتقين بالأخلاق مرضية المتخالفين على أذن  
البشيرة عليهم الصلوة والسلام والتسليم لهم الحمد الدعا  
أما بعد فيقول العبد الفقير إلى الله الغني محمد بن إبراهيم  
بالصد الشيراز عفا الله عنه كلما نظرت القوانين الحكيمية ولا



هذا الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...  
الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...  
الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...

أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا شَرْحًا جَامِعًا لِمَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا مَا اسْتَفَدْتُ مِنْ  
أَسَارَاتِ الْحُكَمَاءِ وَتَبَيَّنَ لِي أَنَّهُمْ وَأَسْتَنْبَطُ مِنْ أَيْمَانِ أَهْلِ الْعَقْلِ  
وَتَوَلَّيْتُ بِهَرَمٍ مُضِيقًا إِلَى ذَلِكَ مَا أَخَذْتُ بِهِ وَأَلْهِمْتُ لَهَا مَا  
نَاصِدًا مِنْ اللَّهِ وَمَلَكَتْ فَرَسَتْ فِي جَابَةِ الْمُنْقَسَةِ وَأَقَامَتْ لِقَابِلِيَّةً  
فِي كَشْفِ الْمَطَالِبِ الْمَعَانِي هَذَا التَّوْضِيحَ الْمَقْصُودَ لِمَا بَيَّنَّ جُلَّةَ عِزِّهِ طَرِيقَ الْمَجَادَّةِ  
الَّذِينَ يَجِدُونَ مَوَاقِفَ لِقَاطٍ وَلَا يَرَوْنَ بَوَاطِنَ كَمَا وَهَنَ اسْتَفْتَحَ  
عَقْلُهُ مِنْ رُقْدَةِ الْعَقْلَاتِ وَسَيِّئَةِ الْقَلِيدَاتِ يَهْتَدِي بِتَلْعُقِ  
هَذَا الْكِتَابِ إِلَى صَرْفِ الرِّشَادِ وَمَنْزِلِ الصُّوَرِ وَيَرَى لَهَا تَقْدِيمًا  
نَحْوَ مَطَاوِيلِ الْكُتُبِ لَكِنْ وَدَقَاتِ اسْتِزَارِ كِتَابِ الْهَيْمَةِ فِي مَصَاحِفِ  
وَالْمُسْتَعْلَمِ حَسْبَ سِرِّيَّتِهِ عَلَى الْعَدَالَةِ وَلَا تَدَاوِي وَالْمَامُورِ مِنْ  
حَسْبِ لَغْزِيَّةٍ مِنَ الْحَقِّ وَلَا عِلْمَانِ يَصِحُّ مَوَاضِعَ الْخَطَأِ وَالْخَلَلِ وَرِجَحِ  
النَّقْصِ وَالزَّلَلِ بِشَرْطِ الْمَهَارَةِ وَالْقَطْرِ الْفَاتِقِ مَعَ الْأَمْعَانِ وَالْقَحْصِ  
الْبَاقِ وَكُنْتُ قَبْلَ أَنْ تَشْرَعَ فِي الْمَقْصُودِ بِتَعْرِيفِ الْحِكْمَةِ  
بِأَنْفُسِهَا مُسْتَعِينِينَ بِوَحْيِ لَعْقِ وَفِيضِ الْحَقِّ فَاكِلِ  
أَنْ الْحِكْمَةَ صُنَاعَةٌ تَنْظِيرٌ يَسْتَفَادُ بِهَا كَيْفِيَّةُ مَا عَلَيْهِ الْوُجْهَانِ وَ

هذا الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...  
الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...  
الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...

هذا الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...  
الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...  
الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...

هذا الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...  
الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...  
الكتاب من كتب الحكماء المشهورين...

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات وقضاء الملكات  
ليستكمل النفس تصويرا لما معقولا مضاهيا للعالم الموجود  
فستعد بذلك للسعا القصوى وذلك بحسب الطائفة البشيرة فهي  
تنقسم على قسمين الأول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بأن العالم متحد  
وأن له صناعات قديمة بما قادرا على ما وان السماء ككرة وان النفس باقية  
والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بأنه كيف يمكن اكتساب  
الملكات الإضافية المسماة وازالة الملكات الزائدة النفسانية  
وكيف يمكن ازالة المرغبات وتحصيل الصحة في هذا العلم  
الاول علم بشي لا يتبدل لنا البسته فيه بل المقصود من معرفته  
نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشي يكون المطور من تحصيل  
العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية  
من الحكمة العملية لان كل ما يعلم يعمل كان العلم فيه سيلة وللعلم  
مقصودا والوسيلة في كل شي آخر من المقصود فالعلم بالاعمال  
يكون ادون منزلة من تلك الاعمال لاشك في الاعمال دون منزلة  
من المعارف لانه لا يعمل على ذلك ويدل على ان الحكمة العملية

هذا هو الواجب من حيث اكتساب النظريات وقضاء الملكات  
ليستكمل النفس تصويرا لما معقولا مضاهيا للعالم الموجود  
فستعد بذلك للسعا القصوى وذلك بحسب الطائفة البشيرة فهي  
تنقسم على قسمين الأول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بأن العالم متحد  
وأن له صناعات قديمة بما قادرا على ما وان السماء ككرة وان النفس باقية  
والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بأنه كيف يمكن اكتساب  
الملكات الإضافية المسماة وازالة الملكات الزائدة النفسانية  
وكيف يمكن ازالة المرغبات وتحصيل الصحة في هذا العلم  
الاول علم بشي لا يتبدل لنا البسته فيه بل المقصود من معرفته  
نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشي يكون المطور من تحصيل  
العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية  
من الحكمة العملية لان كل ما يعلم يعمل كان العلم فيه سيلة وللعلم  
مقصودا والوسيلة في كل شي آخر من المقصود فالعلم بالاعمال  
يكون ادون منزلة من تلك الاعمال لاشك في الاعمال دون منزلة  
من المعارف لانه لا يعمل على ذلك ويدل على ان الحكمة العملية

هذا هو الواجب من حيث اكتساب النظريات وقضاء الملكات

ليستكمل النفس تصويرا لما معقولا مضاهيا للعالم الموجود

من الحكمة النظرية بكثير له وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية  
وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة  
العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبية العالمية المنفسر  
ولذلك يدوم له الى بدواها بخلاف الثانية فانها قد تزول  
بالكثرة وهذا هي الجنبية السافلة منها والكلام لا يفي ناطق بحسب  
الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل  
صلوات الله على نبينا وعليه هب حكما والحقني بالصبر  
المراد من الحكمة تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني  
بالصبر تكميل القوة العملية وقال الله تعالى عاظا بآمنوا على  
و عليه السلام واستمع لما يقول حتى اني انا لله لا اله الا انا فاعبد  
قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبد اشارة  
الى كمال القوة العملية وقوله عاظا حكاية عن عيسى على نبينا عليه  
السلام قال اني عبد الله انا ابني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا ابنا  
كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واقصبي بالصلاة  
والزكاة مادامت حيا و اشارة الى كمال القوة العملية قال

من الحكمة النظرية بكثير له وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية  
وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة  
العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبية العالمية المنفسر  
ولذلك يدوم له الى بدواها بخلاف الثانية فانها قد تزول  
بالكثرة وهذا هي الجنبية السافلة منها والكلام لا يفي ناطق بحسب  
الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل  
صلوات الله على نبينا وعليه هب حكما والحقني بالصبر  
المراد من الحكمة تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني  
بالصبر تكميل القوة العملية وقال الله تعالى عاظا بآمنوا على  
و عليه السلام واستمع لما يقول حتى اني انا لله لا اله الا انا فاعبد  
قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبد اشارة  
الى كمال القوة العملية وقوله عاظا حكاية عن عيسى على نبينا عليه  
السلام قال اني عبد الله انا ابني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا ابنا  
كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واقصبي بالصلاة  
والزكاة مادامت حيا و اشارة الى كمال القوة العملية قال



في تقاسيم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل موضوع الخ  
فيه فريتم التقسيم المشهور فالأجود ان تقسيم العلوم الى موضوع  
نفس الوجود والى ما ليس موضوع نفس الوجود والاول العلم الاعلى والذ  
ليس موضوع نفس الوجود اما ان يشترط في فرض تقو صلوه ما  
مختصة الاستعداد اما الاول هو الطبع والثاني هو اراضي  
طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحشا في الالهية واما الحكم العلية  
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث انصافها بالاخلاق والملك  
فهو ايضا ثلاثة اقسام لانها تدبير البشرية والسياسة والاقتصاد  
تختص بشخص واحد والاول هو الحكمة التي بها يكون للا  
معيشة الدينية فاضلة حيازة لا حقوق كاملة وسمى على الاخلاق  
لا يختص بشخص واحد بل يد فيها من شر كثير مما لا اجتماع قد لا جماع  
اما ان يكون بمقتضى الحسنة فالاول يسمى حكمة فزيلا  
حكمة منه ومن جعلها رابعة قسم القسم لما الى قسمين لانها تنقسم الى  
بالملك والسلطنة الى ان يتعلق بالنبوة والاشيعة وسمى الاول علم السياسة  
والثاني علم النوايس قد وقع في الحكمة للتبعية مثل هذا ولا تناقض للحد

من انقسام الوجود الى موضوعات  
في التقسيم المشهور فالأجود ان تقسيم العلوم الى موضوع  
نفس الوجود والى ما ليس موضوع نفس الوجود والاول العلم الاعلى والذ  
ليس موضوع نفس الوجود اما ان يشترط في فرض تقو صلوه ما  
مختصة الاستعداد اما الاول هو الطبع والثاني هو اراضي  
طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحشا في الالهية واما الحكم العلية  
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث انصافها بالاخلاق والملك  
فهو ايضا ثلاثة اقسام لانها تدبير البشرية والسياسة والاقتصاد  
تختص بشخص واحد والاول هو الحكمة التي بها يكون للا  
معيشة الدينية فاضلة حيازة لا حقوق كاملة وسمى على الاخلاق  
لا يختص بشخص واحد بل يد فيها من شر كثير مما لا اجتماع قد لا جماع  
اما ان يكون بمقتضى الحسنة فالاول يسمى حكمة فزيلا  
حكمة منه ومن جعلها رابعة قسم القسم لما الى قسمين لانها تنقسم الى  
بالملك والسلطنة الى ان يتعلق بالنبوة والاشيعة وسمى الاول علم السياسة  
والثاني علم النوايس قد وقع في الحكمة للتبعية مثل هذا ولا تناقض للحد

مدا

في تقسيم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل موضوع الخ  
فيه فريتم التقسيم المشهور فالأجود ان تقسيم العلوم الى موضوع  
نفس الوجود والى ما ليس موضوع نفس الوجود والاول العلم الاعلى والذ  
ليس موضوع نفس الوجود اما ان يشترط في فرض تقو صلوه ما  
مختصة الاستعداد اما الاول هو الطبع والثاني هو اراضي  
طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحشا في الالهية واما الحكم العلية  
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث انصافها بالاخلاق والملك  
فهو ايضا ثلاثة اقسام لانها تدبير البشرية والسياسة والاقتصاد  
تختص بشخص واحد والاول هو الحكمة التي بها يكون للا  
معيشة الدينية فاضلة حيازة لا حقوق كاملة وسمى على الاخلاق  
لا يختص بشخص واحد بل يد فيها من شر كثير مما لا اجتماع قد لا جماع  
اما ان يكون بمقتضى الحسنة فالاول يسمى حكمة فزيلا  
حكمة منه ومن جعلها رابعة قسم القسم لما الى قسمين لانها تنقسم الى  
بالملك والسلطنة الى ان يتعلق بالنبوة والاشيعة وسمى الاول علم السياسة  
والثاني علم النوايس قد وقع في الحكمة للتبعية مثل هذا ولا تناقض للحد





[illegible][illegible]

ان النفس هي العادة الماسحة وهي امر الصناعة والفضل  
 اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الا على وحدانيته والجل  
 بمعرفة لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان تقر سائر  
 العلوم فالعلم المشتمل على معرفة افضل من غيره واما الريا  
 فهو اشرف من الطبيعي بوجوه اخر منها انه اقرب الى موافقة  
 عز المولى بالكلية فهو واسطة الى الاهل فهو افضل ومنها  
 الاحوال الوهمية والخيالية غير ناهية والقسمه هناك لا تفقد  
 فهو افضل مما هو محصور بين الخواصر ومنها الامور الرياضية اصفى  
 والطف والدل والتم من الامور المكذبة الجشمة ومنها قلة  
 التشويز والغلط في الالهي العداية والهندسة بخلاف الطبع  
 بل الاهل من اجل ذلك قيل ادراك الاهل والطبع من جهة  
 ما هو اشبه واخرى لا يلفظ اما الاول فلكونه ما وراء  
 مدركات الحواس بالكلية واستعلاؤه عن احاطة حسه  
 واما الاخر فلغير حال الغصير وخفاء حال المغشوق لا غشيرة  
 الجشمة على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو هي الى

ان النفس هي العادة الماسحة وهي امر الصناعة والفضل  
 اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الا على وحدانيته والجل  
 بمعرفة لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان تقر سائر  
 العلوم فالعلم المشتمل على معرفة افضل من غيره واما الريا  
 فهو اشرف من الطبيعي بوجوه اخر منها انه اقرب الى موافقة  
 عز المولى بالكلية فهو واسطة الى الاهل فهو افضل ومنها  
 الاحوال الوهمية والخيالية غير ناهية والقسمه هناك لا تفقد  
 فهو افضل مما هو محصور بين الخواصر ومنها الامور الرياضية اصفى  
 والطف والدل والتم من الامور المكذبة الجشمة ومنها قلة  
 التشويز والغلط في الالهي العداية والهندسة بخلاف الطبع  
 بل الاهل من اجل ذلك قيل ادراك الاهل والطبع من جهة  
 ما هو اشبه واخرى لا يلفظ اما الاول فلكونه ما وراء  
 مدركات الحواس بالكلية واستعلاؤه عن احاطة حسه  
 واما الاخر فلغير حال الغصير وخفاء حال المغشوق لا غشيرة  
 الجشمة على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو هي الى

ان النفس هي العادة الماسحة وهي امر الصناعة والفضل  
 اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الا على وحدانيته والجل  
 بمعرفة لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان تقر سائر  
 العلوم فالعلم المشتمل على معرفة افضل من غيره واما الريا  
 فهو اشرف من الطبيعي بوجوه اخر منها انه اقرب الى موافقة  
 عز المولى بالكلية فهو واسطة الى الاهل فهو افضل ومنها  
 الاحوال الوهمية والخيالية غير ناهية والقسمه هناك لا تفقد  
 فهو افضل مما هو محصور بين الخواصر ومنها الامور الرياضية اصفى  
 والطف والدل والتم من الامور المكذبة الجشمة ومنها قلة  
 التشويز والغلط في الالهي العداية والهندسة بخلاف الطبع  
 بل الاهل من اجل ذلك قيل ادراك الاهل والطبع من جهة  
 ما هو اشبه واخرى لا يلفظ اما الاول فلكونه ما وراء  
 مدركات الحواس بالكلية واستعلاؤه عن احاطة حسه  
 واما الاخر فلغير حال الغصير وخفاء حال المغشوق لا غشيرة  
 الجشمة على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو هي الى

ان النفس هي العادة الماسحة وهي امر الصناعة والفضل  
 اشرف المباحث بعد اثبات المبدأ الا على وحدانيته والجل  
 بمعرفة لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان تقر سائر  
 العلوم فالعلم المشتمل على معرفة افضل من غيره واما الريا  
 فهو اشرف من الطبيعي بوجوه اخر منها انه اقرب الى موافقة  
 عز المولى بالكلية فهو واسطة الى الاهل فهو افضل ومنها  
 الاحوال الوهمية والخيالية غير ناهية والقسمه هناك لا تفقد  
 فهو افضل مما هو محصور بين الخواصر ومنها الامور الرياضية اصفى  
 والطف والدل والتم من الامور المكذبة الجشمة ومنها قلة  
 التشويز والغلط في الالهي العداية والهندسة بخلاف الطبع  
 بل الاهل من اجل ذلك قيل ادراك الاهل والطبع من جهة  
 ما هو اشبه واخرى لا يلفظ اما الاول فلكونه ما وراء  
 مدركات الحواس بالكلية واستعلاؤه عن احاطة حسه  
 واما الاخر فلغير حال الغصير وخفاء حال المغشوق لا غشيرة  
 الجشمة على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو هي الى

[illegible][illegible][illegible]



يلزم من الفهم أم شيء من أفراد هذا المعنى نقول الحقيقة

ولكانت في افراد المصاهر كلها واجبة الوحي لعن الله عنك علي  
عليه السلام والوجود اذا كان ذاتي فهو كائن وحس الشئ جميع افراد شئها عبارة عن شئ واحد لا يكون له الا الحصة  
كبيرة ولا ايضا الشئ الموحى بالفعل صلي لان يكون عتقنا

الحفسيه الحنفية في عدة صدق على الواجب نعم الى تخصيص الشئ

بِالْمَعْنَى كَمَا فِي الْحَقِ شَيْءٌ الْفَخْرِيَّةُ وَالْكَانَ كُلُّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ شَيْئًا هُوَ

نَفْسُهُ جَوْهَرٌ عِلْمٌ أَنَّهُ مَوْجُودٌ وَمَا امْكِنَ بِعَقْلِ شَيْءٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَوَاهِرِ

فان العلم المكتسب من صورة شيء محدثة عن ذاته فصور الجواهر

جو حکم ان صلوٰۃ الاعراض اعراض بنا علی الخفا الماہیاتی الخ

الوجوهات وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة

بل هي موجودة فيه كغيره من فادن معنى الجواهر الذي يصلح للجنسية

هو ما يعبر به الشئ عن الماهية اذ اصار ماهية موصوفة بالفعل في

الخارج كما وجب ما للخارج لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سماعاً

فَالْعَقْلُ وَالْأَعْيَانُ وَلَيْسَ كَأَنَّ فِي الْعَقْلِ فَقَدْ بَطُلَ أَنْ يَكُونَتْ يَأْ

[illegible]

الذكور اولى بهن في الميراث في المأخرين كما في المأخرين في الميراث في المأخرين

**باب في معرفة حقيقة الوجود**

وكانت افراد الجوهر كلها واجبة الوجود نعم الله عنك علما  
بأنه من الوجود اذا كان ذاتا لا يجوز ان يكون غير موجودا بل هو بالحققة  
كبيرا ولا ايضا الشيء الموجود بالفعل يصح لان يكن عتقا  
**الحقيقة** هي التي هي في عدمه فقد على الواجب نعم الى تخصيص  
بالمكن كما في نحو شي الخفية في لكان كل من علم ان شيئا هو في  
نفسه جوهر علم انه موجود ولما امكن بعقل شيء من انواع الجواهر  
فان العلم المكتسب من صورة شيء مجردة عن ذاته فصور الجوهري  
جوهر كانه صور الاعراض بناء على الحقائق الماهية في الخلق  
الوجودات وما هيته الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة  
بل هي موجودة فيه لا كشيء منه فان معنى الجوهر الذي يصدر الجنسية  
هو ما يعبر به الشئ والماهية اذا صار ماهية موجودة بالفعل في  
الخارج كالوجود الخارجي في موضع وهذا المعنى ثابت سوغا  
في العقل وان لا اعتبار بالشئ كان في العقل فقد بطل ان يكون  
في الاعتناء ليس في موضع بل العقول من الجوهر جوهرا له صانع  
المذكور اما ماهية اذا وجد في الخارج يمكن ان لا يوصى كالمقتل الذي في الكفر



وكذا ايها ايد مقولة الجوهر وصدورها بالذات على شئ ما  
مفهوم الضرر انما يعرض لجميع المقولات في الذهن ويسمى منها في  
الخارج واما ما اورد من انه على تقدير كون الصلوة العقلية جوهرًا  
وعرضًا يلزم كونها جوهرًا وكيف فيندرج تحت مقولتين لصلوة <sup>في</sup> عند  
افتضاء القسمة والنسبة عليها فمذموم بانه ان اريد بالالكيفية <sup>هذه</sup>  
حقها ان تكون في حقيقتها بحيث لو وجد في الايمان كانت صفة  
وا غير مقضية للقسمة والنسبة فهو هذا المعنى جبر من تنوع  
الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق لا جبر عال فيهما باعتبار <sup>هذا</sup> المعنى  
جنسان متباينان لا يصدقان على شئ في شئ من الظروف وهكذا  
قياسنا في المقولات ان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقضية  
للقسمة والنسبة فهو هذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف وغيرها  
في الذهن على نحو امر في معنى العرض فلا نمانع بهذا الاعتبار  
وبين الجوهر لا يلزم اندراج الصلوة العقلية تحت مقولتين هذا <sup>بمعنى</sup>  
كلامهم على وجه يطابق مرادهم واعلم ان ليس معنى قولهم ان كليتي <sup>الجوهر</sup>  
جواهر الكلم من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

هذا هو المقول في المقولات في الذهن ويسمى منها في الخارج واما ما اورد من انه على تقدير كون الصلوة العقلية جوهرًا وعرضًا يلزم كونها جوهرًا وكيف فيندرج تحت مقولتين لصلوة في عند افتضاء القسمة والنسبة عليها فمذموم بانه ان اريد بالالكيفية هذه حقها ان تكون في حقيقتها بحيث لو وجد في الايمان كانت صفة وا غير مقضية للقسمة والنسبة فهو هذا المعنى جبر من تنوع الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق لا جبر عال فيهما باعتبار هذا المعنى جنسان متباينان لا يصدقان على شئ في شئ من الظروف وهكذا قياسنا في المقولات ان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقضية للقسمة والنسبة فهو هذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف وغيرها في الذهن على نحو امر في معنى العرض فلا نمانع بهذا الاعتبار وبين الجوهر لا يلزم اندراج الصلوة العقلية تحت مقولتين هذا بمعنى كلامهم على وجه يطابق مرادهم واعلم ان ليس معنى قولهم ان كليتي الجوهر جواهر الكلم من الجواهر الذي في الذهن وله محل مستغن عنه

فان قيل قد يقال ان الكيف في ذاته ليس بموضوع في الذهن بل هو في الخارج لا في موضوع في الذهن فيكون  
موضوعا كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب  
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذب اخرى كما اذا كان  
فيه فانه مغالطة من باب تصيير الحقيقة ولا اعتبارا  
واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي انه في العقل  
يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناءها عن موضوع  
والمغناطيس الذي في الكف يجذب عليه الخروج منه  
وللجذب للحديد بل المراد بالكل الكلي الطبع اي الماهية  
بلا شرط والمفهوم من الجوهر وان كان عرضا بحسب  
خصوص وجوده الذهني وكونه كلياً لكنه جوهر بحسب ماهيته  
ماهية ماهرة شاهدة ان تكون موجودة في الاعيان في موضوع  
اي انها مفقولة عن امر شرط وجوده في الاعيان ان يكون  
هو في موضوع والتمثيل بالمغناطيس فيما يكون باعتبار ان  
ماهية نصفه يجذب الحديد مع قطع النظر عن وجودها فاذا

فان قيل قد يقال ان الكيف في ذاته ليس بموضوع في الذهن بل هو في الخارج لا في موضوع في الذهن فيكون  
موضوعا كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب  
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذب اخرى كما اذا كان  
فيه فانه مغالطة من باب تصيير الحقيقة ولا اعتبارا  
واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي انه في العقل  
يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناءها عن موضوع  
والمغناطيس الذي في الكف يجذب عليه الخروج منه  
وللجذب للحديد بل المراد بالكل الكلي الطبع اي الماهية  
بلا شرط والمفهوم من الجوهر وان كان عرضا بحسب  
خصوص وجوده الذهني وكونه كلياً لكنه جوهر بحسب ماهيته  
ماهية ماهرة شاهدة ان تكون موجودة في الاعيان في موضوع  
اي انها مفقولة عن امر شرط وجوده في الاعيان ان يكون  
هو في موضوع والتمثيل بالمغناطيس فيما يكون باعتبار ان  
ماهية نصفه يجذب الحديد مع قطع النظر عن وجودها فاذا

فان قيل قد يقال ان الكيف في ذاته ليس بموضوع في الذهن بل هو في الخارج لا في موضوع في الذهن فيكون  
موضوعا كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب  
الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذب اخرى كما اذا كان  
فيه فانه مغالطة من باب تصيير الحقيقة ولا اعتبارا  
واخذ الكلي مكان الجزئي فان الكلي الذي انه في العقل  
يستحيل وقوعها في الاعيان واستغناءها عن موضوع  
والمغناطيس الذي في الكف يجذب عليه الخروج منه  
وللجذب للحديد بل المراد بالكل الكلي الطبع اي الماهية  
بلا شرط والمفهوم من الجوهر وان كان عرضا بحسب  
خصوص وجوده الذهني وكونه كلياً لكنه جوهر بحسب ماهيته  
ماهية ماهرة شاهدة ان تكون موجودة في الاعيان في موضوع  
اي انها مفقولة عن امر شرط وجوده في الاعيان ان يكون  
هو في موضوع والتمثيل بالمغناطيس فيما يكون باعتبار ان  
ماهية نصفه يجذب الحديد مع قطع النظر عن وجودها فاذا

فإذا وجد مقداراً لك الإنسان ولم يجذب الحديد وجد مقداراً  
جسمه حديد فنجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكثرة  
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو ان يجذب  
من شأنه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات  
الشفائية بفصول الجوهر لا يجب ان تكون جوهر مجسماً  
وان صدق عليها الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية  
الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل في كنهاته فإذا  
تدريج تحت مقولات الجوهر فلا بد ان تدريجها تحت شيء من بوا  
المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا  
ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع الخارج  
قلت لا يلزم من عدم ادراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولات  
الجوهر لذاتها ان تدريجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق  
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة  
لاجنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح  
به الشيخ في قاطعها سير الشفاء هذا والمضوع لكل علم ما يليه

فان قيل قد وجد مقداراً لك الإنسان ولم يجذب الحديد وجد مقداراً  
جسمه حديد فنجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكثرة  
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو ان يجذب  
من شأنه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات  
الشفائية بفصول الجوهر لا يجب ان تكون جوهر مجسماً  
وان صدق عليها الجوهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية  
الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل في كنهاته فإذا  
تدريج تحت مقولات الجوهر فلا بد ان تدريجها تحت شيء من بوا  
المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا  
ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع الخارج  
قلت لا يلزم من عدم ادراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولات  
الجوهر لذاتها ان تدريجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق  
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة  
لاجنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح  
به الشيخ في قاطعها سير الشفاء هذا والمضوع لكل علم ما يليه

المقولات التسع العرضية

من: طه، راه الله و تبارك اسمه على انا دعا والفرقة والامر على الحق بليس كذا لك ۱۱ محمد جواد ۱۲

ان يجرى ولا يجب ان يتحقق فيه سطح ان سطوح بل انما يجب ان  
 من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات  
 الجسم وحيثية التناهي لا يحتاج للجسم ان يكون جسما الى ان يكون متناهي  
 بل الحكم عليه بذلك بضر من البرهان فحيثية الكرة كما صرح به  
 الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المجرى او خط آخر كذا المكعب  
 ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة عن  
 ماهية الجسم ووجوبه بل الجسم في مرتبة ماهية صالحة لان  
 منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهي  
 او غير متناه فالابعاد المعبرة في الرسم والماخوذة في المحدثي  
 المتقاطعة المفروضة في ثخن الجسم لا الابعاد السطحية لاهية  
 التي تكون في المكعبات وامثالها كيف لو كان كذلك لصدق  
 التعريف على كل سطح متلاقين على خط واحد من سطوح  
 المكعب لا يقال يخرج منها من قيد المجرى لاننا نقول فعلى هذا  
 يكون صدق التعريف على السطح المذكورين متحدة بوجودها بقيد الجسم  
 يكفي ان يؤخذ في التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على  
 الوجه المذكور اما احراز عما ذهب اليه بعض المعانلة من

ان يجرى ولا يجب ان يتحقق فيه سطح ان سطوح بل انما يجب ان  
 من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات  
 الجسم وحيثية التناهي لا يحتاج للجسم ان يكون جسما الى ان يكون متناهي  
 بل الحكم عليه بذلك بضر من البرهان فحيثية الكرة كما صرح به  
 الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المجرى او خط آخر كذا المكعب  
 ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة عن  
 ماهية الجسم ووجوبه بل الجسم في مرتبة ماهية صالحة لان  
 منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركا او ساكنا متناهي  
 او غير متناه فالابعاد المعبرة في الرسم والماخوذة في المحدثي  
 المتقاطعة المفروضة في ثخن الجسم لا الابعاد السطحية لاهية  
 التي تكون في المكعبات وامثالها كيف لو كان كذلك لصدق  
 التعريف على كل سطح متلاقين على خط واحد من سطوح  
 المكعب لا يقال يخرج منها من قيد المجرى لاننا نقول فعلى هذا  
 يكون صدق التعريف على السطح المذكورين متحدة بوجودها بقيد الجسم  
 يكفي ان يؤخذ في التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على  
 الوجه المذكور اما احراز عما ذهب اليه بعض المعانلة من





في الاحوال العامة النسب بالتقديم لكونها مبادى  
 في الاحوال الخاصة لا تعرف عند العقل لعمومها وموضوعها  
 الفنون الثمانية اقدم طبعاً واكثر موضوعات الفنون الثلاثة على غيرهم  
 وتفقد يوجب البحث عن احوال ما هو مقدم طبعاً وشرفاً اولى من غيرها

اولاً صافية عن مبادى التي هي الفصول الحقيقية فليكن اقبول  
 او الصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضاً من هذا  
 القبيل وهو مرتب على ثلاثة فنون لا يختص بالجسم الطبيعي في الفلك  
 والعنصر في البحث عنه اما على وجه يعبر بسميه او يختص  
 بواحد منهما ولا احوال العامة النسب بالتقديم لكونها مبادى  
 للاحوال الخاصة ولا تعرف عند العقل لعمومها وموضوعها  
 الفنون الثمانية اقدم طبعاً واكثر موضوعات الفنون الثلاثة على غيرهم  
 وتفقد يوجب البحث عن احوال ما هو مقدم طبعاً وشرفاً اولى من غيرها  
 الفنون الثلاثة اقدم طبعاً واكثر موضوعات الفنون الثلاثة على غيرهم  
 وتفقد يوجب البحث عن احوال ما هو مقدم طبعاً وشرفاً اولى من غيرها

في سائرها وهو شتمل على عشرة فصول  
 الفصل في ابطال  
 الحجر الذي لا يتجزى الجسم اما مفرد او يتالف من اجسام  
 او مركب يتالف من اجسام متشابهة كالسيرات ومختلفة كالحيوان  
 والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقاً وهو ما بالفعل والبقوة  
 وكل منهما اما متناه او غير متناه فهذه اربعة شقوق الى كل واحد

في الاحوال الخاصة لا تعرف عند العقل لعمومها وموضوعها

في الاحوال الخاصة لا تعرف عند العقل لعمومها وموضوعها  
 الفنون الثمانية اقدم طبعاً واكثر موضوعات الفنون الثلاثة على غيرهم  
 وتفقد يوجب البحث عن احوال ما هو مقدم طبعاً وشرفاً اولى من غيرها  
 الفنون الثلاثة اقدم طبعاً واكثر موضوعات الفنون الثلاثة على غيرهم  
 وتفقد يوجب البحث عن احوال ما هو مقدم طبعاً وشرفاً اولى من غيرها

فان افترقا الزنا اذا عوفوا

واحد منها ذهب داهب وذهب المصنف وفاقا لجمهور  
 الحكماء الى اتصال الجسم بقوله للانقسامات الغير المنتهية  
 في ابطال الشقوق الباقية وهو نمايتان باطل وجو  
 لا يخرج اصل من ذوات لا وضاع بالاستقلال لا بقا  
 الجوهري كاصد الفصلية وفي التعبير عنه بالجزء الذي لا  
 ايماء الى ان المقصود في هذا الفصل نفى تركب الجسم عنه لا  
 ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت  
 ابطال الجزء من مباح حيث الهيولى والصورة واللازم بينهما  
 من العلم لا على التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم  
 هو موضوع العلم الطبيع وجب ايرادها في صدر هذا  
 الفصل واما انها من اي علم يكون ففيه صعوبة من جعلها  
 من الطبيع اولها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات  
 الغير المنتهية فان بطلان الجزء في قوة قبل الجسم انقساما  
 لا الى نهاية فلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون  
 اما غير موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او

فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس  
فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس  
فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس

فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس  
فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس  
فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس

فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس  
فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس  
فقد عرفت ان هذه المسئلة ليس

فلا يخلو ما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين ان كان  
يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت اجزاء متداخلة  
والداخل هو اتحاد الجوهرين كلاً او بعضاً او الوضع شيئاً  
محال ولا تجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خرد له وهذا خلل الوسط  
في احد الطرفين اما بالتام ولا بالتام فعلى الثاني يتفهم  
وهو لا ينفذ احداً او كلاهما ولا يلزم ان لا ينفذ لئلا ينفذ احدهما وايضا فلا  
يكون وسطاً طرفاً في قد فرضنا الوسط والطرف هذا يتلف  
فثبت كونها مانعا من تلاقيهما فمما به يلاقي الوسط احد الطرفين  
غير ما به يلاقي الطرف الاخر فينقسم واعترض هاهنا بان به المداواة  
هي اطراف الخارج منه فيفرض النفاذ في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم ان ينقسم  
واجب بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر  
الا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال  
بالضرورة فلا بد من ان نفرض في ذاته شيئاً غير شئ فيكون  
ولو هما قد هذا بوجه جيد لا لانه ان اريد ان المحل متغايران  
بالذات تغايران في الخارج اما الوهم فذلك باطل مالا رافق

فلا يخلو ما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين ان كان  
يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت اجزاء متداخلة  
والداخل هو اتحاد الجوهرين كلاً او بعضاً او الوضع شيئاً  
محال ولا تجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خرد له وهذا خلل الوسط  
في احد الطرفين اما بالتام ولا بالتام فعلى الثاني يتفهم  
وهو لا ينفذ احداً او كلاهما ولا يلزم ان لا ينفذ لئلا ينفذ احدهما وايضا فلا  
يكون وسطاً طرفاً في قد فرضنا الوسط والطرف هذا يتلف  
فثبت كونها مانعا من تلاقيهما فمما به يلاقي الوسط احد الطرفين  
غير ما به يلاقي الطرف الاخر فينقسم واعترض هاهنا بان به المداواة  
هي اطراف الخارج منه فيفرض النفاذ في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم ان ينقسم  
واجب بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الاخر  
الا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال  
بالضرورة فلا بد من ان نفرض في ذاته شيئاً غير شئ فيكون  
ولو هما قد هذا بوجه جيد لا لانه ان اريد ان المحل متغايران  
بالذات تغايران في الخارج اما الوهم فذلك باطل مالا رافق

واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون حلولا لاطراف في محالها  
 حلولا سرانيا كما لا يخفى وان اريد انها متعايران ولو لا اعتبار  
 فلا تسل استلزامه ان يفرض فيه شئ ع و ان شئ و لم لا يخفى  
 ان يكون الاعتبار الذي يتعد بسببه المحل عند العقل امر غير  
 مستلزم للامتداد اصلا كيف فرض في شئ ع و ان شئ و والثاني  
 ان بعضه ليسا و لى بان يكون موضوعا لاحد الطرفين من كل  
 كيف والحلول السرياني اذ التوجيه في حتمه لم يخفى جزمه لا  
 جزاءه ايضا ممة فلا يكون بعض من المحل مخصصا بمحلية  
 وبعض آخر بمحلية الطرف الاخر واذا كان حال الممة كذلك  
 من عدم الامتياز فحال ما فرض غير ممة بالطريق الا و لى  
 فاه و لى في الجواب ان يقال مغايرة الطرفين في الاشياء  
 مستلزمة للجواز فرض شئ ع و ان شئ ع بدية والمنع ممة  
 والثاني من الدلائل قول ولا نال فرضنا جزاء على ملقى الجزاء  
 فلما ان يلا تى واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسرار ومن  
 كل واحد منهما شيئا ولا و لى محال ولا يمكن على الملتقى فتعين

[illegible]

نفيد احد القسمين الاخيرين فيلزم لا تقسام وفي الحواش  
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترقى الى عشرة اشار بعض  
الشرح الى بعضها وترك البواقي فعليك باستنباطها  
او بالرجعة اليها ان اشتبهت واعلم ان الاصحاح الصالح  
قوة على بانه سوي ما ذكره المصنف لانه اختصه بمجدين  
خفيفة المؤنة حيث لا يبتنى شئ منها على اثبات الدائرة والمثلث  
امثالهما ولا على حركة البحر او شئ آخر ولا ينذكر بعض منها تنجدا  
لاذهان الناظرين وتحريك الخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتنى منها  
الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا  
واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كالقوس جدها  
بشكل العروسة من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتره  
القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمثلثين جدهما الكبيرين  
القسمه بل التحقيق ان ليس للجسمين جدهما كبيرا مربع صحيحا صلا  
يكن للعقد الاصل الحد جده في الواقع فيلزم على اصل الجذر ان  
لا يوجد مثل تلك القاعدة قد في الواقع وبرهان ذلك انه

[illegible][illegible]



خدا را بخوان

[illegible]

احد الضلعين ستة والاخر اربعة فيصير الواحد اثنين  
خمين مع كونها بالحققة جذر خمسين فثبت لا تقسا والزاوية  
ان احده ضلع القائمة اذا كان ثلثة والاخر اثنين ان الوتر  
اكثر من الثلثة لشكل المثلث اقل من الاربعة بشكل الحمار  
والخامسة ان اقل من بربعه في عاشر اولى الاصون ان كل  
يمن بتتصيفه فلو ترك الخط من اجزاء وترعد الزوايا نفسها  
الوسطا والساداته بين ثابتة كما اقل من ان يمكن ان يقسم كل  
بحيث يكون ضرب مجموعي في احد قسميه كحزب القسم الآخر فلو فرض  
تركيب الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان قسمية  
والآخر واحدا وللحاصل ضرب لكل في الواحد ثلثة ومربع  
اربعة فوجب ان يكون قسمته على الصحة قال العلما الفقهاء  
في شرح المقاصدان هاتبع هذا الاشكال على بينة اقله  
ما يتبين على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على الدائرة  
لكي لا سبيل الى تساوي الدائرة على القائلين بالخبر لان طوله ان يخل  
خط مستقيم قد اتيت احد طرفي يد حول طرفيها الى

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الى الموضوع الاول فيحصل سطح محيطي به خط مستد يراد  
 من حركة الطرف المتحرك في بالحدة نقطة هي الطرف الثاني  
 وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط  
 تكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي لا يترك ولا يغني بالبدل  
 الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهز  
 جهة على شئ من الجواهر ما ذكره حضرة تقويم لا يفيد امكان  
 المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن  
 والسطح من اجزاء لا يتغير اذ مع ذلك تنقسم الحركة على  
 الوجه الموصوفين لئلا يذهب الى الخلل وعلى هذا القياس ثبات الكوة  
 انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكوة واصالهما بطريق الحركة  
 انما يتبين على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره  
 وما يعتمد عليه العرف من مرافق جارية ثبتت الا الدائرة  
 ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للمقادير ان اجزاء  
 لا توقف شئ منها على نفق الجوز فانما الشيخ في شفاء الجوارح  
 بعد ان ثبت الكوة او لا بطريق يوصي منها على ثبات



سأرى من هب الى تنامي الاجزاء براهين أخرى كثيرة من جهة كبر  
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع الذي  
من خطوط الاربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطر الاربعة  
اجزاء فان تلاققت كان القطر مثل الضلع وان وسع القطر  
فساواهما وهو محال بالمجاري والا قل فانقسمت من جهة الحركة  
كما اجتمعوا بحركة جزئين احدهما فوق احدا طرفي  
الاربعة اجزاء والاخر تحت طرفي الاخران كلاهما فوق طرفي  
ثلاثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع من جهة  
المساواة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس تسير بالوسط  
ذي الظل مع الحد المنكسر بين الظل والضوء وحركة الظل اقل  
من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا من تلك اقل والا لكانت مساوية  
الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو  
فرض سطح من اجزاء لا تتحرك في مكان الوجه الذي لا يتغير  
الوجه الاخر الذي لا يتحرك فان الواحد يكون ميرا وغيره في حاله  
واحد ولو كانت الشمس اذا حازت احدا وجهيه استناب بها ذلك

هذا هو المقصود من هذا الكتاب وهو بيان ان الشمس تسير بالوسط  
وذلك باننا نعلم ان الشمس تسير في دائرة واحدة وهي دائرة  
المدار وانما نرى ان الشمس تتحرك في اجزاء كثيرة من جهة كبر  
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع الذي  
من خطوط الاربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطر الاربعة  
اجزاء فان تلاققت كان القطر مثل الضلع وان وسع القطر  
فساواهما وهو محال بالمجاري والا قل فانقسمت من جهة الحركة  
كما اجتمعوا بحركة جزئين احدهما فوق احدا طرفي  
الاربعة اجزاء والاخر تحت طرفي الاخران كلاهما فوق طرفي  
ثلاثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع من جهة  
المساواة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس تسير بالوسط  
ذي الظل مع الحد المنكسر بين الظل والضوء وحركة الظل اقل  
من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا من تلك اقل والا لكانت مساوية  
الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو  
فرض سطح من اجزاء لا تتحرك في مكان الوجه الذي لا يتغير  
الوجه الاخر الذي لا يتحرك فان الواحد يكون ميرا وغيره في حاله  
واحد ولو كانت الشمس اذا حازت احدا وجهيه استناب بها ذلك

ان الذي هو المقصود من هذا الكتاب هو بيان ان الشمس تسير بالوسط  
وذلك باننا نعلم ان الشمس تسير في دائرة واحدة وهي دائرة  
المدار وانما نرى ان الشمس تتحرك في اجزاء كثيرة من جهة كبر  
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع الذي  
من خطوط الاربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطر الاربعة  
اجزاء فان تلاققت كان القطر مثل الضلع وان وسع القطر  
فساواهما وهو محال بالمجاري والا قل فانقسمت من جهة الحركة  
كما اجتمعوا بحركة جزئين احدهما فوق احدا طرفي  
الاربعة اجزاء والاخر تحت طرفي الاخران كلاهما فوق طرفي  
ثلاثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع من جهة  
المساواة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس تسير بالوسط  
ذي الظل مع الحد المنكسر بين الظل والضوء وحركة الظل اقل  
من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا من تلك اقل والا لكانت مساوية  
الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو  
فرض سطح من اجزاء لا تتحرك في مكان الوجه الذي لا يتغير  
الوجه الاخر الذي لا يتحرك فان الواحد يكون ميرا وغيره في حاله  
واحد ولو كانت الشمس اذا حازت احدا وجهيه استناب بها ذلك

وذلك باننا نعلم ان الشمس تسير في دائرة واحدة وهي دائرة  
المدار وانما نرى ان الشمس تتحرك في اجزاء كثيرة من جهة كبر  
المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع الذي  
من خطوط الاربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطر الاربعة  
اجزاء فان تلاققت كان القطر مثل الضلع وان وسع القطر  
فساواهما وهو محال بالمجاري والا قل فانقسمت من جهة الحركة  
كما اجتمعوا بحركة جزئين احدهما فوق احدا طرفي  
الاربعة اجزاء والاخر تحت طرفي الاخران كلاهما فوق طرفي  
ثلاثة اجزاء فانهما يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع من جهة  
المساواة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس تسير بالوسط  
ذي الظل مع الحد المنكسر بين الظل والضوء وحركة الظل اقل  
من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا من تلك اقل والا لكانت مساوية  
الشمس دائرة مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو  
فرض سطح من اجزاء لا تتحرك في مكان الوجه الذي لا يتغير  
الوجه الاخر الذي لا يتحرك فان الواحد يكون ميرا وغيره في حاله  
واحد ولو كانت الشمس اذا حازت احدا وجهيه استناب بها ذلك

قد قيل في هذا المقام ان المقادير الغير المتناهية لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية  
 لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية  
 لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية

دون الوجه الآخر ومبنى خيال القائلين بالمجاها لفردة على  
 الجسم ان تقسمه القسمة فيه فيقتطع الجسم الاصغر كالحرد  
 ولا كبر كالجبل في المقدار لاستغناءهما في عدم نهاية  
 القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناهية  
 ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناهية ولم يعلم ان  
 الجسم المفرد لا جرمه بالفعل بل بالقوة وعدم التناهي بالقوة  
 يمكن فيه التفاوت كالمئات لا لو في الغير المتناهية بينهما  
 من التفاهات ما لا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما اقسام متناهية  
 يقسمها واذا قسمها فساوى كل منهما صاحبه في العدد فكل  
 واحد من الاقسام التي للحد لة اصغر والتي للجبل اعظم وهكذا  
 لا الى النهاية وانما ما قال بعض المحققين في هذا المقام  
 من المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة  
 كان مجموعهما غير متناهية بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا  
 الا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى  
 وانصف نصفه وهكذا الى فرضت ميو جبة لم يحصل

قد قيل في هذا المقام ان المقادير الغير المتناهية لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية  
 لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية  
 لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية

قد قيل في هذا المقام ان المقادير الغير المتناهية لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية  
 لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية  
 لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية لانها لا تقسم الى اقسام متناهية بل هي اقسام غير متناهية









١٢  
 من انشاء بانه لما كان الجسم عند مركب من الاجزاء التي لا  
 تتجزئ فقد وجد لها عا د مشتركة هو الجزء الواحد فيكون  
 النسبة بينهما عدية فلا يكون صماء فان التفرقة بين الاعداد و  
 المقادير انما هي في حق انتهاء الاعداد الى الواحد بحد بحد المقادير فاما  
 كانت المقادير ايضا مركبة من الواحدات الغير المنقسمة كما نمت من ههنا  
 الواحد فلم يوافق لان يكون الواحدات في احدها ذات وضع  
 وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحنا تنا الاجزاء اصحنا النظا  
 عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب كون الاجزاء غير متناهية  
 في الجسم ان لا يقطع مسافة محددة الا في زمان غير متناهية  
 لانه لا بد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه وحق  
 حيز آخر وانتقال جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية  
 كان ما ان لقطع غير متناهية فارتكبو القول بالطرفة ثم الزموا  
 ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء ليستلزم  
 يكون حجم غير متناهية فالزموا تدخل الاجزاء ثم ان اصحنا النظا الزم اصحنا  
 الاجزاء بتجزئة الى غير الفين من قطب الرحي عند حركة البعيدة جزءا فاما

٢٢  
 كون القريب أبطأ من البعيد فالزمو ان البطي ليسكن في  
 بعض ارضة حركة السريع ولا يكون ذلك لا يتفق كذا أجزاء  
 الرحي عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفة و  
 التفكيك وما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في نحو السريع اذا  
 تحرك كالان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء اما ان يقطع جزءا او اقل  
 او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني ولا لزوم عدم الالتقاء ولا انقضا  
 فتعبر سكون المتحرك وقد التزموا كما التزموا انفسهم  
 الرحي وقالوا اللطافة ارضة التفكك في الرحي والسكون  
 في تحرك لا يشعرهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة  
 زمان التفكك والسكون الى زمان اللصق والحركة  
 كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة القطب  
 او كنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطيء يلزم ان يكون  
 زمان اللصق والحركة الطيف بكمية زمان التفكك والسكون  
 بحكم الاربعة المناسبة فينبغي ان لا يحس باللصق والحركة  
 ولا اقل من ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم اعلم ان اصل انقضا

وقبل الانقسام الى الغير المشابهة شكوكا منها ما ذكرنا  
من مساواة الحركة للرجل وكون كل منهما غير متناه  
ومنها الزيادة في نسبة حركاتها ولا يخفى وهذه سخافة  
منها انه لو كانت لقسمه ثم بغير نهاية لكان قطع المتحرك  
المستأجنا قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهكذا  
فلا يقطع المستأجد ان يلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه  
الغير المتناهية غير متناهية وحجابه ان مستأجدا مقسمة بلا  
نهاية وهما فرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الرضا الذي هو مقدار  
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان يدرك سريع الحركة  
بطيئا احدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد كان لبطيئا  
اسبق بيان الزمان انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما  
ووصل الى نقطة كان البطيء فيها ولا قطع البطيء في ذلك الزمان  
بعد اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع  
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر وصل  
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والحق ان المتحرك لا ينصف

فقد من مساواة الحركة للرجل وكون كل منهما غير متناه  
ومنها الزيادة في نسبة حركاتها ولا يخفى وهذه سخافة  
منها انه لو كانت لقسمه ثم بغير نهاية لكان قطع المتحرك  
المستأجنا قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهكذا  
فلا يقطع المستأجد ان يلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه  
الغير المتناهية غير متناهية وحجابه ان مستأجدا مقسمة بلا  
نهاية وهما فرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الرضا الذي هو مقدار  
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان يدرك سريع الحركة  
بطيئا احدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد كان لبطيئا  
اسبق بيان الزمان انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما  
ووصل الى نقطة كان البطيء فيها ولا قطع البطيء في ذلك الزمان  
بعد اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع  
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر وصل  
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والحق ان المتحرك لا ينصف

فقد من مساواة الحركة للرجل وكون كل منهما غير متناه  
ومنها الزيادة في نسبة حركاتها ولا يخفى وهذه سخافة  
منها انه لو كانت لقسمه ثم بغير نهاية لكان قطع المتحرك  
المستأجنا قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهكذا  
فلا يقطع المستأجد ان يلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه  
الغير المتناهية غير متناهية وحجابه ان مستأجدا مقسمة بلا  
نهاية وهما فرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الرضا الذي هو مقدار  
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان يدرك سريع الحركة  
بطيئا احدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد كان لبطيئا  
اسبق بيان الزمان انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما  
ووصل الى نقطة كان البطيء فيها ولا قطع البطيء في ذلك الزمان  
بعد اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع  
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر وصل  
نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والحق ان المتحرك لا ينصف

الحركة بفرد آتي من افراد مافيه الحركة في الخارج قطعاً مستحق  
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول  
الى حد من حلا و المستأ ولا يجد بعد معين بينهما في زمان  
الحركة أصلاً فذبرونها انه اذا ندرجت الكرة على  
بسيط مستوي يكون ملاقة دائرة منها بخط مستقيم  
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط  
منها ودفعه بان يقال مما سة الكرة للبيسط في حال التبا ولسكو  
وان كان نقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي خط غير  
فارصد مرجح الاجزاء في كل آن من الاوقات وان كان تماسها  
بنقطة ولكن الاوقات كالنقطة وجودها بالهم والفرص  
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاو الاوقات على تجاؤ النقط  
من قبيل المصادرة على المطلوب لا و اذ النزاع فيها كان النزاع  
النقطة فان الحركة كات واقتضت كالا جرم ولا يعاد غير موافقة  
وان سبيل الان من الزمان نعيته سبيل النقطة الموهوم من  
الخط واما ما وقع في الحواشي الفخية لدفع هذا الشيء تارة  
من الحواشي الفخية لدفع هذا الشيء تارة

الحركة بفرد آتي من افراد مافيه الحركة في الخارج قطعاً مستحق  
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول  
الى حد من حلا و المستأ ولا يجد بعد معين بينهما في زمان  
الحركة أصلاً فذبرونها انه اذا ندرجت الكرة على  
بسيط مستوي يكون ملاقة دائرة منها بخط مستقيم  
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط  
منها ودفعه بان يقال مما سة الكرة للبيسط في حال التبا ولسكو  
وان كان نقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي خط غير  
فارصد مرجح الاجزاء في كل آن من الاوقات وان كان تماسها  
بنقطة ولكن الاوقات كالنقطة وجودها بالهم والفرص  
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاو الاوقات على تجاؤ النقط  
من قبيل المصادرة على المطلوب لا و اذ النزاع فيها كان النزاع  
النقطة فان الحركة كات واقتضت كالا جرم ولا يعاد غير موافقة  
وان سبيل الان من الزمان نعيته سبيل النقطة الموهوم من  
الخط واما ما وقع في الحواشي الفخية لدفع هذا الشيء تارة

الحركة بفرد آتي من افراد مافيه الحركة في الخارج قطعاً مستحق  
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول  
الى حد من حلا و المستأ ولا يجد بعد معين بينهما في زمان  
الحركة أصلاً فذبرونها انه اذا ندرجت الكرة على  
بسيط مستوي يكون ملاقة دائرة منها بخط مستقيم  
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط  
منها ودفعه بان يقال مما سة الكرة للبيسط في حال التبا ولسكو  
وان كان نقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي خط غير  
فارصد مرجح الاجزاء في كل آن من الاوقات وان كان تماسها  
بنقطة ولكن الاوقات كالنقطة وجودها بالهم والفرص  
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاو الاوقات على تجاؤ النقط  
من قبيل المصادرة على المطلوب لا و اذ النزاع فيها كان النزاع  
النقطة فان الحركة كات واقتضت كالا جرم ولا يعاد غير موافقة  
وان سبيل الان من الزمان نعيته سبيل النقطة الموهوم من  
الخط واما ما وقع في الحواشي الفخية لدفع هذا الشيء تارة

الحركة بفرد آتي من افراد مافيه الحركة في الخارج قطعاً مستحق  
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول  
الى حد من حلا و المستأ ولا يجد بعد معين بينهما في زمان  
الحركة أصلاً فذبرونها انه اذا ندرجت الكرة على  
بسيط مستوي يكون ملاقة دائرة منها بخط مستقيم  
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط  
منها ودفعه بان يقال مما سة الكرة للبيسط في حال التبا ولسكو  
وان كان نقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي خط غير  
فارصد مرجح الاجزاء في كل آن من الاوقات وان كان تماسها  
بنقطة ولكن الاوقات كالنقطة وجودها بالهم والفرص  
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاو الاوقات على تجاؤ النقط  
من قبيل المصادرة على المطلوب لا و اذ النزاع فيها كان النزاع  
النقطة فان الحركة كات واقتضت كالا جرم ولا يعاد غير موافقة  
وان سبيل الان من الزمان نعيته سبيل النقطة الموهوم من  
الخط واما ما وقع في الحواشي الفخية لدفع هذا الشيء تارة



الآن ويعود الشقوق بعينها من اسو الكل <sup>لها</sup> وهذا القول  
تجاوز لإلانات كمانعه المتكافؤ فلم يبق منع إلا بالاطلاع على  
الحق الذي ذكرناه في الجواب وأما الثاني فلان <sup>لها</sup> النقطة  
واجتماعها في الزمان متجاوزة يكف للاستهتار وان لم يكن  
اجتماعها في آن واحد فذلك امر مستحيل <sup>لها</sup> لا يستلزم انتفاء  
قصة المقدار الى ما ينقسم <sup>لها</sup> بالقوة كما ذهب اليه محمد بن  
عبدلكرام الشهرستاني وما سياتي من حيث ما يقام عليه <sup>لها</sup> بمراتب  
ان المتجيد <sup>لها</sup> بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعا في وقت  
الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيكون <sup>لها</sup> النقطة الزمنية في آن  
مجتمعة في مواقع على نعت التجاوز ولان تجاوز لإلانات اللازمة  
لها على اي وجه مستحيل <sup>لها</sup> ذاته لا تطابق الزمان على  
المنطقة على المسافة والمنطقة على المتصل لوجود <sup>لها</sup> البد  
يكون متصلا وحدا نيا فاذا كان احد المتطابقين مركبا  
من افراد المتشافة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون <sup>لها</sup> الآخر  
ايضا مركبا منها وقد ثبت اتصال الجسم وعدم تالفه

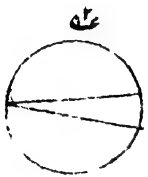
[illegible]

२

تأقفة من الجواهر الفردة فذلك حكم ما طابقة من الزمان  
 والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانفس كما  
 ان كان متناهيًا فقف لقسمته وان كان غير متناه فترامز  
 على لنظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيًا  
 بالوقت عند حد لا يتجاوز فيه انقضاء ذلك باللازم الا لا  
 بالانتهى الكمي فهناك مغالطة باشتراك الاسم وانما  
 لا يلزم اشتراك محلا غير منقسم كالجزء او ما في حكمه اجيب بمتبع  
 انقسام المحل انفسا الحال في حلول الاطر ليكون حاله من  
 القطع والتناهي متماشيه يوقف التحللها على تحقيق ما هي  
 الحركة كما ينبغي ان شاء الله تعالى فانظر مفسدات استلزام  
 شئ غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بآرائه  
 المستمرة وكون الزمان مركبا من اجزاء تكون الحاضنة غير  
 مع انقسامها مقدر وما سيبالعدا واقتناع اتصال الموجود بالمعد  
 فاذا العد ان وجبات آخر مفصل عنه بمثل ما ذكره في اجابة  
 النقطة بحركة ما هي في كل واحد يتالى اجزاء غير منقسمة واقضاء



ان الزاوية الحادة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل  
 حادة مستقيمة الخطية كما في تلك المقالة ايضا فمتى خرج  
 احدى حركتي مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة  
 بدوان ان تصير قائمة لا رد يا دما هو زيد ما نقصت به عن القائمة  
 عليها وتقع آخر الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة  
 على طرفي قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم من الخط المستقيم  
 فاذا فرضنا دائرة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس  
 حركة ما ينقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر زاوية  
 القطر المحيط من غير ان تصير مساوية لها وبالعكس مقلنا اذا فرض  
 رجوع ذلك الى موضع التماس كما كان اذ كان فمجد وان بلوغ تلك  
 الزاوية الى مساواة زاوية القطر المحيط تصير قائمة كما لا يخفى  
 الاذ كما حل هذا الاشكال في بعضهم في التقصير عنه وجوه غير  
 سليمة في كراهة استاذ سيد الحكماء سند العلماء ما يشفع العليل  
 وبروا الفليل من وجهين تركنا احدهما لا نبنا ثم على مقدمة  
 طويلة الاذ يال من ارجح العاقل عليمها في طلب من بعض كتبه



Handwritten marginal notes in Arabic script are present on the left and bottom margins of the page. The text is dense and appears to be commentary or additional mathematical proofs related to the main text. Some of the visible text includes: 'ان الزاوية الحادة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطية', 'فانما الحادة على دائرة الدائرة', 'عليها وتقع آخر الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة', 'على طرفي قائمة وما بين القطر والمحيط اعظم من الخط المستقيم', 'فاذا فرضنا دائرة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس', 'حركة ما ينقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر زاوية', 'القطر المحيط من غير ان تصير مساوية لها وبالعكس مقلنا اذا فرض', 'رجوع ذلك الى موضع التماس كما كان اذ كان فمجد وان بلوغ تلك', 'الزاوية الى مساواة زاوية القطر المحيط تصير قائمة كما لا يخفى', 'الاذ كما حل هذا الاشكال في بعضهم في التقصير عنه وجوه غير', 'سليمة في كراهة استاذ سيد الحكماء سند العلماء ما يشفع العليل', 'وبروا الفليل من وجهين تركنا احدهما لا نبنا ثم على مقدمة', 'طويلة الاذ يال من ارجح العاقل عليمها في طلب من بعض كتبه'. There are also some smaller diagrams and symbols interspersed within the marginal text.



[illegible]

وصار كذا انما يبلغ بالندرج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة  
في تقدير بين المبداء والمذهب من ذلك النوع ومما يتبع  
واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة  
من افراد النوع الاخر ولا يكون تلك الافراد واقعة في مسلك  
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبداء والمنتهى انتهى القول الالهي  
وكذا لا نقضية يق بالاشترار الا لا ستم او بالحقيقة والمجا  
عليها يحقق بين مقدارين عشاريين اثنى عشر اثنى عشر  
عاش عشر والنسبة بينهما لا تكون عدية بغير عنان  
احدهما من خبران يقاخذ المقدار من ذلك المقدار والاول  
او جزء من لف جزء منه اعيد ذلك وهذه هي التي تقتضي التجا  
بين المتناسبين وكون احدهما مستمرا على الاخر مع شئ نداء على ما  
يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اثنى عشر من صا وهو  
لا يقتضي كون الازيد ولا نقص بالوجه المذكور لكن نوع واحد بل  
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية وهذا عرف شهود  
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع

[illegible]



سائر النسب العددية وما يقع ميزان النسبة نوعا لا تقاوع  
التي انشئت فيكون المراح منها العددية فقط دون الصية  
ففي ثبات الهوى الى جوفه ليس في نفسه واحدا بالانصال ولا  
منفصلا بالانفصال يقبل الصوة الجسمية التي هي الممتدة  
فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهوى  
ومسماها الى ما يقبل الانصال والانفصال لذات بطاها في  
على انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجساما يقبل كثرة النطفة  
والحيوية والطينية اذ لا بد من تغير ذلك في ذلك الامر هو المسمى  
او الهوى والشيء عبارة اذ في عبارات في جوفها على حسب  
المذموم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطير او خلق الابن  
من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطير باقيا لحياتنا والنطفة  
نطفة وهو حيوان او انسان وحيث يكون في حالة احد طيننا وحيث  
او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة  
حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطير ثم حصل انسانا وحيث  
ما صارت النطفة انسانا وخلق الحيوان من الطير بل ذلك شيء

هذا هو المقصود من قوله تعالى في خلق الانسان من طيننا وحيث يكون في حالة احد طيننا وحيث او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطير ثم حصل انسانا وحيث ما صارت النطفة انسانا وخلق الحيوان من الطير بل ذلك شيء

هذا هو المقصود من قوله تعالى في خلق الانسان من طيننا وحيث يكون في حالة احد طيننا وحيث او نطفة وجسد انسان وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطير ثم حصل انسانا وحيث ما صارت النطفة انسانا وخلق الحيوان من الطير بل ذلك شيء

آخر بطلان بطلية و هذا شئ آخر حصل جديداً بجميع اجزائه و مما  
 ان يكون الجهر الذي كانت فيه الهيئة النطقية او الطينية  
 بطلت عند تلك الهيئة و حصلت فيه هيئة انسان  
 او هيئة حيوان و القسمان لا و لان باطلان لا يعتقد  
 الكافة لان كل من سارع بذرا اليثبت منه شئ او تزجر  
 ليكن له و لما يحكم على الذرع بانته من ذرة و يفرق بين  
 رغبته بانته من ما به وان عاند معاندا لا يلتفت اليه و  
 بالحدس ايضا فظهر ان الهيئة حيث المفهوم المذكي ما في  
 فيه شيئا انما التزلزع في ن ذلك لا من اجزاء لا يتصور  
 او ما في حكمها ما ينقسم في جهة و في حين ههنا او غير ههنا  
 للبه المتكبر او اجسا صفار صلبة لا يمكن بقساها الحاج هو من  
 ذنق قريش و نفس الجسم بما هو كاهو اي جمعة من قد  
 امر البسطون الجسم كما عليه لمقدرات من المشايين فماذا لا اجسا  
 اصحا المذاهب الثمانية الاول واحدة بالشخص كثير بالا نقضا  
 و احكاما علما اقاموا الحجج على ابطال هذه الاشياء

الآن تفقوا على ان ما يقبل الانفصال ولا اتصال ولا اجسام  
شيء واحد بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب الامور  
محققا الوجه في حالتها الانفصال والاتصال وهو الصيغ  
الاولى عندهم وتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو  
الذي هو جنس الانواع الطبيعية بوجه ماهية مركبة من  
جنس هو الجوهرية وفصل هو صفها قولنا تمتد في الجهات  
الثلاث انما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور  
هو بسيط في الخارج او مركب من مادة وصورة تحاذيان جنبه  
فصلة وتقدر تركبه هل هو مركب من جنس هو عرض او من  
جوهرين فالاول اذهب اليه فلا طوله الا لله على ما هو المشهور  
سبقه واتبعهم الشيخ المقتضى في حكمه الاشراف ولنا ما اشر  
في النواحيات والثالث هذا ارسطو من تابعه شيخنا ابن  
ابن علي يبيع هذا الاختلاف اختلافا آخر وهو ان الجسم بما هو  
جسم الطرق عليه الانفصال مما ان لا يعدم عن اصل حقيقة  
يعدم وعلى تقديره لا يعدم هو عرض او جوهر فهذا هو الرجل النائم





غيره <sup>ل</sup>محل تأمل وقد يقال المراد بالناعت ما يمكن ان يشق  
منه اسم <sup>ل</sup>محل على المحل ولا نسلم ان المفكر مشتق من المكن  
بل من المتكلم والمتجسم بل من التجسم وكذا في سائر  
ذلك اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السوا حاضراً <sup>ل</sup>لحس  
بل لا سواً وفساداً ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص <sup>ل</sup>لله  
هو للنفث بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره <sup>ل</sup>لدهي وهو  
كاف في المقصود وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا عرف  
يعتد به قبل عرفت المحل بتعريف اخر ليس شئ منها خالياً عن  
المحل ودفع بعض منها بالانزام <sup>ل</sup>لشئ في انفة لظاهر الامر والظهور  
في ذلك لا يردى الى كثير طائل ويسمى المحل <sup>ل</sup>لشئ الاول والحال  
الصق <sup>ل</sup>للمجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة <sup>ل</sup>للا  
مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلاً واحداً <sup>ل</sup>لغاً  
قسمي الجسم الى الاجزاء المتدايرة ثلثة انه كائنة <sup>ل</sup>لشئ كثر  
بالفعل في الخارج لا يخرج جريئاً تها فيه الى الفعل <sup>ل</sup>للا متناهية العدة  
منقسمة <sup>ل</sup>للا مكان لا الى نهاية على ما يراه جهول الحكماء <sup>ل</sup>ل

وهي منقسمة إلى الكسرة والقطع وهما جزئية تحدث  
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كحيلة تستوعب جملة الأجزاء  
الممكنة لا يفرض بلاتناه في ملاحظة العقل ملاحظة  
الجمالية بسيطة وأما القسمة التي هو بسبب عروض  
عرضية مختلفة. سواء كانا قارئين كما في البلية أو غير قارئين  
كما في حصولها مستبين أو محاذاتير في جسم واحد فبعضهم  
الحق بالضرب لا ومنها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل  
والحق أن اختلاف العرضين ليس ميذاً لا انفصالاً للمنازل  
يستلزم حكم العقل بالثبوتية المعرض لها بحسب حالة خارجة  
عروضها في الخارج حكماً صادقاً مطابقاً للواقع فلا بأس  
فهي آخر من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بالجمالية  
إنما تنظر في الجسم بعد عرض مقدار إلى الجسمية التعليمية  
جسمياً أيضاً والجسم ذاته مناهية أو غير مناهية كمال القسمة  
الفكرية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجمعها  
وليس بنفس المقدار التعليمي تقبلها بل تصير

القسمة هي التي هي منقسمة إلى الكسرة والقطع وهما جزئية تحدث كثرة في التوهم كذلك وعقلية كحيلة تستوعب جملة الأجزاء الممكنة لا يفرض بلاتناه في ملاحظة العقل ملاحظة الجمالية بسيطة وأما القسمة التي هو بسبب عروض عرضية مختلفة. سواء كانا قارئين كما في البلية أو غير قارئين كما في حصولها مستبين أو محاذاتير في جسم واحد فبعضهم الحق بالضرب لا ومنها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق أن اختلاف العرضين ليس ميذاً لا انفصالاً للمنازل يستلزم حكم العقل بالثبوتية المعرض لها بحسب حالة خارجة عروضها في الخارج حكماً صادقاً مطابقاً للواقع فلا بأس فهي آخر من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بالجمالية إنما تنظر في الجسم بعد عرض مقدار إلى الجسمية التعليمية جسمياً أيضاً والجسم ذاته مناهية أو غير مناهية كمال القسمة الفكرية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجمعها وليس بنفس المقدار التعليمي تقبلها بل تصير

المادة هي التي هي منقسمة إلى الكسرة والقطع وهما جزئية تحدث كثرة في التوهم كذلك وعقلية كحيلة تستوعب جملة الأجزاء الممكنة لا يفرض بلاتناه في ملاحظة العقل ملاحظة الجمالية بسيطة وأما القسمة التي هو بسبب عروض عرضية مختلفة. سواء كانا قارئين كما في البلية أو غير قارئين كما في حصولها مستبين أو محاذاتير في جسم واحد فبعضهم الحق بالضرب لا ومنها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق أن اختلاف العرضين ليس ميذاً لا انفصالاً للمنازل يستلزم حكم العقل بالثبوتية المعرض لها بحسب حالة خارجة عروضها في الخارج حكماً صادقاً مطابقاً للواقع فلا بأس فهي آخر من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بالجمالية إنما تنظر في الجسم بعد عرض مقدار إلى الجسمية التعليمية جسمياً أيضاً والجسم ذاته مناهية أو غير مناهية كمال القسمة الفكرية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها وتجمعها وليس بنفس المقدار التعليمي تقبلها بل تصير

في بيان ان الماده هي الجوهر الذي له وجود مستقل  
 في ذاته لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في  
 الصفات والاعراض والحوادث والاشياء التي هي في  
 الماده هي الجوهر الذي له وجود مستقل في ذاته  
 لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في  
 الصفات والاعراض والحوادث والاشياء التي هي في

واعداد له فهي بالحقيقة من علو رضاء المادة سوء كانت  
 أبسط من الجسد ونفسه كما اشرنا اليه سابقا من ما يصدق  
 عليه مفهوم المادة مما لا نوع فيه لاحد والوهمية الجسمية تلحقه  
 لكونه ذكوية اتصالية فهي من عو ارض المقدار حسب ذاته  
 وان كانت تقدر ذاته مما يحتاج الى مادة مطلقة لا في  
 كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها والحققة  
 المقدار التعليمي لكن مصحح عرضها له كونه ممتدا مطلقا  
 لا امتداد مع قطع النظر عن مراتب تعييناتها المقدارية  
 فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته ولا جسام بها في  
 لا تفاوت في صحة قبولها لا نخاء لا قسام الله لا مانع خارج  
 عن كونها جساما مطلقا كما سيأتي بيانه ونقطة القبول يطلق  
 بلا اشتراك الصدا على معنيين احدهما مطلقا لا تصا  
 بامر سوء وكان وجود الما عو مقدما على وجودها  
 بالزمان ولا والاشياء لا انفعال يتجدد في يقال الما عو وسعة  
 ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شئ بصفة لا يحصل

ان الماده هي الجوهر الذي له وجود مستقل في ذاته  
 لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في  
 الصفات والاعراض والحوادث والاشياء التي هي في  
 الماده هي الجوهر الذي له وجود مستقل في ذاته  
 لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في  
 الصفات والاعراض والحوادث والاشياء التي هي في  
 الماده هي الجوهر الذي له وجود مستقل في ذاته  
 لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في  
 الصفات والاعراض والحوادث والاشياء التي هي في

فان كان الجوهر هو الماده فانه لا يحتاج الى مادة مطلقة  
 لان الجوهر هو الماده فانه لا يحتاج الى مادة مطلقة

في بيان ان الماده هي الجوهر الذي له وجود مستقل  
 في ذاته لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في  
 الصفات والاعراض والحوادث والاشياء التي هي في  
 الماده هي الجوهر الذي له وجود مستقل في ذاته  
 لا يتوقف على غيره في الوجود بل يتوقف على غيره في  
 الصفات والاعراض والحوادث والاشياء التي هي في

بعدم ووجوه حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى  
لا يجمع الفعلية والحصول في شيء بل اذ اطرء عليك الصفة  
هذا المعنى التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة وان عرض لهما  
تقابل التضا باعتبار بخلاف المعنى لا وفي ما يقال ان التقابل  
يجب جوده مع المقبول لا ينما ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان  
في وقت كونه قابلا من حيث هو قابلا يجب جوده مع المقبول بل  
ان اذ انت القابل بعد حصول المعنى فيهما يجب ان يكون محلا له لا يكون  
القابل قابلا له ف كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجمع الفعل كونه  
مقبول كذا ان القابل مما هو قابل لا يجمع المقبول كما هو مقبول كونه  
ايضا متقابلا غايته الامر ان التقابل هناك حقيقة وهما هنا شرعا  
الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل  
يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعله هو جوده او العدم  
سلبا محصلا حين تحصل احدهما من جانب لعله بالنظر الى  
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذاتية  
الى ماهية وجوده يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

هذا المعنى التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة وان عرض لهما  
تقابل التضا باعتبار بخلاف المعنى لا وفي ما يقال ان التقابل  
يجب جوده مع المقبول لا ينما ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان  
في وقت كونه قابلا من حيث هو قابلا يجب جوده مع المقبول بل  
ان اذ انت القابل بعد حصول المعنى فيهما يجب ان يكون محلا له لا يكون  
القابل قابلا له ف كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجمع الفعل كونه  
مقبول كذا ان القابل مما هو قابل لا يجمع المقبول كما هو مقبول كونه  
ايضا متقابلا غايته الامر ان التقابل هناك حقيقة وهما هنا شرعا  
الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل  
يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعله هو جوده او العدم  
سلبا محصلا حين تحصل احدهما من جانب لعله بالنظر الى  
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذاتية  
الى ماهية وجوده يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

هذا المعنى التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة وان عرض لهما  
تقابل التضا باعتبار بخلاف المعنى لا وفي ما يقال ان التقابل  
يجب جوده مع المقبول لا ينما ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان  
في وقت كونه قابلا من حيث هو قابلا يجب جوده مع المقبول بل  
ان اذ انت القابل بعد حصول المعنى فيهما يجب ان يكون محلا له لا يكون  
القابل قابلا له ف كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجمع الفعل كونه  
مقبول كذا ان القابل مما هو قابل لا يجمع المقبول كما هو مقبول كونه  
ايضا متقابلا غايته الامر ان التقابل هناك حقيقة وهما هنا شرعا  
الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل  
يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعله هو جوده او العدم  
سلبا محصلا حين تحصل احدهما من جانب لعله بالنظر الى  
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذاتية  
الى ماهية وجوده يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

هذا المعنى التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة وان عرض لهما  
تقابل التضا باعتبار بخلاف المعنى لا وفي ما يقال ان التقابل  
يجب جوده مع المقبول لا ينما ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان  
في وقت كونه قابلا من حيث هو قابلا يجب جوده مع المقبول بل  
ان اذ انت القابل بعد حصول المعنى فيهما يجب ان يكون محلا له لا يكون  
القابل قابلا له ف كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجمع الفعل كونه  
مقبول كذا ان القابل مما هو قابل لا يجمع المقبول كما هو مقبول كونه  
ايضا متقابلا غايته الامر ان التقابل هناك حقيقة وهما هنا شرعا  
الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل  
يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعله هو جوده او العدم  
سلبا محصلا حين تحصل احدهما من جانب لعله بالنظر الى  
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الذاتية  
الى ماهية وجوده يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل ثبت لها في مرتبة متأخرة عن تلك المرتبة  
 نحو ما من التأخر وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر  
 كما لا بد اعني فانها لم يسبقها الا مكان بمعد القوة الاستمرارية  
 التي لا تجتمع مع وجود الشيء ولا مكان الذي يعرض لها  
 وغير هذا من الفاسدات هو تسمي ضرورية الوجود والعدم عي  
 منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد من مفهومي القوة  
 ولا مكان اي الذاتى ولا استعدادى مع الفعلية التي بازائه  
 يجب اختلاف جهتين سواء كانا بحسب التعليل الذهني او  
 بحسب التقسيم الخارجى وسيار زيادة تفصيل ولفظ الاتصال  
 يدل بالادلة المذكورة على معنى بعضا صفة شئى لا بقياسه الى غير  
 وبعضها صفة شئى بقياسه الى غيره اماما  
 هو صفة حقيقة فهو اثنان احدهما كون  
 الشئ في حد ذاته ومرتبة ماهيته صالحة ان ينزاع منه  
 الامتدادات الثلاثة المقاطعة وهذا المعنى فصل للجوهر و  
 الجسم في حد نفسه اذ هو تلك المرتبة مصداق الحيل الفصل والتميز

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس  
متصلية وامتدائية لا امر يقوم به فيصير منشاء  
لصدق المتصل عليه ومصدرا قاله سواء كان الجسم مجرد  
الصورة الجوهرية او مؤلفا منها ومن جمعيهما آخر على اختلاف  
رأي افلاطون واسطاطليس الدليل على ان سوا المتصل بهذا  
المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام المسيح فصل من فصول التقياس  
الشفاف معقول لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبادات الكمية المتصلة  
فهي مقادير الابعاد واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل للكم  
بمعنى الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لا يمكن فيه  
فرض شيء دون شيء وكان قابلا للقسم الى الاجزاء المقدارية  
فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يفرض للكم المتصل  
لذاته ولغيره بواسطه لا نأخذ انقول لانها ان مجرد امتداد الجسم في  
ذاته يساوي قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالذات بل انما  
يصح ذلك بعد عرض المقدار له اذ ما لم يتبين هاب امتداداته  
يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم مرتبة ذاته مستدا



البراءة بالظواهر والجمل كل ما شئ يكون عسر القبول  
 لمقابل المحاسنة واذ انقرو ما ذكرناه من شرح لفظ التثنية فقول  
 مقابل المحاسنة الاقران عسر القبول يعني الاحتياج في الاقران الى العلم وتبين العلم بالعلم  
 لما علمت ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما  
 متقابلين تقابل العدم والملكية والتضاييق كذلك لا يجتمع  
 للمستعد من حيث انه مستعد مع المستعدة له مرجح  
 هو كذلك كما اشترنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن  
 كونها مبدأ لثنتين الامرين الا بجهتين مختلفتين فاذا اعيد  
 انك لا اولى الى مبدء تينك الجهتين ينتهي بالآخر الى  
 جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركها من جزم يكون  
 بالقوة من جزم آخر به يكون بالفعل فنفسه امر من اراد  
 تكثر ذات الجسم بما هو انشئت له في حد ذاته حيثي الفعل  
 والقبول بالمعنى الاخير ولهذا المعنى قال المص ان بعض الاجسام لقا  
 لانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلاً واحداً ايذان  
 الجسمين كونهم منفصلاً يجب ان يكون متصلاً مبدئية  
 والدليل عليه قولنا اي وان لم يكن شئ ما يقبل



فلما ان فختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصفا  
القابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس شئ منها  
قابلا للانقسام قطعاً وكسراً كما هو مذهب دي مقل  
من ان مبادي الاجسام اجسام صفا صلبة قابلة  
للقسم الذهنية دون الخارجية فهي واتكملت  
في نفسها منفصلاً كل منها عن الآخر لكنها غير  
قابلة لطريان شئ من الفصل والوصل عليها مع ان  
صدرايات الهيولى بهذا الوجه على طريان شئ رها على ان  
للحجم كما مر من الاشارة اليه واجيب عنه بابطال  
الاجسام الدية الحقيقية بان كلام من انقسم الهيولى او  
الفرضية او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين  
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومثابهاة للكل في الماهية  
ولا فراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب نفس الماهية  
فما يصح على فرد من انفراد حقيقة واحدة يصح على  
جميعها وان صنع عنه ما يتخرج خارجي فهو غير قادر على

الاجسام الصفا  
القابلة للانقسام  
في الجهات وهما  
وفرضا وليس شئ  
منها قابلا للانقسام  
قطعاً وكسراً  
كما هو مذهب دي مقل  
من ان مبادي  
الاجسام اجسام  
صفا صلبة قابلة  
للقسم الذهنية  
دون الخارجية  
فهي واتكملت  
في نفسها  
منفصلاً كل منها  
عن الآخر لكنها  
غير قابلة  
لطريان شئ من  
الفصل والوصل  
عليها مع ان  
صدرايات الهيولى  
بهذا الوجه على  
طريان شئ رها  
على ان للـ  
الحجم كما مر  
من الاشارة اليه  
واجيب عنه  
بابطال الاجسام  
الدية الحقيقية  
بان كلام من  
انقسم الهيولى  
او الفرضية  
او التي باختلاف  
عرضين قارين  
او غير قارين  
يحدث كثرة في  
المقسوم متشابهة  
ومثابهاة للكل  
في الماهية ولا  
فراد المتماثلة  
متضاهية في  
الاحكام بحسب  
نفس الماهية  
فما يصح على  
فرد من انفراد  
حقيقة واحدة  
يصح على جميعها  
وان صنع عنه  
ما يتخرج خارجي  
فهو غير قادر  
على

[illegible]

وقوعها نظر إلى نفس الذات من حيث هي هي فاقصص تلك الأجسام  
بلا انفصال يستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بلا انفصال  
والتمام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الأجسام  
أي الشيء <sup>الذي</sup> يقال في القاموس <sup>الذي</sup> يرجع إليه والتمام <sup>الذي</sup>  
لتمام كذلك وان صدر ما عن الفصل الوصل صاذا لا حق وفاق  
عنها <sup>التي</sup> خارج فهو لا يجب استتلاف حقيقة لغتها فاذا  
اتصال كما عن تلك الأجسام كاشف عن قوة قبول القسمة الحجاز  
وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما علما  
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب  
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبني على كون تلك الأجسام  
متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب  
ان ما نقل عنه حتى قيل ان القياس جدلي اذ على تقدير كون  
جسما المذكورة متخلفة الانواع ليس منشأها النوعي  
والضوء الامتدادية لانها نوع واحد كما سيأتي بل صورة  
نوعية والمقص اثبات الطبيعة الامتدادية بما هي هي  
تألي الانفصال والاتصال وهو الخوض الى المادة ومعظم

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]



المتشابه في زوال جوهر ممتد وحدش جوهرين ممتدتين  
وهذا هو المحجوج الى الوجه الاول كما علمت وتجر د امكن القسم  
ذاتيا فظهر ان لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال  
هو متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه  
حدشا هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجه حامل  
ذاته كما ان امكان العدم وكذلك حصول الوجه في المحجوج الا  
يقض ان يكون له قابل بل سواء ذاتها المجردة بل المحجوج الى القابل  
استعداد العدم او الوجه ولفظه امكان مشترك بين هاتين  
المعنيين فان امكان الشيء بمعنى الاستعداد له لا يحتاج  
قابل اخر غير ذاته فمحملا امكان شيء بالمعنى الاخر فانه لا ياتي اجتماع  
معه والا اجتماع اصلا فلا يحتاج فيه القابل لذلك الشيء غير  
وقد جاب عن بعض الاعاظم بان قبول النفس الوهمية متساو لامكان القسم  
انها كاتبة بالنظر لنفس طبيعة الامتداد ان متع عنها ما يقع كلام او غير كلام  
الفرجة للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو صنع الفلك  
على الجوهر لامتداد لانه كان من انقسامه من انقسامه لا خذله وما يمكن

والمشابه في زوال جوهر ممتد وحدش جوهرين ممتدتين  
وهذا هو المحجوج الى الوجه الاول كما علمت وتجر د امكن القسم  
ذاتيا فظهر ان لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال  
هو متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه  
حدشا هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجه حامل  
ذاته كما ان امكان العدم وكذلك حصول الوجه في المحجوج الا  
يقض ان يكون له قابل بل سواء ذاتها المجردة بل المحجوج الى القابل  
استعداد العدم او الوجه ولفظه امكان مشترك بين هاتين  
المعنيين فان امكان الشيء بمعنى الاستعداد له لا يحتاج  
قابل اخر غير ذاته فمحملا امكان شيء بالمعنى الاخر فانه لا ياتي اجتماع  
معه والا اجتماع اصلا فلا يحتاج فيه القابل لذلك الشيء غير  
وقد جاب عن بعض الاعاظم بان قبول النفس الوهمية متساو لامكان القسم  
انها كاتبة بالنظر لنفس طبيعة الامتداد ان متع عنها ما يقع كلام او غير كلام  
الفرجة للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو صنع الفلك  
على الجوهر لامتداد لانه كان من انقسامه من انقسامه لا خذله وما يمكن

المتشابه في زوال جوهر ممتد وحدش جوهرين ممتدتين  
وهذا هو المحجوج الى الوجه الاول كما علمت وتجر د امكن القسم  
ذاتيا فظهر ان لا يستلزم ان يكون له قابل غير نفس الاتصال  
هو متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه  
حدشا هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجه حامل  
ذاته كما ان امكان العدم وكذلك حصول الوجه في المحجوج الا  
يقض ان يكون له قابل بل سواء ذاتها المجردة بل المحجوج الى القابل  
استعداد العدم او الوجه ولفظه امكان مشترك بين هاتين  
المعنيين فان امكان الشيء بمعنى الاستعداد له لا يحتاج  
قابل اخر غير ذاته فمحملا امكان شيء بالمعنى الاخر فانه لا ياتي اجتماع  
معه والا اجتماع اصلا فلا يحتاج فيه القابل لذلك الشيء غير  
وقد جاب عن بعض الاعاظم بان قبول النفس الوهمية متساو لامكان القسم  
انها كاتبة بالنظر لنفس طبيعة الامتداد ان متع عنها ما يقع كلام او غير كلام  
الفرجة للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو صنع الفلك  
على الجوهر لامتداد لانه كان من انقسامه من انقسامه لا خذله وما يمكن

فريق بين فريقين لا ينقسم فيه وبين فريق في الجردات ولا شئت  
ان لا تنقسم الوهمي من المبعث الا تتراعية خصوصا اذا كان منشأه  
اختلاف عرضين حاليين في اقول هذا منقسم بالزمان  
عندهم مقدرا متصل بل لا تنقسم الوهمي غير قابل للانقسام  
الحاجي ايضا في القسمة لا يوجب تجزئ وتوحي في الخارج تجزئ  
العقل وقوع شيء لا يساق امكن وقوعه فيما جاز العقل تحقق  
في بادي النظر ثم اورد البرهان على خلافه والبرهان امر متدق بل لا  
يحسب انهم يلزم ان يكون هو القسيم من قبيل توهم القسمة  
المجردات فان ذلك لا يتداده ولا يوضع له الا في الوهم ان يوجب  
فيه شيئا دون شيء لا يمكن ان يقع في بطلان هذا المبدأ ان كل واحد  
من تلك الاجسام لو كان ابيض اي يكون له طبيعة واحدة  
كان كرهى الشكل لما سيجى من ان الشكل الطبيعي  
الكرة ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام  
لان ملاقات الكرات بعضها مع بعض لطواها انما بالنقطة  
ذلك فلو بالخلع وهو محم كما ستعرف وان لم يكن لبسطا

فريق بين فريقين لا ينقسم فيه وبين فريق في الجردات ولا شئت  
ان لا تنقسم الوهمي من المبعث الا تتراعية خصوصا اذا كان منشأه  
اختلاف عرضين حاليين في اقول هذا منقسم بالزمان  
عندهم مقدرا متصل بل لا تنقسم الوهمي غير قابل للانقسام  
الحاجي ايضا في القسمة لا يوجب تجزئ وتوحي في الخارج تجزئ  
العقل وقوع شيء لا يساق امكن وقوعه فيما جاز العقل تحقق  
في بادي النظر ثم اورد البرهان على خلافه والبرهان امر متدق بل لا  
يحسب انهم يلزم ان يكون هو القسيم من قبيل توهم القسمة  
المجردات فان ذلك لا يتداده ولا يوضع له الا في الوهم ان يوجب  
فيه شيئا دون شيء لا يمكن ان يقع في بطلان هذا المبدأ ان كل واحد  
من تلك الاجسام لو كان ابيض اي يكون له طبيعة واحدة  
كان كرهى الشكل لما سيجى من ان الشكل الطبيعي  
الكرة ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام  
لان ملاقات الكرات بعضها مع بعض لطواها انما بالنقطة  
ذلك فلو بالخلع وهو محم كما ستعرف وان لم يكن لبسطا

[illegible]

امتداد الجسم <sup>له</sup> امتداد انبساطه فيلزم ان يكون من مقولة الكم  
واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعينه امتدادها اي مع  
الجسمية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل  
بسبب اتصاله على الصورة للجسمية وهذا هو الذي اخاره المحققون  
ويوافقهم كراه الشيخ في لشفاء والتعليق وكلامهم بجمينا  
في التحصيل وتوضيح الفادة بعضهم من انه في الجسم امتد  
واحد في الجها اذا اعتبرت ذلك للممتد الجها على الاطلاق  
تعيين امتدادانه تعينه مقداريا سواء كان مقدرا مطلقا  
او مقدرا مخصوصا فكان بهذا الاعتبار صور جسميه جوهر او ذا  
اعتبر حيث هي متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا  
اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كالجسم تعليميا  
واورد عليه لزم ان لا يكون الجسم عرضيا بل يكون مركبا من  
هو الجسمية وعرض هو تعيين الامتداد وما اجاب عنه  
بعض المحققين وحاصل ان المفهوم للمركب من الجوهر عند  
والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل اصل ولكن

الامتداد انبساطه فيلزم ان يكون من مقولة الكم  
واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعينه امتدادها اي مع  
الجسمية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه بل  
بسبب اتصاله على الصورة للجسمية وهذا هو الذي اخاره المحققون  
ويوافقهم كراه الشيخ في لشفاء والتعليق وكلامهم بجمينا  
في التحصيل وتوضيح الفادة بعضهم من انه في الجسم امتد  
واحد في الجها اذا اعتبرت ذلك للممتد الجها على الاطلاق  
تعيين امتدادانه تعينه مقداريا سواء كان مقدرا مطلقا  
او مقدرا مخصوصا فكان بهذا الاعتبار صور جسميه جوهر او ذا  
اعتبر حيث هي متعين بتعين ما كان جسما تعليميا مطلقا  
اعتبر من حيث هو متعين بتعين مخصوص كالجسم تعليميا  
واورد عليه لزم ان لا يكون الجسم عرضيا بل يكون مركبا من  
هو الجسمية وعرض هو تعيين الامتداد وما اجاب عنه  
بعض المحققين وحاصل ان المفهوم للمركب من الجوهر عند  
والعرض وان لم يكن عرضا اذ لا يكون له محل اصل ولكن

منه مني الجوه عند هبتي العيون حيث أخذوا مني  
تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف  
العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورتين  
حيثها العرضية متدرج تحت تعريف العرض فان التبع  
وان لم تكن بالنسبة الى الصوة وحدها موضوعا لا احتياجا  
في التقوم اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع  
المركب منها ومن العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو  
مجموع فليس يشع لان اصل الاشكال هو ان الجسم المتعلقة لو كان  
جوه وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون مجموعا  
حقيقيا له وحده حقيقيا بل امرا اعتباريا ياله وحدا اعتباريا  
فلا يكون من قساشي منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على  
بين في مجموعها وبما ذكره لا يندفع هذا الى الصوة المستقلة  
للقدار اي معنى آخر لا سبيل الى ما والثاني ولا يلزم اجتماع  
الاتصال ولا انفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزم  
مع القبول اذا لم يكن سلبا محضا ولا انفصالا ما ان يكون حجابا

منه مني الجوه عند هبتي العيون حيث أخذوا مني  
تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف  
العرض اذ لا خفاء في ان المجموع المركب من الصورتين  
حيثها العرضية متدرج تحت تعريف العرض فان التبع  
وان لم تكن بالنسبة الى الصوة وحدها موضوعا لا احتياجا  
في التقوم اليها لكنها انما تكون موضوعا بالنسبة الى المجموع  
المركب منها ومن العرض لعدم احتياجها الى المجموع من حيث هو  
مجموع فليس يشع لان اصل الاشكال هو ان الجسم المتعلقة لو كان  
جوه وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون مجموعا  
حقيقيا له وحده حقيقيا بل امرا اعتباريا ياله وحدا اعتباريا  
فلا يكون من قساشي منهما اذ الوحدة في التقسيم معتبرة على  
بين في مجموعها وبما ذكره لا يندفع هذا الى الصوة المستقلة  
للقدار اي معنى آخر لا سبيل الى ما والثاني ولا يلزم اجتماع  
الاتصال ولا انفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزم  
مع القبول اذا لم يكن سلبا محضا ولا انفصالا ما ان يكون حجابا



الاجزاء المتصلة سواء كان متصلا بذاته او بلاذرية الذهي  
المقدار على اختلاف التقاليد بل اننا بل معنى آخر هو الجوهر الصوري  
الاولى تلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم حيث هو لا يعقل  
بإتصال ما على نمط الشكل الثالث الجسم قبل للاتصال ليس الاتصال  
نفسه بقابل للاتصال فليس للجسم هو الاتصال نفسه اذ اليك  
الاتصال خارج حقيقة الجسم ككل حقيقة فهو خير الجسم  
أخر يقبل الاتصال والاتصال في ذلك انجزه لاصاله جوهر محمل  
للجهر الممتد بذاته فهو لهيوا اما كون جوهر فبقائه في  
حالتى الاتصال والاتصال وتوابع الصور عليه ولو كان غير  
يلزم بقائه بقاء جوهره هو موضوعه على التقديرين  
يكون بقاء جوهره سواء بقي معه عرضا لا يبق وهو المظلم  
واما كونه محلا للجهر الممتد فلا تصافه بالوحدة  
الاتصالية والكثرة لا تفصالية لان الصورة الجسمية تعبيرية  
لاتصافه بذات المعين بل بالتصافه بالوحدة الاتصالية  
والكثرة لا تفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة والصورة

الاجزاء المتصلة سواء كان متصلا بذاته او بلاذرية الذهي  
المقدار على اختلاف التقاليد بل اننا بل معنى آخر هو الجوهر الصوري  
الاولى تلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم حيث هو لا يعقل  
بإتصال ما على نمط الشكل الثالث الجسم قبل للاتصال ليس الاتصال  
نفسه بقابل للاتصال فليس للجسم هو الاتصال نفسه اذ اليك  
الاتصال خارج حقيقة الجسم ككل حقيقة فهو خير الجسم  
أخر يقبل الاتصال والاتصال في ذلك انجزه لاصاله جوهر محمل  
للجهر الممتد بذاته فهو لهيوا اما كون جوهر فبقائه في  
حالتى الاتصال والاتصال وتوابع الصور عليه ولو كان غير  
يلزم بقائه بقاء جوهره هو موضوعه على التقديرين  
يكون بقاء جوهره سواء بقي معه عرضا لا يبق وهو المظلم  
واما كونه محلا للجهر الممتد فلا تصافه بالوحدة  
الاتصالية والكثرة لا تفصالية لان الصورة الجسمية تعبيرية  
لاتصافه بذات المعين بل بالتصافه بالوحدة الاتصالية  
والكثرة لا تفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة والصورة

الاجزاء

الاجزاء المتصلة سواء كان متصلا بذاته او بلاذرية الذهي  
المقدار على اختلاف التقاليد بل اننا بل معنى آخر هو الجوهر الصوري  
الاولى تلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم حيث هو لا يعقل  
بإتصال ما على نمط الشكل الثالث الجسم قبل للاتصال ليس الاتصال  
نفسه بقابل للاتصال فليس للجسم هو الاتصال نفسه اذ اليك  
الاتصال خارج حقيقة الجسم ككل حقيقة فهو خير الجسم  
أخر يقبل الاتصال والاتصال في ذلك انجزه لاصاله جوهر محمل  
للجهر الممتد بذاته فهو لهيوا اما كون جوهر فبقائه في  
حالتى الاتصال والاتصال وتوابع الصور عليه ولو كان غير  
يلزم بقائه بقاء جوهره هو موضوعه على التقديرين  
يكون بقاء جوهره سواء بقي معه عرضا لا يبق وهو المظلم  
واما كونه محلا للجهر الممتد فلا تصافه بالوحدة  
الاتصالية والكثرة لا تفصالية لان الصورة الجسمية تعبيرية  
لاتصافه بذات المعين بل بالتصافه بالوحدة الاتصالية  
والكثرة لا تفصالية عين اتصافه بالصورة الواحدة والصورة









لا يبعد في نفس الامور ان لم يكن متشاع ذلك حينئذ نفس  
 ذاتها فجوهرية الاتصال وتقوُّم الصِّبْغ به <sup>حيث</sup> ان يكون الصِّبْغ  
 مرتبة في نفس الامور تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد غير  
 ذلك واما لو كان عرضاً فالمحالات <sup>بها</sup> بخلافها لا رتبة غير <sup>فقد</sup>  
 كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة <sup>عنه</sup> والثاني بان بقاء اللص <sup>عنه</sup>  
 في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي في كون مستلزماً <sup>عنه</sup>  
 انما يلزم المنافاة لو ثبتت لشخصه في تشبُّه الحائذين <sup>بها</sup>  
 واما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواباً <sup>عنه</sup> لغيره  
 فانما يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجواهر <sup>عنه</sup> ما اذا ابتد  
 الاشياء صفتها ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته <sup>طبيعة</sup> كان استمرار  
 نوعية وحفظها بتواتر الاشخاص لا ينافي في جوهرية تلك الاشخاص  
<sup>عنه</sup> وغير الثالث باننا لانم ان طول الامتداد والاتصال مفهومان  
 واحد وطبيعة واحدة بل هما اشتراك لفظي لا غير بطور <sup>ثابت</sup>  
 على مفهوم جواهر <sup>عنه</sup> واخر على مفهوم عرضي البحث الرابع <sup>عنه</sup>  
 الجسم لا يخرج من اتصال جواهر <sup>عنه</sup> لكنه هو المقدار لا غير <sup>عنه</sup>

والجسم متصل سواء وهو القابل للانفصال ما سميتموه مادّة  
 ولا يجزئ قولكم انه لا يتبع مع الانفصال الذي يطل الانفصال  
 هو الاتصال لعرضي الجوهرية وبما انه انقطع الاتصال كما مر قد  
 يطلق على المعنى الذي لا يتصل ان يعقل الاثنين شيئاً  
 كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او  
 يتصل للجسم المتصل الواحد اجزاء و هيّة فيقال عليها انها  
 بعضها ببعض ان يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او  
 قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الاخر في شك في ضية  
 الاتصال بهذا المعنى السببي وهو الذي يقابل الانفصال فلا يصلح ان يكون  
 جزء الاخر جوهر محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستد  
 ان يكون بيز شيئين وهذا اصلاح خاص لا يفهم الكافة من لفظ الانفصال  
 وهو الممتد الجوهرية على اصطلاحهم فلما قل ان يقول الانفصال بالمعنى  
 نفس الجسم وهو بعينه المقدار لا يقابل الانفصال لا تقصا يقابل الانفصال  
 بالمعنى الاقوامي تعاقدان عليه مع بقاءه بعينه في الحالين واما ما يقال  
 ان الممتد شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غير فليس شيء

والجسم متصل سواء وهو القابل للانفصال ما سميتموه مادّة  
 ولا يجزئ قولكم انه لا يتبع مع الانفصال الذي يطل الانفصال  
 هو الاتصال لعرضي الجوهرية وبما انه انقطع الاتصال كما مر قد  
 يطلق على المعنى الذي لا يتصل ان يعقل الاثنين شيئاً  
 كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او  
 يتصل للجسم المتصل الواحد اجزاء و هيّة فيقال عليها انها  
 بعضها ببعض ان يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او  
 قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الاخر في شك في ضية  
 الاتصال بهذا المعنى السببي وهو الذي يقابل الانفصال فلا يصلح ان يكون  
 جزء الاخر جوهر محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستد  
 ان يكون بيز شيئين وهذا اصلاح خاص لا يفهم الكافة من لفظ الانفصال  
 وهو الممتد الجوهرية على اصطلاحهم فلما قل ان يقول الانفصال بالمعنى  
 نفس الجسم وهو بعينه المقدار لا يقابل الانفصال لا تقصا يقابل الانفصال  
 بالمعنى الاقوامي تعاقدان عليه مع بقاءه بعينه في الحالين واما ما يقال  
 ان الممتد شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غير فليس شيء

والجسم متصل سواء وهو القابل للانفصال ما سميتموه مادّة  
 ولا يجزئ قولكم انه لا يتبع مع الانفصال الذي يطل الانفصال  
 هو الاتصال لعرضي الجوهرية وبما انه انقطع الاتصال كما مر قد  
 يطلق على المعنى الذي لا يتصل ان يعقل الاثنين شيئاً  
 كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او  
 يتصل للجسم المتصل الواحد اجزاء و هيّة فيقال عليها انها  
 بعضها ببعض ان يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او  
 قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الاخر في شك في ضية  
 الاتصال بهذا المعنى السببي وهو الذي يقابل الانفصال فلا يصلح ان يكون  
 جزء الاخر جوهر محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستد  
 ان يكون بيز شيئين وهذا اصلاح خاص لا يفهم الكافة من لفظ الانفصال  
 وهو الممتد الجوهرية على اصطلاحهم فلما قل ان يقول الانفصال بالمعنى  
 نفس الجسم وهو بعينه المقدار لا يقابل الانفصال لا تقصا يقابل الانفصال  
 بالمعنى الاقوامي تعاقدان عليه مع بقاءه بعينه في الحالين واما ما يقال  
 ان الممتد شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غير فليس شيء

بشيء من هذه الملامات عرفت وتجوزات لفظية لا يثبتني الحقائق  
العلية عليها وهذا مثل بُعد خط طويل فان هذه الملامات  
لا تنجيب بادة البعدية على البعد والطول على الخط والملاقاة  
المشتقة بهذا الوجه سائق في باب من العامة كالموجود بما هو  
فانه بمعنى الوجود فان قيل تلوا المقادير المختلفة بالصغر  
على الجسم الواحد الكثافة وتخلل يوجب عرجية المقادير  
فكيف حكمتم بجبريتها يقال ان جبر التخلل والكثافة من جهة  
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم يمتص زيادة  
او نقصا من غير وجود مادة له وانفسا يتبعه فان زيادة  
على هذا التقدير يعني زيادة اجزاء الجسم نقصانه نقصاها  
فجميع التخلل والكثافة الى تخلل الجسم لطيفين اجزاء  
وانقصا عنها واجتماعها لا الحقيقيين وانما بالحقبة الضمنية  
اذا وقعت في النار في غاية الضعف وكذلك لا يستدل لان بالقاء  
المصنوع اذا كتبت على الماء شيئا وقد شق هذا عند المك  
الحجيات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل له

في بيان ان المقادير لا تتغير في الجوهر بل في الصور  
 والاشكال والصفات والاعراض والحوادث والظواهر  
 والافعال والاعمال والعمليات والاشياء والامور  
 والاشخاص والاشياء والاشكال والصفات والاعراض  
 والحوادث والظواهر والافعال والاعمال والعمليات

الى الحكم بان الماص لو عظم الهواء بقدر ما ياحد منها حتى يملأه  
 وذكر الشيخ الهادي في حكمة الاشراق انه قد جرت ترسيم بعض اذهانها  
 من الزجاج فلا يمنع مثل ذلك في الهواء الذي هو لطيف  
 من الدهن واما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وقيل  
 في المقادير يجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على في حكمة  
 الاشراق بان اشتراكها في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقتضى  
 المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في المقادير  
 اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين  
 المقدار الكبير والصغير ليس يشع زائد على المقدار بل بنفس المقدار  
 فكذلك اذا بدلت لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير  
 بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير هذا  
 الى الاختلاف بالكمال النفسان والشدّة والضعف في نفس  
 الشيء على ما هو على الشيخ الهادي والقدر المميز والقيدين فانهم  
 يجوزون كون جوهر اقوي جوهر من جواهر اخر كجواهر العالم  
 العقل وجواهر المنا لا دنى الجرمي وكذا يحكمون بان جواهرها يكون

في بيان ان المقادير لا تتغير في الجوهر بل في الصور  
 والاشكال والصفات والاعراض والحوادث والظواهر  
 والافعال والاعمال والعمليات والاشياء والامور  
 والاشخاص والاشياء والاشكال والصفات والاعراض  
 والحوادث والظواهر والافعال والاعمال والعمليات  
 في بيان ان المقادير لا تتغير في الجوهر بل في الصور  
 والاشكال والصفات والاعراض والحوادث والظواهر  
 والافعال والاعمال والعمليات والاشياء والامور  
 والاشخاص والاشياء والاشكال والصفات والاعراض  
 والحوادث والظواهر والافعال والاعمال والعمليات

يكون حيوانيته أكثر ونفسه على التحريك اقوى لانسان شذو  
انهم في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعض مثلاً  
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان  
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سوء  
في الكيف والكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية  
ما ذكرنا ولا يبالون بعد مطلق ادوات التفضيل والمبا في  
الصواب على عرف اهل اللسان اذ ليس من ذاب الحكماء لقصار  
تصحيح المعاني على جواز العرف او قنناص الحقائق من الاقناع  
يخففان بين كلامي الشيخ لا اله في حكمه لا شرق حيث حكم بيسا الجسم  
جوهريه المقدار في المتلوحجات حيث اخارانه مركب من جوهر  
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزة تركب نوع طبع من جوهر  
وعرض على الفقه بحسب الظاهر الشارحين لكلامه اجمعوا على  
المنافاة بين ما في الكتابين في المقص بل الفرق يرجع الى تفاوت  
فيهما وتحقيق ذلك بان في الشبهة حين تبدل اشكاله مقدارين تبا  
جوهريه يزيد ولا ينقص بتوليد الاشكال عليه متغير هو هذا المقدار

فقد ورد في بعض النسخ ان شذو  
وان شذو في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعض مثلاً  
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان  
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سوء  
في الكيف والكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية  
ما ذكرنا ولا يبالون بعد مطلق ادوات التفضيل والمبا في  
الصواب على عرف اهل اللسان اذ ليس من ذاب الحكماء لقصار  
تصحيح المعاني على جواز العرف او قنناص الحقائق من الاقناع  
يخففان بين كلامي الشيخ لا اله في حكمه لا شرق حيث حكم بيسا الجسم  
جوهريه المقدار في المتلوحجات حيث اخارانه مركب من جوهر  
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزة تركب نوع طبع من جوهر  
وعرض على الفقه بحسب الظاهر الشارحين لكلامه اجمعوا على  
المنافاة بين ما في الكتابين في المقص بل الفرق يرجع الى تفاوت  
فيهما وتحقيق ذلك بان في الشبهة حين تبدل اشكاله مقدارين تبا  
جوهريه يزيد ولا ينقص بتوليد الاشكال عليه متغير هو هذا المقدار  
فقد ورد في بعض النسخ ان شذو  
وان شذو في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعض مثلاً  
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان  
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سوء  
في الكيف والكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية  
ما ذكرنا ولا يبالون بعد مطلق ادوات التفضيل والمبا في  
الصواب على عرف اهل اللسان اذ ليس من ذاب الحكماء لقصار  
تصحيح المعاني على جواز العرف او قنناص الحقائق من الاقناع  
يخففان بين كلامي الشيخ لا اله في حكمه لا شرق حيث حكم بيسا الجسم  
جوهريه المقدار في المتلوحجات حيث اخارانه مركب من جوهر  
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزة تركب نوع طبع من جوهر  
وعرض على الفقه بحسب الظاهر الشارحين لكلامه اجمعوا على  
المنافاة بين ما في الكتابين في المقص بل الفرق يرجع الى تفاوت  
فيهما وتحقيق ذلك بان في الشبهة حين تبدل اشكاله مقدارين تبا  
جوهريه يزيد ولا ينقص بتوليد الاشكال عليه متغير هو هذا المقدار





٩٠  
 لا بد من ان يكون الجوهر في ذاته متداً ما كلياً وان  
 جزئياً لاجرائه ان يكون كلياً لان الكلي مزجيت هو كلى لا وجود له  
 في الاعيان فلا يتقوم به ماهو موجود فيها ولا جرائه ان يكون  
 جزئياً لانه ان كان هو الذي ثبتت عرضته وليس للجسم غيره  
 لم يكن في الجسم امتداد جوهرى وان كان في الجسم امتداد عرضي  
 واخر جوهرى فذلك محال لان الامتداد لطبيعته واحد ومفهوق احد  
 لا يختلف فيه جواب ماهو فلا يكون بعض جزئياته جوهرًا  
 وبعضه عرضاً ولما ثبتت عرضية البعض ثبتت عرضية  
 الباقي وثانيها انها لو كان في الجسم امتداد جوهرى  
 لكان موجوداً في كل الجسم وفي حزمه واهو في كل اكنة  
 هو في الجزء فيكون قابلاً للتجزئة لذاته فيكون كم مقدرًا وثالثها  
 انه اذا تخلل الجسم بقى الامتداد الجوهري كما كان وهو  
 مقدراً لكسك فليس في كل الجسم امتداد لانه مقداره  
 الصلوة الجسميه وهو محال وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان  
 فهو اذن صالح زيد فالامتداد الجوهري كثر لذاته فهو ضار

عرض فالجواهر عرض هفت واعتراض العلامة المحمدي على الوجه  
الاول بما حاصله انه ان ارج بالكلية الكلي العقل اختزان الممتد المقوم  
للجسم العيني ليس كليا هذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان لا يتبعه  
الطبعي اي ما يصدر مع وضو الكلية اذا وجد في العقل اختزان انه  
كلي باعتبار ماهيته وجرى بتشخص الجسم قوله لاجابة ان  
جزئيا لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم  
اقل ما ثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداد  
بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس موافقا  
لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته فوق  
كان تشخص الشئ عند المحققين اما بانه كما هو في التشخيص  
او يتجلى الوجود كما هو مذهب الفارابي وبارتباطه الى الموضوع الحقيقي  
كما هو في جماعة فلا عراضا لقائمة وسائر الاشياء عند  
ليس لها مدخل في قاعدة التشخص بل انما هي لازم واما ان التشخص  
فالممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجبا في الخارج فيجب  
لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له لا بمعية كونها من



ثم أخرج معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار القول  
ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي له نسبة تنتمي الى الذات  
لاستداد العنصر فنقول الاستداد العنصر الذي اختار انه مقوم  
للجسم العيني امتا كلى وجزئى وكلاهما باطلاق على النحو الذي  
ذكره في دليل الاول بظاهر وايضا الثاني فلنقد الاستداد  
المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين الثانية ذكرها  
كان المقوم هو الاستداد الذي ثبت عرضيته باستبدال  
الجرم العيني غيره لم يكن الاستداد مقوما للجرم لتباعد الجرم  
ما كان للجرم امتدادا غير باق واخيرا استدلالنا  
استداد ان عرضيات تجريئان فما اجاب ثم هذا البرهان  
جواب عن دليله ثانيا في الباب الثاني الذي هو هو  
وعرض عنه اقول فرق بين تركيبة الشئ عن مادة وطور كالجسم  
وبين تركيبه من موضوع وعرض كالجسم عند الدائمات  
في نقائل ان يقول بقاء الجسم العيني المقوم من جوهر من المقوم  
بالاخر مع تبدل احواله غير محتمل عند الوجه بخلاف الجسم العيني المقوم من جوهر



بحسب العقل فكذلك للمقدار فاذ حلله العقل الى ذينك  
الاعتبارين يحكومان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون  
عينه والمقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون  
عينها كما هو راءه <sup>و</sup> اما ما ثبت عرضيته عنده في ذلك <sup>فليس</sup> <sup>فليس</sup>  
الامر باتباع الطول والعرض والعمق وليس شئ منها مقدار الجسم  
هو عوارض للمقدار الجبروتي وعرضيته لا تؤثر بعرضيته وقد  
ثبت انه من غير الشك في ان الشئ لا يتغير في العرضية <sup>فليس</sup>  
الاستدلال على عرضيته بمقدار <sup>فليس</sup> هو في تواردها من المبدأ  
على الجسم الواحد اذا تحركت وتخلل <sup>فليس</sup> واما الجواب عن رابعهم  
الآخرين منه على بطلان المستدل بالمعز المذكر كونه على غير  
بعد تحقيق ما ذكر في بيان من انه لا يوصف بحسب ذاته كونه كلاً  
وجزاً وانما اوانتصاً او غير ذلك فليذكر منك على كبر  
البحث الخامس <sup>فليس</sup> لمن ان الجسم باعتبار اعتداده <sup>فليس</sup> <sup>فليس</sup>  
جوهر غير خارج عن ماهية الجسم والآخران عرضيات <sup>فليس</sup> <sup>فليس</sup>  
يتبدل احدهما عن الجسم بالتخلل <sup>فليس</sup> <sup>فليس</sup> <sup>فليس</sup>

الاشكال على كونه قلة الجسم اذا انفصل عن غيره  
ام جاهر فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمانية يكون  
لذا انها قابلة للاتصالات ولا انفصالات واما ان لها تلة  
بكون واحد بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت  
الشخصية مساوية للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان  
الواحد والبر الواحد متلا له وحدة شخصية مع تالفه  
من متصلا منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل  
للا اتصال ولا انفصالا واحدا شخصيا وانما ان يكون ذلك  
الواحد امر متصلا بذاته مع استمرار وحدانية الشخصية يتعد  
اتصاله الذاتي فيكون واحدا من يتصور اتصاله في الاتصال  
بل تماثلا وحدة الاتصال فمما كان متصلا واحدا بعينه صواب  
متصلا متعدد افا تمتد الجوهري الباقي للحالين والروا  
هو لعارضه اي الوحدة والكمرة والجواب عنه على ما ذكره  
بعضه ذكاء بعد تمهيد ان وجي كل شئ عبارة عن نفس عقل  
و موجي يته ساع كان في العيان في العقل وانه مسلول

الاشكال على كونه قلة الجسم اذا انفصل عن غيره  
ام جاهر فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمانية يكون  
لذا انها قابلة للاتصالات ولا انفصالات واما ان لها تلة  
بكون واحد بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت  
الشخصية مساوية للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان  
الواحد والبر الواحد متلا له وحدة شخصية مع تالفه  
من متصلا منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل  
للا اتصال ولا انفصالا واحدا شخصيا وانما ان يكون ذلك  
الواحد امر متصلا بذاته مع استمرار وحدانية الشخصية يتعد  
اتصاله الذاتي فيكون واحدا من يتصور اتصاله في الاتصال  
بل تماثلا وحدة الاتصال فمما كان متصلا واحدا بعينه صواب  
متصلا متعدد افا تمتد الجوهري الباقي للحالين والروا  
هو لعارضه اي الوحدة والكمرة والجواب عنه على ما ذكره  
بعضه ذكاء بعد تمهيد ان وجي كل شئ عبارة عن نفس عقل  
و موجي يته ساع كان في العيان في العقل وانه مسلول

الاشكال على كونه قلة الجسم اذا انفصل عن غيره  
ام جاهر فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمانية يكون  
لذا انها قابلة للاتصالات ولا انفصالات واما ان لها تلة  
بكون واحد بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت  
الشخصية مساوية للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان  
الواحد والبر الواحد متلا له وحدة شخصية مع تالفه  
من متصلا منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل  
للا اتصال ولا انفصالا واحدا شخصيا وانما ان يكون ذلك  
الواحد امر متصلا بذاته مع استمرار وحدانية الشخصية يتعد  
اتصاله الذاتي فيكون واحدا من يتصور اتصاله في الاتصال  
بل تماثلا وحدة الاتصال فمما كان متصلا واحدا بعينه صواب  
متصلا متعدد افا تمتد الجوهري الباقي للحالين والروا  
هو لعارضه اي الوحدة والكمرة والجواب عنه على ما ذكره  
بعضه ذكاء بعد تمهيد ان وجي كل شئ عبارة عن نفس عقل  
و موجي يته ساع كان في العيان في العقل وانه مسلول

الاشكال على كونه قلة الجسم اذا انفصل عن غيره  
ام جاهر فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمانية يكون  
لذا انها قابلة للاتصالات ولا انفصالات واما ان لها تلة  
بكون واحد بالوحدة الاتصالية فلا وانما يلزم ذلك لو كانت  
الشخصية مساوية للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان  
الواحد والبر الواحد متلا له وحدة شخصية مع تالفه  
من متصلا منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل  
للا اتصال ولا انفصالا واحدا شخصيا وانما ان يكون ذلك  
الواحد امر متصلا بذاته مع استمرار وحدانية الشخصية يتعد  
اتصاله الذاتي فيكون واحدا من يتصور اتصاله في الاتصال  
بل تماثلا وحدة الاتصال فمما كان متصلا واحدا بعينه صواب  
متصلا متعدد افا تمتد الجوهري الباقي للحالين والروا  
هو لعارضه اي الوحدة والكمرة والجواب عنه على ما ذكره  
بعضه ذكاء بعد تمهيد ان وجي كل شئ عبارة عن نفس عقل  
و موجي يته ساع كان في العيان في العقل وانه مسلول

مسألة الشخص بل هو عينه على ما ذهب إليه الفارابي في نقد

كل من الشخص والوجود واحد <sup>ثم</sup> يجب دلاخرو وحده

هو ان المتصل الواحد من حيث هو كذلك لما لم يكن

الامور جو اواحد له ذات واحد و تنخص واحد فليس لاجزائه

الفرضية وجود الفعل لشخص خاص بحسب نفس الامر

كيف قد بينّ الأجزاء الفرضية غير متناهية حسب قول

الجسم لا ينقسم إلا إلى غاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه

وتشخص وهو الترحيم من غير مجزأ وجميعاً فتلزم المفاسد

التي ترجع على اصحابها لانها من اجزاء الجسم واذ اطرء عليه الانقسام

و بعد موجد ان متشخصان هویتان مستقلتان فاما ان

موجود حال الاتصال <sup>على</sup> تعينهما وهو بطلان اجزاء المتصل

الواحد نَعْيُهُ لَيْسَ بِالْجَبِّ الْفَرْضِ وَهَذَا إِنْ تَعَيَّنَ.

بحسب تفسیر الامرا وید و نهما فی آما ان یكون وجودهما خال

الانفصال هو بعينه الوحد الذي لهما حال الاتصال ولا

لَا يَسِيرُ إِلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ خِلَافُ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْمَسَاقِقِ بَيْنَ التَّعْيِينِ

[illegible]



[illegible]

كوفي ان قسمة المتصل اجبة على تحويل الواحد الى الشخصية  
الكثرة الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحدث الموجود  
المتعددة وعكس ذلك حين الفصل لكانت فرق بين ما بالذات  
وما بالعرض في الاتصال بهذا الاوصاف فقول لا آمن ان  
بوجود متعدد او المتعين بتعينات متكررة حال الاتصال  
بالذات حقيقة الجوهر المتدلم لا يجوز ان يكون للمعرض  
الوجودات والتعيينات حقيقة المقدار او لا بالذات وبطلان  
يصير الجوهر المتد منصفاً بها ثانياً وبالعرض ان الجسم المتصل  
مقدار واحد لا تشخص واحد فاذا طرأ عليه نقصا انعقد هذا  
المقدار المعين ووجد مقدار آخران وحي كل منهما في تشخص  
غير وجود الآخر تشخصاً فالمحدد بمعنى القابل للايعاء مطلقاً  
وحيث لا تشخص بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة  
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو طوله <sup>السطح</sup> او  
الاعلى من القليل لا اعظم سواء كان في اتصال واحد او في  
اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا الشخص المتد

فليس يمكن ان يكون  
موضوعا للنقض في الملام  
لو صدر الانقضاح على  
اشخصه كمن قد علمت ان  
الاشخص قد اراد ان يخرجه  
من ملكه في الغرض من  
الفائدة في الغرض او  
بالات والغرض على  
على الشئ في الغرض  
للعجب ان ان يقول ان  
الغرض من ان يكون  
الغرض من ان يكون  
الغرض من ان يكون

الموت فان في الايام من  
 يتفاني في الجوار من  
 ففد وجوههم انهم  
 الاول فلابد انهم  
 لعدم اجتماعه فلابد  
 وهم المطلوب فلابد  
 ان يكون انهم  
 بانهم فلابد انهم  
 العادى فلابد انهم  
 فلابد انهم فلابد  
 فلابد انهم فلابد  
 فلابد انهم فلابد  
 فلابد انهم فلابد

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

في قوله واحد ذاتي مستمر له ايضا تعينا آخر متبداً له  
في قوله تعينات مقدارية وهذا كما ان هـ في الاسطر  
عند كـ شخص واحد لا يروى وحدته الشخصية في مراتب  
الصورة الجسمية وحدتها عند تواردها لا انفصال ولا اتصال  
فان قيل الهوى لما كانت امرامهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها  
غير متعلد لا اتصال وحدتها بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهوى  
امراً ممتداً بالمعنى الذي يصح اجزائه في ذات الجسمين  
بعد فان امراً ممتداً في الهوى ليس كما فهم بعض من اهل الهند  
انها في ذاتها لا تعزلهما ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا ممتدة  
ولا محصورة وانما تصف بشئ من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة  
اذ قد سبق ان الوجه لا ينفك عن الشخص بل يستمر به مستمر  
ويروى بزماله بقاء الوجه مع زوال الغير والوجه غير  
ممتد في ماله هو العناصر انها متعينة للذات هي الصورة  
فما تعيننا تعين مستمر الى تعين متبداً عرضي قلنا ان نقول في الجوهر  
الممتد انه متعين الذات وبه في وحدته الاتصال وكثرة

انما هو في قوله واحد ذاتي مستمر له ايضا تعينا آخر متبداً له  
في قوله تعينات مقدارية وهذا كما ان هـ في الاسطر  
عند كـ شخص واحد لا يروى وحدته الشخصية في مراتب  
الصورة الجسمية وحدتها عند تواردها لا انفصال ولا اتصال  
فان قيل الهوى لما كانت امرامهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها  
غير متعلد لا اتصال وحدتها بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهوى  
امراً ممتداً بالمعنى الذي يصح اجزائه في ذات الجسمين  
بعد فان امراً ممتداً في الهوى ليس كما فهم بعض من اهل الهند  
انها في ذاتها لا تعزلهما ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا ممتدة  
ولا محصورة وانما تصف بشئ من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة  
اذ قد سبق ان الوجه لا ينفك عن الشخص بل يستمر به مستمر  
ويروى بزماله بقاء الوجه مع زوال الغير والوجه غير  
ممتد في ماله هو العناصر انها متعينة للذات هي الصورة  
فما تعيننا تعين مستمر الى تعين متبداً عرضي قلنا ان نقول في الجوهر  
الممتد انه متعين الذات وبه في وحدته الاتصال وكثرة

في قوله واحد ذاتي مستمر له ايضا تعينا آخر متبداً له  
في قوله تعينات مقدارية وهذا كما ان هـ في الاسطر  
عند كـ شخص واحد لا يروى وحدته الشخصية في مراتب  
الصورة الجسمية وحدتها عند تواردها لا انفصال ولا اتصال  
فان قيل الهوى لما كانت امرامهما يمكن الحكم ببقاء ذاتها  
غير متعلد لا اتصال وحدتها بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهوى  
امراً ممتداً بالمعنى الذي يصح اجزائه في ذات الجسمين  
بعد فان امراً ممتداً في الهوى ليس كما فهم بعض من اهل الهند  
انها في ذاتها لا تعزلهما ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا ممتدة  
ولا محصورة وانما تصف بشئ من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة  
اذ قد سبق ان الوجه لا ينفك عن الشخص بل يستمر به مستمر  
ويروى بزماله بقاء الوجه مع زوال الغير والوجه غير  
ممتد في ماله هو العناصر انها متعينة للذات هي الصورة  
فما تعيننا تعين مستمر الى تعين متبداً عرضي قلنا ان نقول في الجوهر  
الممتد انه متعين الذات وبه في وحدته الاتصال وكثرة



والافضل البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان مقتضيا لانعدامها وتحويلها الى مادة فمادة المتعلق ان كانت واحدة لزم كون شئ واحد في حياز متعديّة وجهات مختلفة وان كانت متعددة فتعدها اما ان يكون حادثا بالانقصال او مبطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحده بعد انعدام مادة الجسم الواحد ومع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددا اخرى وعلى الاول <sup>تسمى</sup> يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث عنده مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثه على التقدير المذكور ومع ذلك فهو بيان في مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في حالتي الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعدا بالكلية والاصل ايجادا ولو كان التعدد واقعا في المادة بحسب الفطرة لكان الجسم المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبول الانقسامات الغير المتناهية اذ لو لم يكن عند تلك المواد غير متناهية بل واقعا عند حد لو وقف عند انقسامات الجسم اذ وصلت الى ذلك الحد

[illegible]

وليس كك هف الجواب ان الهوى وان كانت واحدة في  
 حداثتها وشخصيتها لكن لا تقيما لقبول الاشارة الحسية و  
 الابعاد المقدارية وتخصيص حيازو الجهاز وحصل الفص  
 الوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تنبأ بشي من تلك  
 الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الحسية  
 ولا يلزم ما ذكرنا كقول الهوى من المفارقات في مرتبة ذاتها او متنا  
 الذات من الجواهر المتقاصلة الغير المتخبر متناهية وغير متناهية  
 كما بينهما على من تقدم الصورة عليها بالذات فلا ذاتها تتخلو  
 من اتصاف بشي من الاوصاف المذكورة فيقول من وان كان  
 بواسطة الصورة فيقول الهوى حين الاتصال لها وحدة شخصية  
 ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرأ لا انفصال زالت عنها الوحدة  
 الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجواهر المتعددة  
 وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية او مساقعة لها فالج  
 لم يبق ذاتها حين الاتصال فمادة الجبرير الحاد ثين عند الاتصال  
 واحدا في ذاتها متحدة الجرمين وهي محظية الوجود في جميع المراتب

في الجواب ان الهوى وان كانت واحدة في حداثتها وشخصيتها لكن لا تقيما لقبول الاشارة الحسية و الابعاد المقدارية وتخصيص حيازو الجهاز وحصل الفص الوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تنبأ بشي من تلك الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الحسية ولا يلزم ما ذكرنا كقول الهوى من المفارقات في مرتبة ذاتها او متنا الذات من الجواهر المتقاصلة الغير المتخبر متناهية وغير متناهية كما بينهما على من تقدم الصورة عليها بالذات فلا ذاتها تتخلو من اتصاف بشي من الاوصاف المذكورة فيقول من وان كان بواسطة الصورة فيقول الهوى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرأ لا انفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجواهر المتعددة وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية او مساقعة لها فالج لم يبق ذاتها حين الاتصال فمادة الجبرير الحاد ثين عند الاتصال واحدا في ذاتها متحدة الجرمين وهي محظية الوجود في جميع المراتب

في الجواب ان الهوى وان كانت واحدة في حداثتها وشخصيتها لكن لا تقيما لقبول الاشارة الحسية و الابعاد المقدارية وتخصيص حيازو الجهاز وحصل الفص الوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تنبأ بشي من تلك الاوصاف بالعرض بعد تعينها المستفاد من قبل الصورة الحسية ولا يلزم ما ذكرنا كقول الهوى من المفارقات في مرتبة ذاتها او متنا الذات من الجواهر المتقاصلة الغير المتخبر متناهية وغير متناهية كما بينهما على من تقدم الصورة عليها بالذات فلا ذاتها تتخلو من اتصاف بشي من الاوصاف المذكورة فيقول من وان كان بواسطة الصورة فيقول الهوى حين الاتصال لها وحدة شخصية ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرأ لا انفصال زالت عنها الوحدة الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجواهر المتعددة وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية او مساقعة لها فالج لم يبق ذاتها حين الاتصال فمادة الجبرير الحاد ثين عند الاتصال واحدا في ذاتها متحدة الجرمين وهي محظية الوجود في جميع المراتب



هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجح القوة الى  
امر واحد عدلي وهو فقد شيء ما ومرجح الفعلية الى حصول  
ما والشئ الواحد من جهة واحدة لا يكون سبباً لهاتين  
الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او تحرك هو  
من حيث هو بالفعل متصل بل شيئاً اخر فاذا ن الجسم مركب  
مما عنه القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيكل والصورة وبيان  
على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته كلاً  
هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويحصل  
هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان يقيس بالقوة  
ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم يهيكل ولزيادة التوضيح  
نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيلزم من كثرة قتل القوة  
لا تخاف ان تكون نفس حقيقة الجوه المتصل او ثابتة فيه او ثابتة  
في امر يقارنه او قائمه بذاتها ولو كان الاتصال المصحح لفرض لا بعد  
والجسم هو عينه نفس القوة لا شياء كثيرة فالحاصل للجسم فيلزم ان يكون ذا  
قوة الاتصال فمما انه يستعد له لا هو كثيرة وما امكنا تفكر الاتصال و

ان قوله لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجح القوة الى امر واحد عدلي وهو فقد شيء ما ومرجح الفعلية الى حصول ما والشئ الواحد من جهة واحدة لا يكون سبباً لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او تحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئاً اخر فاذا ن الجسم مركب مما عنه القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيكل والصورة وبيان على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته كلاً هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويحصل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان يقيس بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم يهيكل ولزيادة التوضيح نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيلزم من كثرة قتل القوة لا تخاف ان تكون نفس حقيقة الجوه المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر يقارنه او قائمه بذاتها ولو كان الاتصال المصحح لفرض لا بعد والجسم هو عينه نفس القوة لا شياء كثيرة فالحاصل للجسم فيلزم ان يكون ذا قوة الاتصال فمما انه يستعد له لا هو كثيرة وما امكنا تفكر الاتصال و

ان قوله لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجح القوة الى امر واحد عدلي وهو فقد شيء ما ومرجح الفعلية الى حصول ما والشئ الواحد من جهة واحدة لا يكون سبباً لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او تحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئاً اخر فاذا ن الجسم مركب مما عنه القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيكل والصورة وبيان على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته كلاً هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويحصل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان يقيس بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم يهيكل ولزيادة التوضيح نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيلزم من كثرة قتل القوة لا تخاف ان تكون نفس حقيقة الجوه المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر يقارنه او قائمه بذاتها ولو كان الاتصال المصحح لفرض لا بعد والجسم هو عينه نفس القوة لا شياء كثيرة فالحاصل للجسم فيلزم ان يكون ذا قوة الاتصال فمما انه يستعد له لا هو كثيرة وما امكنا تفكر الاتصال و

ان قوله لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجح القوة الى امر واحد عدلي وهو فقد شيء ما ومرجح الفعلية الى حصول ما والشئ الواحد من جهة واحدة لا يكون سبباً لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او تحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بل شيئاً اخر فاذا ن الجسم مركب مما عنه القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيكل والصورة وبيان على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته كلاً هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويحصل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان يقيس بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم يهيكل ولزيادة التوضيح نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيلزم من كثرة قتل القوة لا تخاف ان تكون نفس حقيقة الجوه المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر يقارنه او قائمه بذاتها ولو كان الاتصال المصحح لفرض لا بعد والجسم هو عينه نفس القوة لا شياء كثيرة فالحاصل للجسم فيلزم ان يكون ذا قوة الاتصال فمما انه يستعد له لا هو كثيرة وما امكنا تفكر الاتصال و

تتقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انما بالقوة  
كذا وكذا كان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حلا للفق  
لا يصح ان يعدم عند خروجه فيما يقوى عليه الفاعل فوجب ان يبقى  
مع الاتصال مع ان لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها كان <sup>مكان</sup> الاتصال  
جوهره مع ان عرض كاستعراف ان شاء الله تعالى فاحاط بالقوة غير الاتصال  
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذي فيه قوة الاتصال الاتصال  
وغير ذلك من هيئات غير قناهيته وكالات غير محصورة وهو الهوى  
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا لما اخذ ولا اعتراض عليها  
من لسان شبيعة القدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم  
او الاتصال نفسه ليس القوة على امر فسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون  
القوة موجودة للحجر المتد وليس في كانت القوة نابعة لشئ بل  
ان يكون هو فان قلت لو كانت القوة للاتصال موجدة  
في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا دعوى بالحجة  
وقدم الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال هو شئ متصل  
بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالفعل بالقوة معا وهو محقق

[illegible]

الحق الصحيح متناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعلمعاً  
ولا يلزم منه امتناع ان يكون شئ ما بالفعال وله قوة شئ آخر فالفعال  
القوة يجوز ان يجتمع في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيراً  
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحثيات واضاعة الاحكام  
اقول في الجواب ان كل حثية تكون ثابتة شئ ما في نفس الامر  
فلا بد لها من مبدأ لا يتزاعها ومنشأ لها والقوة واكتساباً  
ولكن لا يكون عدلاً بحتاً بل لها حظ من الثبات فانها عدم شئ عما  
من شأنه ان يكون وجود ذلك الشئ له اولوعها وبجذبه ولكن  
ليس بالفعل حاصلاً كما بين في قاطيع رياس المنطق فلا بد له من مبدأ  
والمبادئ للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل  
وعاية والثلاثة الاخيرة انما هي مبادئ لفعليته تلك الاشياء فلا  
ان يكون شئ من العلل مبدأ للقوة والفقدان الامادة كما يظهر  
من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من  
الشئ يكون به هو بالفعال والمادة بالعلة التي يكون الشئ بها هو  
بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجودها بالذات ما من حيث هو مبادئ



كونها بالقوة انما هي من جهة افعالها الموقوفة على تهيؤ المادة التي  
هي للصدور تلك الافاعيل وباجملة جهة القوة في كل شئ  
ترجع الى الهوى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيام بقا  
جده وهذا الاصل تندفع منه الشبهة الثنوية في صدور الشر والواقع  
في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشر كما سيأتي ان شاء الله تعالى  
الوجه الثالث لنقض بوجوه الهوى فانها في نفسها جوهر موجود  
بالفعل وهي ايضا مستعدة فيلزم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل  
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا  
لا الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه ان الفعلية  
في الهوى فعلية القوة وجوهرية جوهرية الاستعداد وليس في  
الوجود جهتان لها متايزتان باحدهما تكون بالفعل وبالاخر بالقوة  
العلم لا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبة الى هذين المعنيين ان  
بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة  
والصورة فادن الهوى نوع بسيط جنس الجواهر وفصله انه  
كل حلية وصفة في ما هي بالفعل هي بالقوة لكل شئ ولا يبعد ان يقال

أن القابلية والاستعداد ليست متواجدين في الشيء  
بالقياس الخارجيات إذا الاستعداد إنما هو استعداد شيء لشيء آخر  
في حد نفسه خفيفةً وتخصّل فينبغي أن يتحصّل ذلك الشيء بحسب حقيقة  
نفسه ثم يلحق هذه الإضافة نعم لا مانع من دخول الإضافة  
في مفهوم الاسم فإن الجوهري الحامل للصورة بما يسمى الجوهر باعتبار  
فيكون إضافة القبول داخل في مفهوم هذا الاسم كما أن الله والملك  
إنما يسميان نفساً وملكاً باعتبار أن بينهما النبذ والملكة باعتبار  
ماهية ما فيكون إضافة التنبذ جزء المفهوم الاسم للحقيقة الجوهرية  
وأيضاً لا يصح أن يكون فصل الجوهر في القبول والاستعداد كيف جاز  
المحصل يصلح أن يكون عرضاً لأنه إذا كان عرضاً لا يكون الشيء جوهر  
بالجوهر جوهر وعرض أيضاً الاستعداد لا يكون حاملاً لما هو  
لأن الاستعداد الشيء لا يبقى مع حصول الجوهر بل يزم أن يبقى مع الصورة  
وإذا ما في حائل الصورة فأقول كثيراً ما يطلقون الفاظاً موضوعة  
لأشياء عرضية وإضافية ويعبرون بها عن الذات مثل ما يذكر  
في عنوانات فصول الأشياء الجوهرية أمراً إضافياً كالناطق في فصل

[illegible]





قريبة المأخذ من الاولين ويزيد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها  
كما يظهر بالتأمل في كلامها فيها وعليها خافه التطويل والاسهاب والله  
والحق مله الصوالحة الرابعة فاجتنبه بعض المحققين من المتأخرين  
وسماه بالبرهان الخاص تحريه بعد تلخيصه عن الخطايا الاقلية  
والاقول الخيلة الشعرية هو اجمع الممكات لا وجد عن الموجب <sup>لحققة</sup>  
والواحد الذي ليس فيه تشابه من الذرة بوجه الوجه ومن كلمة  
للموجب الحكمة المتدلت ولا بد لكل معلول ان يناسبه متناهي لصله  
عنه اذ وزغيرها ولا يجادها له وزغيره وتلك المناقشة في الصور  
وللموجب الحقيقة المنزعة عن شأئها لركي كذا بينها وبين العقول التي لا يمكن  
فرض جزء من جزء فلا بد من ان يتحقق بديها وبدي واحد من العقول ام لم يتحقق  
لكوا احد منهما من حيث هو وهو الهوي اذهي من جهة كوها غير متد من جهة كائنا  
ان توجد من المبدأ المتأرق من جهة قبلي الاستداد قصير اسطة لصد المتد  
اقول كلامه هنا مبني على تقدم الطبع على الصورة في الوجود وليس كذلك بل  
بالعكس كما صرحوا بحدوثه في كيفية ترتيب الوجود في سلسلة الباء  
والرجوع وسيع في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الطبع في

هذا هو الحق مله الصوالحة الرابعة فاجتنبه بعض المحققين من المتأخرين وسماه بالبرهان الخاص تحريه بعد تلخيصه عن الخطايا الاقلية والاقول الخيلة الشعرية هو اجمع الممكات لا وجد عن الموجب والواحد الذي ليس فيه تشابه من الذرة بوجه الوجه ومن كلمة للموجب الحكمة المتدلت ولا بد لكل معلول ان يناسبه متناهي لصله عنه اذ وزغيرها ولا يجادها له وزغيره وتلك المناقشة في الصور وللموجب الحقيقة المنزعة عن شأئها لركي كذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فرض جزء من جزء فلا بد من ان يتحقق بديها وبدي واحد من العقول ام لم يتحقق لكوا احد منهما من حيث هو وهو الهوي اذهي من جهة كوها غير متد من جهة كائنا ان توجد من المبدأ المتأرق من جهة قبلي الاستداد قصير اسطة لصد المتد اقول كلامه هنا مبني على تقدم الطبع على الصورة في الوجود وليس كذلك بل بالعكس كما صرحوا بحدوثه في كيفية ترتيب الوجود في سلسلة الباء والرجوع وسيع في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الطبع في

في هذا هو الحق مله الصوالحة الرابعة فاجتنبه بعض المحققين من المتأخرين وسماه بالبرهان الخاص تحريه بعد تلخيصه عن الخطايا الاقلية والاقول الخيلة الشعرية هو اجمع الممكات لا وجد عن الموجب والواحد الذي ليس فيه تشابه من الذرة بوجه الوجه ومن كلمة للموجب الحكمة المتدلت ولا بد لكل معلول ان يناسبه متناهي لصله عنه اذ وزغيرها ولا يجادها له وزغيره وتلك المناقشة في الصور وللموجب الحقيقة المنزعة عن شأئها لركي كذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فرض جزء من جزء فلا بد من ان يتحقق بديها وبدي واحد من العقول ام لم يتحقق لكوا احد منهما من حيث هو وهو الهوي اذهي من جهة كوها غير متد من جهة كائنا ان توجد من المبدأ المتأرق من جهة قبلي الاستداد قصير اسطة لصد المتد اقول كلامه هنا مبني على تقدم الطبع على الصورة في الوجود وليس كذلك بل بالعكس كما صرحوا بحدوثه في كيفية ترتيب الوجود في سلسلة الباء والرجوع وسيع في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الطبع في

[illegible][illegible]

وقد نض الشئ في الشفاء بان ما بال فعل مطلقا سبب يخرج مخرجاً  
الى الفعل واقدم منه فتكون الصوة متقدمة على الهيولى وما ذكره  
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق <sup>اي محيية</sup> انما  
مسلم لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان  
الجرمية عن المفارق بعد صدورها النفس والصورة النوعية في زمان  
وساطتها كما كافية لصدور الجرمية عنه بجواز ان يكون لها متن  
ولا اعتبار ان ما بسيرها حصلت المناسبة بغيرها وبذلك لا تجاد  
الاجرام فيصم صدورها عنها بلا توسط شيء آخر للجهة <sup>مست</sup> الخا  
ان جسيمات يلزمها شكل معين بمقدار معين لعدم قبولها الكثرة  
الفساد <sup>كل</sup> على ابراهيم فتقول هذا اللزوم انما لنفس الجرمية المشتركة فيكون  
جسم كذا لا يشترط لها فيها وليس يمكن ههنا ولا امر آخر فهو ذن قاطعاً  
في جرمية انفكاك <sup>اي يكون لكل جرم شكل واحد</sup> وحمل لها او مباين عنها فان كان ذلك لامر حالها فان  
لا يكون لرضاها ليركب سبب اللزوم الشكل المقدار المعينين وان كان لا دماً  
عاد الكلام في كيفية لزوم جمينه في تسلسل او ينتهي الى نفس <sup>الجمية</sup>  
فيقول المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في شكل المقدار وان كان

و لا تفرحوا به الا بما اوتيتكم الله من فضله انما ذلك لعلكم تتقون  
و لا تفرحوا بما اوتيتكم الله من فضله الا بما اوتيتكم الله من فضله انما ذلك لعلكم تتقون

[illegible]

١١٥  
 مبادئها واما جسم آخر اوق في جسد وجر كليس جسم وجسم آخر  
 لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة لجسمه فيجب ان  
 وقد بطل واما القوة زائدة فهو المتناقض قول تلك القوا ان كان  
 اللوازم عاد السؤل في لزومها وان كانت من المقاربات عن محالها  
 فعند المفارقة عدمت لان وجوه الناعت لنفسه هو  
 وجوه لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عد في نفسه عد  
 وجبان نزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك هو واما الشو  
 وهو انسبب اللزوم امر مبان محدد بالكلمة عن الاجسام والاشياء  
 فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة حادثة  
 فلم يكن اقضاؤها الموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من  
 لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلا بد لاصولها وليت من محض  
 بالفلك ليرى حاكما فيه فيجب ان تكون الفلكية انما الوقت الفلك  
 شئ حلت تلك للحمية فيه وحلت الفلكية ما يلزمها فيه ذلك يقتضي  
 معافاجرم صار مقارنته الفلكية لحيوية مقارنته وجبة فادن  
 الفلك محل هو المسمى بالهوى ويجب ان تكون مخالفة للهوى سائر

الاجسام والاعادات المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام  
الفلكية الى الطيق وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك  
حيث يلزم احتياج العناصر الى الطيق لموجب برهان الفصل والوصل  
ويطرح في سائرها بالبرهان الذي سبق فثبت احتياج الاجسام كلها الى  
الطيقي وهو المطلب هذا في غير المحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية  
قال وقد وجدنا على كثير من الكهنة ما قد حان في شيء من مقدماها واقول  
انها مقدما حتما او لا فلو قلنا مثل هذا السؤل بعينه في بيان لزوم القطبية  
والسكون لبعض مواضع الفلك لزوم الدوريتي والحركة لبعضها  
ولا يمكن لسناده الى الطيق كونها واحدة في فلا بد من اختلافها فإسناد لزوم  
القطبية لموضع من الفلك والدوريتي لموضع آخر الى الامور الالهية والغائية التي  
صلتها بالنظام الاجم فليس بد لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا  
وبالحكمة كما اعتدروا ههنا يعتدروا هناك واما ثانيا فلا نحتاج من الشقوق  
التي ذكرها فو يقضه لزوم المقدار والشكل المعين للفلك ان المقصود  
للزوم المذكور بالمثل وجمعية الفلك لازم لها فان اعيد السؤل في لزومها  
الحال ذلكا فمعلوم الحال الصلوة في وقتها على محلها بالثبات فثبت لزومها

الاجسام والاعادات المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام  
الفلكية الى الطيق وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك  
حيث يلزم احتياج العناصر الى الطيق لموجب برهان الفصل والوصل  
ويطرح في سائرها بالبرهان الذي سبق فثبت احتياج الاجسام كلها الى  
الطيقي وهو المطلب هذا في غير المحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية  
قال وقد وجدنا على كثير من الكهنة ما قد حان في شيء من مقدماها واقول  
انها مقدما حتما او لا فلو قلنا مثل هذا السؤل بعينه في بيان لزوم القطبية  
والسكون لبعض مواضع الفلك لزوم الدوريتي والحركة لبعضها  
ولا يمكن لسناده الى الطيق كونها واحدة في فلا بد من اختلافها فإسناد لزوم  
القطبية لموضع من الفلك والدوريتي لموضع آخر الى الامور الالهية والغائية التي  
صلتها بالنظام الاجم فليس بد لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا  
وبالحكمة كما اعتدروا ههنا يعتدروا هناك واما ثانيا فلا نحتاج من الشقوق  
التي ذكرها فو يقضه لزوم المقدار والشكل المعين للفلك ان المقصود  
للزوم المذكور بالمثل وجمعية الفلك لازم لها فان اعيد السؤل في لزومها  
الحال ذلكا فمعلوم الحال الصلوة في وقتها على محلها بالثبات فثبت لزومها

الاجسام والاعادات المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام  
الفلكية الى الطيق وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك  
حيث يلزم احتياج العناصر الى الطيق لموجب برهان الفصل والوصل  
ويطرح في سائرها بالبرهان الذي سبق فثبت احتياج الاجسام كلها الى  
الطيقي وهو المطلب هذا في غير المحجة التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية  
قال وقد وجدنا على كثير من الكهنة ما قد حان في شيء من مقدماها واقول  
انها مقدما حتما او لا فلو قلنا مثل هذا السؤل بعينه في بيان لزوم القطبية  
والسكون لبعض مواضع الفلك لزوم الدوريتي والحركة لبعضها  
ولا يمكن لسناده الى الطيق كونها واحدة في فلا بد من اختلافها فإسناد لزوم  
القطبية لموضع من الفلك والدوريتي لموضع آخر الى الامور الالهية والغائية التي  
صلتها بالنظام الاجم فليس بد لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا  
وبالحكمة كما اعتدروا ههنا يعتدروا هناك واما ثانيا فلا نحتاج من الشقوق  
التي ذكرها فو يقضه لزوم المقدار والشكل المعين للفلك ان المقصود  
للزوم المذكور بالمثل وجمعية الفلك لازم لها فان اعيد السؤل في لزومها  
الحال ذلكا فمعلوم الحال الصلوة في وقتها على محلها بالثبات فثبت لزومها



لم يكن منقرا لم يكن حاله في محل وليس كذلك هـ فقعير افتقارها اليه  
 بتوهم ورود النقص على الدليل مجرياً في المحل الواحد ليلزم اجتماع  
 الثمالات في محل واحد وكون صورية واحدة حالة في جميع الحالات وكون  
 هيولى واحدة محلاً لجميع الصور وكون كل جسم مكاناً من جميع الصور وجميع  
 الهوليات في غير ذلك من الحالات وهو فاسد لا فائتخار حين للترتب  
 ان الطبيعة المطلقة منقورة في ذاتها الى المحل المطلوب ولا تنقور في ذاتها الى المحل  
 المخصوص بل المنقورة اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عرض افتقارها  
 للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصة العارضة لها لا من حيث هي طبيعة  
 مطلقة والحاصل الاستغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص  
 لا بناء في افتقارها الى المحل المطلق ولا بناء في ايضاً افتقارها الى المحل المخصوص  
 عرض خصوصاً لها ولا يجري مثلاً ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس  
 الى المحل مطلقاً بان تكون غير منقورة في ذاتها اليه لانها تعرض لها افتقار  
 بسبب عرض خصوصاً لها وذلك لانقول الطبيعة الجسمانية اذا جرد النظر اليها  
 حيث هي فان لم تكن محتاجة الى المحل استحالة صلتها فيه مطلقاً لا بحلول لا  
 يتصور ان افتقارها الى المحل كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام

الاجسام وعلى هذا فالقول بان الاقتدار يمكن ان يكون شيئاً عن الامور  
الخارجية وان الطبيعة من حيث هي لا تقضي لذاتها شيئاً من الخفاء والاحتياج  
ملائمة لا لما قيل من انه اذا جازى كون الاحتياج عند مستند الى الامور  
الخارجية فاذا قطع الطر عن الامور الخارجية لم يمتد الحكم بقوى الاحتياج  
ولا بعد فيلزم ارتفاع النقيضين فان محال<sup>٢</sup> ارتفاع النقيضين بحيث  
ملاحظ العقل وان كانت تلك الملاحظة من الخفاء وجو الشيء نفساً من  
لا يعمل العقل منظر في كما هو مذكور فوضعه بل لا نقول من ان لو لم تكن الصورة  
الجسمية لذاتها ولا مراً لم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها  
في بعض الافراد مستنداً الى علل خارجية عنها وعن علل ذاتها حيث  
كانت صورة واحدة مقارنة للموضوع ومفارقة فار الصورة المقابلة  
لعلل خارجية اذ الوضوح من حيث هي وقطع الطر عن عللها الخارجية  
العقل والاعمال عند ذلك بطم ضرورة ان الوجه الساعته لا يفك عند  
الاشياء بدنه وايضاً لو انفك وتقدرت وشكلت فافعلت فاحتاجت الى  
ولما كانت الجسمانية المطلقة هبة نوعاً لا يختلف اذها بالافعال الذاتية  
بالواحد الخارجية وقد تحقق ان الواحدة الخارجية لا تغني الجسمانية في مدحها





فلا حاجة بنا الى الاغلا لان وحد هذه الحية توجب جد الاجسام من  
هذا الحية كالا ينفخ والنقص بالوجي بانها طبيعة واحد مع انها حقيقة  
عن الماهية والواجب والعروض لها في الممكن من دفع بار الوجي كونه متشككا  
طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارة  
على هذا المطلب اعني اثبات الهوي في الاجسام المتقدمة عن قبول الفصل  
والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقدار له سواء كان  
كما للفلك او ذائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام المتقابلة لها  
ما ذكره المص الثاني ما ينبغي على بناء امكان القسم كانه في جسيم متدا  
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في  
ابطال الاجسام الدائمة طيسية باحد الاثنيتين وكما في كل جسم يزيد  
القبال له لو كان نجس العجم ثم باجزاء حكم الاثنيتين المتصديتين علم الاثنيتين  
المتصديتين بالعكس من انفعال الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنيتين  
لاجل التوافق في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فاذلزم من ذلك اثبات الهوي لان  
جواز انفعال الهوي الطبيعية الامتدادية كغيرها في اجسام الجوهري للقبال وانما ذلك  
ما ذكره خارج مرتقا للطبيعة لان لو لم يكن ثم قال بعض ذلك لعل هذا المعنى اذا كان لا

فان قيل في ذلك انما هو في الحقيقة واحدة في الجوهر والماهية والواجب والعروض لها في الممكن من دفع بار الوجي كونه متشككا  
طبيعة نوعية والكلام فيها واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارة  
على هذا المطلب اعني اثبات الهوي في الاجسام المتقدمة عن قبول الفصل  
والوصل بسبب خارج عن طبيعة الامتداد مقدار له سواء كان  
كما للفلك او ذائلا كما في غيره بعد اثباتها في الاجسام المتقابلة لها  
ما ذكره المص الثاني ما ينبغي على بناء امكان القسم كانه في جسيم متدا  
من حيث الطبيعة الامتدادية النوعية وهو الذي ذكرنا سابقا في  
ابطال الاجسام الدائمة طيسية باحد الاثنيتين وكما في كل جسم يزيد  
القبال له لو كان نجس العجم ثم باجزاء حكم الاثنيتين المتصديتين علم الاثنيتين  
المتصديتين بالعكس من انفعال الرافع للاتحاد والاتصال الرافع للاثنيتين  
لاجل التوافق في طبيعة الامتداد المشترك بينهما فاذلزم من ذلك اثبات الهوي لان  
جواز انفعال الهوي الطبيعية الامتدادية كغيرها في اجسام الجوهري للقبال وانما ذلك  
ما ذكره خارج مرتقا للطبيعة لان لو لم يكن ثم قال بعض ذلك لعل هذا المعنى اذا كان لا

لا رطابيا كالألوانية بالفضل ولا فصل بينا تخاض نوع تلك الطبيعة  
بل نوع في شخصه قول مراد على ظني ان الجوه الممتد لو لم يمتد  
الانفصال الاتكالي بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل هو  
يختص في شخصه لو تعدد شخصه لكان كل واحد منهما قابلا للاتكالي بالياء  
السابق مع جملنا في هذا خلف ولما كان الجوه لا متدا متعددا في نفسه  
بالبحر فعمل المانع من قبول لفصل الوصل ليس زائلا من حيث طبيعة  
لا رطابيا بعض افراده كالفلك اذا كان العائ مفا رقا بالقياس الطبيعة  
لا رطابيا بالقياس في وجه معين فكل فرد من افراده لا ياتي عن قول الانفصال  
الاتكالي من حيث حقيقة ماهيته وذلك هو الموجد لوجوه القابل  
عموم الاحياء الحيوانية في الاجسام وهو المأم ثم قول طبائع الافلاك  
اي صورة النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الاتكالي  
ومقابل الاستلزام الحركة التي ليست مبداء ميلها موجد في  
الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك يختص بشخص واحد على ما هو في  
اذ لو متحقق فلكا او كوكبا من نوع واحد صحت بينهما من الوصل ما قبل  
بين الجزئين الموهومين لو اختلفا وصح بين الجزئين الموهومين ما قبل

الانفصال الاتكالي هو الذي لا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل هو يختص في شخصه لو تعدد شخصه لكان كل واحد منهما قابلا للاتكالي بالياء السابق مع جملنا في هذا خلف ولما كان الجوه لا متدا متعددا في نفسه بالبحر فعمل المانع من قبول لفصل الوصل ليس زائلا من حيث طبيعة لا رطابيا بعض افراده كالفلك اذا كان العائ مفا رقا بالقياس الطبيعة لا رطابيا بالقياس في وجه معين فكل فرد من افراده لا ياتي عن قول الانفصال الاتكالي من حيث حقيقة ماهيته وذلك هو الموجد لوجوه القابل عموم الاحياء الحيوانية في الاجسام وهو المأم ثم قول طبائع الافلاك اي صورة النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الاتكالي ومقابل الاستلزام الحركة التي ليست مبداء ميلها موجد في الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك يختص بشخص واحد على ما هو في اذ لو متحقق فلكا او كوكبا من نوع واحد صحت بينهما من الوصل ما قبل بين الجزئين الموهومين لو اختلفا وصح بين الجزئين الموهومين ما قبل

فان كان في كل الفلك نوع من الفلك يختص بشخص واحد على ما هو في اذ لو متحقق فلكا او كوكبا من نوع واحد صحت بينهما من الوصل ما قبل بين الجزئين الموهومين لو اختلفا وصح بين الجزئين الموهومين ما قبل

من انفسك ابي ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون في قوتها قيل  
الفصل والعامل مع ان المانع ذاتي لها هقيق وهذا حكمها باقتناع  
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن  
ير عليها من النقص بوضع من الفلك فيه الكوكب والتدوير متمايزا  
متباينهما فيما على غير الجزيئات انما على جنسي الكواكب من التباين  
ما صح عليها ويصح علمها ما صح على غيرهما فيدفعوا انفسك الخاز  
على الفلك من حيث هو فلك فان اعتدرا باصل الفطر فيعارض  
في شغص نوع واحد لا منتهى ههنا من الكلام لا يلق ذكر بهذا  
المقاصد ان انشؤا الجسمية لا يتجر دعوى الصو لا يخفى عليك ان  
المقصد الفصل السابق ليكون اثبات الصو اما المقصد هذا الفصل  
فهو ان الصو فكل مسألة مما قولنا الهيولى ثابتة كما يدعى  
قولنا كل جسم مركب من الصو والهيولى غير منفكة  
عن الصو فان هذا من ذلك فالقول بانها المقصد كما وقع فضلا  
وعبر غير مريض نعم غايه ما يق هو ان تكون الصو لها محتاجا الى الصو  
يستلزم امتناع تجرد ههنا عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مستقلا

من انفسك ابي ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون في قوتها قيل  
الفصل والعامل مع ان المانع ذاتي لها هقيق وهذا حكمها باقتناع  
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن  
ير عليها من النقص بوضع من الفلك فيه الكوكب والتدوير متمايزا  
متباينهما فيما على غير الجزيئات انما على جنسي الكواكب من التباين  
ما صح عليها ويصح علمها ما صح على غيرهما فيدفعوا انفسك الخاز  
على الفلك من حيث هو فلك فان اعتدرا باصل الفطر فيعارض  
في شغص نوع واحد لا منتهى ههنا من الكلام لا يلق ذكر بهذا  
المقاصد ان انشؤا الجسمية لا يتجر دعوى الصو لا يخفى عليك ان  
المقصد الفصل السابق ليكون اثبات الصو اما المقصد هذا الفصل  
فهو ان الصو فكل مسألة مما قولنا الهيولى ثابتة كما يدعى  
قولنا كل جسم مركب من الصو والهيولى غير منفكة  
عن الصو فان هذا من ذلك فالقول بانها المقصد كما وقع فضلا  
وعبر غير مريض نعم غايه ما يق هو ان تكون الصو لها محتاجا الى الصو  
يستلزم امتناع تجرد ههنا عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مستقلا

من انفسك ابي ذينك الفلكين او الكوكبين فيكون في قوتها قيل  
الفصل والعامل مع ان المانع ذاتي لها هقيق وهذا حكمها باقتناع  
في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية وان جاز من حيث جسميتها ولكن  
ير عليها من النقص بوضع من الفلك فيه الكوكب والتدوير متمايزا  
متباينهما فيما على غير الجزيئات انما على جنسي الكواكب من التباين  
ما صح عليها ويصح علمها ما صح على غيرهما فيدفعوا انفسك الخاز  
على الفلك من حيث هو فلك فان اعتدرا باصل الفطر فيعارض  
في شغص نوع واحد لا منتهى ههنا من الكلام لا يلق ذكر بهذا  
المقاصد ان انشؤا الجسمية لا يتجر دعوى الصو لا يخفى عليك ان  
المقصد الفصل السابق ليكون اثبات الصو اما المقصد هذا الفصل  
فهو ان الصو فكل مسألة مما قولنا الهيولى ثابتة كما يدعى  
قولنا كل جسم مركب من الصو والهيولى غير منفكة  
عن الصو فان هذا من ذلك فالقول بانها المقصد كما وقع فضلا  
وعبر غير مريض نعم غايه ما يق هو ان تكون الصو لها محتاجا الى الصو  
يستلزم امتناع تجرد ههنا عن الهيولى فلا ينبغي ان يجعل ذلك مستقلا

بل بحال بيانه الى ما سبق ذكره <sup>١</sup> ويحكم الاعتذار عنه بان الفضل ثبانه بتدليل  
آخر غير ما ذكره لضمينه فائدة <sup>٢</sup> هي مسئلة تنالها لابعاد الشيقا ايضا  
النتاهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للسبب <sup>٣</sup> اشتهاله على المادة  
لانها لو جرد بذاتها دون حلولها في الهوى <sup>٤</sup> فاما ان تكون متناهية  
متناهية لاسبيل التناهي لان لا حساب لابعادها متناهية <sup>٥</sup> ولا يمكن  
ان يخرج من مبداء واحد امتداد ان على نسق واحد كانهما اساقا متناهي  
كلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتد الى غير النهاية لا يمكن  
بينهما بعد غير متناه مع كونها محصورا بين حاصرين ههنا اعلم انه  
لما تكلم المصنف في اثبات الهوى <sup>٦</sup> يتبين تركيب اجسام المادة واصو اراد  
ان يبين حقيقة التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخر  
لذا انها وكان البرهان الذي يقيم على امتناع انفكاك الصورتين عن المادة  
متقفا على اثباتنا هي لابعادها فلا جرم احتاج الى قامة البرهان عليه فادرا  
هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي للباحث عن عراض  
الذاتية للطبيعي <sup>٧</sup> من جهة اشتهاله على المادة بغير اثبات الهوى كيفية التلازم  
الذي هي هاهنا <sup>٨</sup> الفرض على لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان متقوم

هذا هو المقصود من هذا الفصل في بيان ان المادة لا تتحرك في ذاتها بل بحال بيانه الى ما سبق ذكره  
ويحكم الاعتذار عنه بان الفضل ثبانه بتدليل آخر غير ما ذكره لضمينه فائدة هي مسئلة تنالها لابعاد الشيقا ايضا  
النتاهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للسبب اشتهاله على المادة لانها لو جرد بذاتها دون حلولها في الهوى فاما ان تكون متناهية متناهية لاسبيل التناهي لان لا حساب لابعادها متناهية ولا يمكن ان يخرج من مبداء واحد امتداد ان على نسق واحد كانهما اساقا متناهي كلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتد الى غير النهاية لا يمكن بينهما بعد غير متناه مع كونها محصورا بين حاصرين ههنا اعلم انه لما تكلم المصنف في اثبات الهوى يتبين تركيب اجسام المادة واصو اراد ان يبين حقيقة التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخر لذا انها وكان البرهان الذي يقيم على امتناع انفكاك الصورتين عن المادة متقفا على اثباتنا هي لابعادها فلا جرم احتاج الى قامة البرهان عليه فادرا هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي للباحث عن عراض الذاتية للطبيعي من جهة اشتهاله على المادة بغير اثبات الهوى كيفية التلازم الذي هي هاهنا الفرض على لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان متقوم

من هذا العلم ان المادة لا تتحرك في ذاتها بل بحال بيانه الى ما سبق ذكره  
ويحكم الاعتذار عنه بان الفضل ثبانه بتدليل آخر غير ما ذكره لضمينه فائدة هي مسئلة تنالها لابعاد الشيقا ايضا  
النتاهي والتشكل وامثالهما انما تعرض للسبب اشتهاله على المادة لانها لو جرد بذاتها دون حلولها في الهوى فاما ان تكون متناهية متناهية لاسبيل التناهي لان لا حساب لابعادها متناهية ولا يمكن ان يخرج من مبداء واحد امتداد ان على نسق واحد كانهما اساقا متناهي كلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتد الى غير النهاية لا يمكن بينهما بعد غير متناه مع كونها محصورا بين حاصرين ههنا اعلم انه لما تكلم المصنف في اثبات الهوى يتبين تركيب اجسام المادة واصو اراد ان يبين حقيقة التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخر لذا انها وكان البرهان الذي يقيم على امتناع انفكاك الصورتين عن المادة متقفا على اثباتنا هي لابعادها فلا جرم احتاج الى قامة البرهان عليه فادرا هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي للباحث عن عراض الذاتية للطبيعي من جهة اشتهاله على المادة بغير اثبات الهوى كيفية التلازم الذي هي هاهنا الفرض على لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان متقوم

---

ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطير الداهيين  
الى غير النهاية وخط واحد بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع بينهما  
الحاصل وخط آخر ضمنية غير متناهية زائدة على متصله الذي على  
يحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد ترجع في غير نهاية يكون  
الزيادات متساوية ليلزم وحي بعد اجماع على جميع تلك الزيادات المتساوية  
الغير المتناهية على البعد الاول والكون كل زيادة توافقا في بعد فهي  
فيما فوق والبعد المشتمل على الزيادة المتساوية الغير المتناهية الذي على  
الاول على النهاية له فيكون غير متناهية فيلزم الخافه او غير عليه  
الحاكمات بمنزل ما اوجزه على الغير المتساوية جميعه وبعده  
على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات تزيد  
على مرتبة غيرها بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية وتنازعا  
لا يتفاوت في بيان المقصود اذ حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير  
كان ذلك البعد غير متناهية سوي كانت زياداته متساوية او متباينة  
فايدناه في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن كلامه اذ بان زيادة البعد  
زيادة البعد اذ كانت كسبه على الزيادات الى عدد الزيادات وكل نظيره

فرض نقطتين متقابلتين على الخطير الداهيين  
الى غير النهاية وخط واحد بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع بينهما  
الحاصل وخط آخر ضمنية غير متناهية زائدة على متصله الذي على  
يحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد ترجع في غير نهاية يكون  
الزيادات متساوية ليلزم وحي بعد اجماع على جميع تلك الزيادات المتساوية  
الغير المتناهية على البعد الاول والكون كل زيادة توافقا في بعد فهي  
فيما فوق والبعد المشتمل على الزيادة المتساوية الغير المتناهية الذي على  
الاول على النهاية له فيكون غير متناهية فيلزم الخافه او غير عليه  
الحاكمات بمنزل ما اوجزه على الغير المتساوية جميعه وبعده  
على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات تزيد  
على مرتبة غيرها بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية وتنازعا  
لا يتفاوت في بيان المقصود اذ حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير  
كان ذلك البعد غير متناهية سوي كانت زياداته متساوية او متباينة  
فايدناه في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن كلامه اذ بان زيادة البعد  
زيادة البعد اذ كانت كسبه على الزيادات الى عدد الزيادات وكل نظيره

فرض نقطتين متقابلتين على الخطير الداهيين  
الى غير النهاية وخط واحد بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع بينهما  
الحاصل وخط آخر ضمنية غير متناهية زائدة على متصله الذي على  
يحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد ترجع في غير نهاية يكون  
الزيادات متساوية ليلزم وحي بعد اجماع على جميع تلك الزيادات المتساوية  
الغير المتناهية على البعد الاول والكون كل زيادة توافقا في بعد فهي  
فيما فوق والبعد المشتمل على الزيادة المتساوية الغير المتناهية الذي على  
الاول على النهاية له فيكون غير متناهية فيلزم الخافه او غير عليه  
الحاكمات بمنزل ما اوجزه على الغير المتساوية جميعه وبعده  
على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات تزيد  
على مرتبة غيرها بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية وتنازعا  
لا يتفاوت في بيان المقصود اذ حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير  
كان ذلك البعد غير متناهية سوي كانت زياداته متساوية او متباينة  
فايدناه في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن كلامه اذ بان زيادة البعد  
زيادة البعد اذ كانت كسبه على الزيادات الى عدد الزيادات وكل نظيره



في ذلك الاخر تحقق بعد يكون النسبة زيادته الى زيادة بعد اخر  
عند الزيادة الغير المتناهية الوعد زيادات متناهية يلزم الخلف المذكور  
اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان زاء كل  
عند زيادة بعد فان قيل لم يعمل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد  
بكون كل عند زيادة في بعد حتى جاز المنع بل على كون في بعد بكون كل  
عند زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة  
ذلك العد الى عند زيادة وجدته في مجموع عند الزيادات الغير  
المتناهية ايضا يصدق عليه انه عند زيادة فوجد ان يكون في بعد  
يكون نسبته الى البعد متناهية كنسبة العد الغير المتناهي الى العد المتناهي قلنا  
اذا اراد بكون كل عند زيادة في بعد العد المتناهي فسلم ان كل  
عند زيادة متناهية فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون  
العد الغير المتناهي من الزيادة في بعد ان اراد مطلق عند زيادة سواء  
كان متناهيا او غير متناهية فلا نسلم ان كل عند زيادة في بعد كيف نسلم  
الكلية من صنع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمات في انبات هذا المظهر  
يقال الاول ان يقر البهتان المذكور بان يفرض او لا سا قاسمتك ذهبا الى

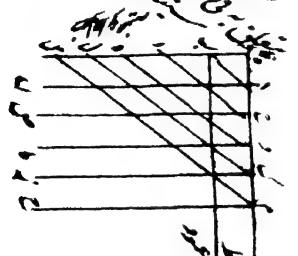
في ذلك الاخر تحقق بعد يكون النسبة زيادته الى زيادة بعد اخر  
عند الزيادة الغير المتناهية الوعد زيادات متناهية يلزم الخلف المذكور  
اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان زاء كل  
عند زيادة بعد فان قيل لم يعمل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد  
بكون كل عند زيادة في بعد حتى جاز المنع بل على كون في بعد بكون كل  
عند زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة  
ذلك العد الى عند زيادة وجدته في مجموع عند الزيادات الغير  
المتناهية ايضا يصدق عليه انه عند زيادة فوجد ان يكون في بعد  
يكون نسبته الى البعد متناهية كنسبة العد الغير المتناهي الى العد المتناهي قلنا  
اذا اراد بكون كل عند زيادة في بعد العد المتناهي فسلم ان كل  
عند زيادة متناهية فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون  
العد الغير المتناهي من الزيادة في بعد ان اراد مطلق عند زيادة سواء  
كان متناهيا او غير متناهية فلا نسلم ان كل عند زيادة في بعد كيف نسلم  
الكلية من صنع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمات في انبات هذا المظهر  
يقال الاول ان يقر البهتان المذكور بان يفرض او لا سا قاسمتك ذهبا الى

في ذلك الاخر تحقق بعد يكون النسبة زيادته الى زيادة بعد اخر  
عند الزيادة الغير المتناهية الوعد زيادات متناهية يلزم الخلف المذكور  
اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان زاء كل  
عند زيادة بعد فان قيل لم يعمل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد  
بكون كل عند زيادة في بعد حتى جاز المنع بل على كون في بعد بكون كل  
عند زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة  
ذلك العد الى عند زيادة وجدته في مجموع عند الزيادات الغير  
المتناهية ايضا يصدق عليه انه عند زيادة فوجد ان يكون في بعد  
يكون نسبته الى البعد متناهية كنسبة العد الغير المتناهي الى العد المتناهي قلنا  
اذا اراد بكون كل عند زيادة في بعد العد المتناهي فسلم ان كل  
عند زيادة متناهية فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون  
العد الغير المتناهي من الزيادة في بعد ان اراد مطلق عند زيادة سواء  
كان متناهيا او غير متناهية فلا نسلم ان كل عند زيادة في بعد كيف نسلم  
الكلية من صنع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمات في انبات هذا المظهر  
يقال الاول ان يقر البهتان المذكور بان يفرض او لا سا قاسمتك ذهبا الى

١٣٠٥

وَيُفَضَّلُ فِي الْأَنْفَاجِ بَيْنَهُمَا الْبَعْدُ الْغَيْرُ مُتَنَاهِيَةً فَوْقَ الْبَعْدِ الْأَصْلُ لِلْبَعْدِ عَلَيْهِ  
مُتَزَايِدَةً فَيَكُونُ هُنَاكَ زِيَادَاتٌ عَلَى الْبَعْدِ الْأَصْلُ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ مَسَاوِيَةً  
وَابْعَادُ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ مُتَفَاضِلَةً يَقْدَرُ رَوَاهِدُ فَازَنْ كُلُّ زِيَادَةٍ وَكُلِّ  
مَجْمُوعٍ زِيَادَاتٍ فَهُوَ وَقَعَ فِي بَعْدٍ مَّا مِنْ تِلْكَ الْبَعْدِ إِذَا لَوْ يَكُونُ كَذَا  
لَمْ يَزَلْ يَبْعُدُ لِيَسْتَقِلَّ عَلَى حُلَّةٍ مَّا مِنْ الزِّيَادَاتِ وَلَا يَسْتَقِلُّ عَلَيْهِ عَلَى  
عَلَيْهِ بَعْدُ آخِرُ فَوْقَ فَلَا جَرَمَ هُوَ يَكُونُ آخِرَ الْبَعْدِ لَا تَفَرُّجِيَّةٍ وَهَذَا  
فَإِنْ كُلُّ زِيَادَةٍ وَكُلِّ مَجْمُوعٍ زِيَادَاتٍ إِيَّاهِ مَجْمُوعٌ كَانَ فَهُوَ بَعْدُ فِيهَا  
فَيَجْمَعُ الزِّيَادَاتُ الْغَيْرُ الْمُتَنَاهِيَّةَ فِي بَعْدٍ وَآخِرُهَا فَقَدْ صَارَ غَيْرُ الْمُتَنَاهِيَّةِ  
بِالْفِعْلِ مَحْصُورًا بَيْنَ حَاضِرٍ وَآخِرٍ قَدْ صَارَ السَّاقَاتُ مِنْهُ بَيْنَ  
عِنْدَ ذَلِكَ الْبَعْدِ كَمَا لَا يَخْفَى فَتَبَيَّنَ الْمَطْلُوبُ بِالْإِسْتِقَامَةِ وَالْخَلْفِ  
هَذَا وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْعَ لِلْمَذْكَورِ غَيْرُ سَافٍ وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ نَحْوُ آخِرِ  
مِنْ الْبَيَانِ فِي تَحْرِيرِ الْبُرْهَانِ السُّلَمِيِّ وَهُوَ أَنَّ نَقْرَ مِنْ مَقْطَعٍ كُلِّ خَطٍّ  
مَعَ أَحَدِ الضِّلَعَيْنِ خَطٌّ مَوَازٍ لِلضِّلَعِ الْآخَرِ فَيَكُونُ مَوَازِيَاتٌ غَيْرُ  
نَقْرٍ سَطَوِيٍّ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ فِي جَانِبِ الْغُرْزِ إِذَا انْضَمَّ إِلَى مَقْدَرِ سَطَوِيٍّ  
مُتَنَاهِيَةٍ الْغُرْزِ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ الْعَدَّةُ فِي الْغُرْزِ وَجِبَ عَدَمُ تَنَاهِيَةٍ فِي

والآن انما يتناهي بين حاصرين قال لا يخفى ان  
هذه الوجه انما يؤول لوجوب زاوية الخطين المتوازيين الى غير النهاية  
حتى يكون كل عمود يقو على الموازيات منقطعاً بالضلع  
المحصار ما لا يتناهي بين حاصرين اما اذا قامت فتكون  
الغضبية المذكورة موازية للضلع الاخر فلا يؤول لمحصار  
الدليل في المنفردة اظهر قولا لا تسلم وجوب سطح غير متناه في احد  
وان فرضت الزاوية حادة وانما يفر ذلك لو وجد بين الضلعين  
يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن ان كل من يفرض فقد انتهى  
في احد وجهيه الى مبداء خط من الخط الموازية ولا محالة يكون في ذلك  
الوجه خطي غير متناهية من تلك الموازيات لا يلا شيئا منها ولا السطح  
الواقعة بينهما كما لا يخفى ولما كانت الصورة الجسمية على فرض خرج  
عن الصواب غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المصفاة لانتها  
اراد ان يبين فساد نتائجها ثبت فاهو الصواب في هذا الفصل من  
تصحيح مجرى ها عن الصواب فقال واما بيان انه لا يستدل  
الى تقسيم الاول فلا تها لو كانت متناهية لاحاط بها



الآن انما يتناهي بين حاصرين قال لا يخفى ان  
هذه الوجه انما يؤول لوجوب زاوية الخطين المتوازيين الى غير النهاية  
حتى يكون كل عمود يقو على الموازيات منقطعاً بالضلع  
المحصار ما لا يتناهي بين حاصرين اما اذا قامت فتكون  
الغضبية المذكورة موازية للضلع الاخر فلا يؤول لمحصار  
الدليل في المنفردة اظهر قولا لا تسلم وجوب سطح غير متناه في احد  
وان فرضت الزاوية حادة وانما يفر ذلك لو وجد بين الضلعين  
يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن ان كل من يفرض فقد انتهى  
في احد وجهيه الى مبداء خط من الخط الموازية ولا محالة يكون في ذلك  
الوجه خطي غير متناهية من تلك الموازيات لا يلا شيئا منها ولا السطح  
الواقعة بينهما كما لا يخفى ولما كانت الصورة الجسمية على فرض خرج  
عن الصواب غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المصفاة لانتها  
اراد ان يبين فساد نتائجها ثبت فاهو الصواب في هذا الفصل من  
تصحيح مجرى ها عن الصواب فقال واما بيان انه لا يستدل  
الى تقسيم الاول فلا تها لو كانت متناهية لاحاط بها

انما يتناهي بين حاصرين قال لا يخفى ان  
هذه الوجه انما يؤول لوجوب زاوية الخطين المتوازيين الى غير النهاية  
حتى يكون كل عمود يقو على الموازيات منقطعاً بالضلع  
المحصار ما لا يتناهي بين حاصرين اما اذا قامت فتكون  
الغضبية المذكورة موازية للضلع الاخر فلا يؤول لمحصار  
الدليل في المنفردة اظهر قولا لا تسلم وجوب سطح غير متناه في احد  
وان فرضت الزاوية حادة وانما يفر ذلك لو وجد بين الضلعين  
يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن ان كل من يفرض فقد انتهى  
في احد وجهيه الى مبداء خط من الخط الموازية ولا محالة يكون في ذلك  
الوجه خطي غير متناهية من تلك الموازيات لا يلا شيئا منها ولا السطح  
الواقعة بينهما كما لا يخفى ولما كانت الصورة الجسمية على فرض خرج  
عن الصواب غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المصفاة لانتها  
اراد ان يبين فساد نتائجها ثبت فاهو الصواب في هذا الفصل من  
تصحيح مجرى ها عن الصواب فقال واما بيان انه لا يستدل  
الى تقسيم الاول فلا تها لو كانت متناهية لاحاط بها



في الوجود والزمان المعبر كالיום وان احاط به حدان هما الكائنات  
اوله و آخره لكن لا وجود له مستقر انعم به هذا علم من غير الشكل  
بما احاط به حدا واحدا اللهم الا ان يخصص الوصول في نوعه بالمقدار  
الفاروق حيث يكون الملاح من الا حاطة ههنا ما يكون تامه فخره هيا  
الزاوية سواء كانت الراوية من مقولة الكيف بيا كلف نفس تلك الهيا  
او من مقولة الكم بان تكون مع حصة لها فانها لا تسير بالشكل  
فذلك الشكل وذلك ان شتم الشكل وتريد به مطلق الحياة الصلة  
بسبب التناهي اذا تباين بالهارة السلي ليل اننا في الجسم بعضه  
لا في كلها فان المطلق لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية  
لذاتها اي الصورة الممتدة التي هي طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها  
في افرادها وهو محال الا كما كانت الاجسام كلها مستقلة بشكل واحد  
سواء كان مرجحة كالجسمية المطلقة فاعلا او مرجحة كونهما فاعلا  
لكن المرجحة القبول عدم الاختلاف الشخصي و مرجحة الفعل  
عدم الاختلاف النوعي لا مقتضى الطبيعة النوعية بخلاف  
شخصا مرجحة تعدد القابل على ان على تقدير كور الجسمية خبر التحد فاعلا

فذلك لا وجود له مستقر انعم به هذا علم من غير الشكل  
بما احاط به حدا واحدا اللهم الا ان يخصص الوصول في نوعه بالمقدار  
الفاروق حيث يكون الملاح من الا حاطة ههنا ما يكون تامه فخره هيا  
الزاوية سواء كانت الراوية من مقولة الكيف بيا كلف نفس تلك الهيا  
او من مقولة الكم بان تكون مع حصة لها فانها لا تسير بالشكل  
فذلك الشكل وذلك ان شتم الشكل وتريد به مطلق الحياة الصلة  
بسبب التناهي اذا تباين بالهارة السلي ليل اننا في الجسم بعضه  
لا في كلها فان المطلق لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية  
لذاتها اي الصورة الممتدة التي هي طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها  
في افرادها وهو محال الا كما كانت الاجسام كلها مستقلة بشكل واحد  
سواء كان مرجحة كالجسمية المطلقة فاعلا او مرجحة كونهما فاعلا  
لكن المرجحة القبول عدم الاختلاف الشخصي و مرجحة الفعل  
عدم الاختلاف النوعي لا مقتضى الطبيعة النوعية بخلاف  
شخصا مرجحة تعدد القابل على ان على تقدير كور الجسمية خبر التحد فاعلا

فذلك لا وجود له مستقر انعم به هذا علم من غير الشكل  
بما احاط به حدا واحدا اللهم الا ان يخصص الوصول في نوعه بالمقدار  
الفاروق حيث يكون الملاح من الا حاطة ههنا ما يكون تامه فخره هيا  
الزاوية سواء كانت الراوية من مقولة الكيف بيا كلف نفس تلك الهيا  
او من مقولة الكم بان تكون مع حصة لها فانها لا تسير بالشكل  
فذلك الشكل وذلك ان شتم الشكل وتريد به مطلق الحياة الصلة  
بسبب التناهي اذا تباين بالهارة السلي ليل اننا في الجسم بعضه  
لا في كلها فان المطلق لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية  
لذاتها اي الصورة الممتدة التي هي طبيعة نوعية لا يختلف مقتضاها  
في افرادها وهو محال الا كما كانت الاجسام كلها مستقلة بشكل واحد  
سواء كان مرجحة كالجسمية المطلقة فاعلا او مرجحة كونهما فاعلا  
لكن المرجحة القبول عدم الاختلاف الشخصي و مرجحة الفعل  
عدم الاختلاف النوعي لا مقتضى الطبيعة النوعية بخلاف  
شخصا مرجحة تعدد القابل على ان على تقدير كور الجسمية خبر التحد فاعلا









في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلم لا يلزم في الشق الاول  
فرض كذا الجسمية على انها هي شئ واحد هو التعلق والتغاير في  
لكن المصير رب عليه لا تواف في الشكل تبعاً عن الشئ بل لا من التغير  
والفاضلان المحسناً اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة  
التجديد وحرماً التلظية قولا دون ما يتفرع على معنائه من الوجوه  
والغواشي في معنائه في بداء الاحتمالات عائدة الى بعض المادية  
فصل في ان الهيولى لا تجرد عن الصورة يريدان يثبت  
هذا الفصل ملزوم من الهيولى للصورة ليدل ما هو بحد  
من اثبات المتلازم بينهما فيقول لا هنا لو تجردت عن الصورة  
فاما ان تكون ذات وضع في قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول  
بالاشارة على ثلثة معان احدها كونه اشياء حيث يشاء الاشارة  
والثاني المقول هو هيأة عار للشيء بحسب اجزائه بعضها الى  
والثالث المقول هيأة معلومة للنسبة بحسب بعض اجزائه الى  
نسبة بعض اجزائه الى غير ذلك هيأة هو الاول كما لا يخفى او كما يمكن  
الى كل واحد القسمين فلا يسيل الى تجرد هاء الصورة اما ان لا يسيل

في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلم لا يلزم في الشق الاول  
فرض كذا الجسمية على انها هي شئ واحد هو التعلق والتغاير في  
لكن المصير رب عليه لا تواف في الشكل تبعاً عن الشئ بل لا من التغير  
والفاضلان المحسناً اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة  
التجديد وحرماً التلظية قولا دون ما يتفرع على معنائه من الوجوه  
والغواشي في معنائه في بداء الاحتمالات عائدة الى بعض المادية  
فصل في ان الهيولى لا تجرد عن الصورة يريدان يثبت  
هذا الفصل ملزوم من الهيولى للصورة ليدل ما هو بحد  
من اثبات المتلازم بينهما فيقول لا هنا لو تجردت عن الصورة  
فاما ان تكون ذات وضع في قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول  
بالاشارة على ثلثة معان احدها كونه اشياء حيث يشاء الاشارة  
والثاني المقول هو هيأة عار للشيء بحسب اجزائه بعضها الى  
والثالث المقول هيأة معلومة للنسبة بحسب بعض اجزائه الى  
نسبة بعض اجزائه الى غير ذلك هيأة هو الاول كما لا يخفى او كما يمكن  
الى كل واحد القسمين فلا يسيل الى تجرد هاء الصورة اما ان لا يسيل

في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلم لا يلزم في الشق الاول  
فرض كذا الجسمية على انها هي شئ واحد هو التعلق والتغاير في  
لكن المصير رب عليه لا تواف في الشكل تبعاً عن الشئ بل لا من التغير  
والفاضلان المحسناً اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة  
التجديد وحرماً التلظية قولا دون ما يتفرع على معنائه من الوجوه  
والغواشي في معنائه في بداء الاحتمالات عائدة الى بعض المادية  
فصل في ان الهيولى لا تجرد عن الصورة يريدان يثبت  
هذا الفصل ملزوم من الهيولى للصورة ليدل ما هو بحد  
من اثبات المتلازم بينهما فيقول لا هنا لو تجردت عن الصورة  
فاما ان تكون ذات وضع في قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول  
بالاشارة على ثلثة معان احدها كونه اشياء حيث يشاء الاشارة  
والثاني المقول هو هيأة عار للشيء بحسب اجزائه بعضها الى  
والثالث المقول هيأة معلومة للنسبة بحسب بعض اجزائه الى  
نسبة بعض اجزائه الى غير ذلك هيأة هو الاول كما لا يخفى او كما يمكن  
الى كل واحد القسمين فلا يسيل الى تجرد هاء الصورة اما ان لا يسيل

في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فلم لا يلزم في الشق الاول  
فرض كذا الجسمية على انها هي شئ واحد هو التعلق والتغاير في  
لكن المصير رب عليه لا تواف في الشكل تبعاً عن الشئ بل لا من التغير  
والفاضلان المحسناً اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة  
التجديد وحرماً التلظية قولا دون ما يتفرع على معنائه من الوجوه  
والغواشي في معنائه في بداء الاحتمالات عائدة الى بعض المادية  
فصل في ان الهيولى لا تجرد عن الصورة يريدان يثبت  
هذا الفصل ملزوم من الهيولى للصورة ليدل ما هو بحد  
من اثبات المتلازم بينهما فيقول لا هنا لو تجردت عن الصورة  
فاما ان تكون ذات وضع في قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول  
بالاشارة على ثلثة معان احدها كونه اشياء حيث يشاء الاشارة  
والثاني المقول هو هيأة عار للشيء بحسب اجزائه بعضها الى  
والثالث المقول هيأة معلومة للنسبة بحسب بعض اجزائه الى  
نسبة بعض اجزائه الى غير ذلك هيأة هو الاول كما لا يخفى او كما يمكن  
الى كل واحد القسمين فلا يسيل الى تجرد هاء الصورة اما ان لا يسيل

فلا يخرج اقلان تقسّم ولا سبيل الى الثاني لان كل ماله وضع بالاستقلال  
هذا اذا لم يكن اذ كان جوهراً فليبريان جوهريه الهيولى في تقسيم  
او بالقوة على ما ذكر في الجزء الثاني لا يتجزأ ولا سبيل الى اولها  
ان تقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطأ جوهراً بالعدم تقسم  
في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحاً جوهراً  
لعدم انقسامه في جهتين واستقلاله او في جهتين فتكون جوهراً  
قبل ان يسلم ان كل ذات وضع متقسم في الجهتين جسم ان المراد بذلك  
الوضع في ترديد البرهان ما يكون مطلقاً فان جميع الاعراض التشابيه  
الاجسام والهيولى الجسم متقسم في الجهتين وليست اجساماً  
وان كان المراد بهما ما هو لذات والترديد غير صحيح لاجزاء الهيولى  
المجردة ذات وضع في كونها الوضع في نفسها لا من قبل الصواب من  
آخر ويمكن ان يجاب باختصار الشك ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع  
بالغير كان ذلك الغير ذات وضع بالذات فيكون اتحاداً جسمية او في  
ضرورة انه لو لم يكن في حاله وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع  
بالذات ولا بالغير على تقدير انقسامه حينئذ في الجهتين كانت الهيولى مجزأة

المراد بالذات هيولى ذات وضع في نفسها لا من قبل الصواب من آخر ويمكن ان يجاب باختصار الشك ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع بالغير كان ذلك الغير ذات وضع بالذات فيكون اتحاداً جسمية او في ضرورة انه لو لم يكن في حاله وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع بالذات ولا بالغير على تقدير انقسامه حينئذ في الجهتين كانت الهيولى مجزأة

المراد بالذات هيولى ذات وضع في نفسها لا من قبل الصواب من آخر ويمكن ان يجاب باختصار الشك ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع بالغير كان ذلك الغير ذات وضع بالذات فيكون اتحاداً جسمية او في ضرورة انه لو لم يكن في حاله وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع بالذات ولا بالغير على تقدير انقسامه حينئذ في الجهتين كانت الهيولى مجزأة

**مع فرض تجرد هاهنا فقد ظن ان الهيولى على تقدير تعريتها غنى**  
**كما تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكما**  
**نعم اى من كون الهيولى خطأ جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها**  
**باطلا اما ان لا يجوز ان يكون خطا جوهريا فلا روجح الخط على الا**  
**محال لانه اذا انظر اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين**  
**او مستديرين نحو واحد من الاستدراك لا يختص بالاطراف بقسم احد**  
**الجوهر فاما ان يخرج ذلك الخط الجوهري تلاقها ايتلا وتدينوا النظر**  
**ولا يجب لاجل الالامح والالامح تداخل الخطوط وهو غير لازم**  
**مجموعا اعظم من الواحد التداخل يوجب خلافه فميك ان يقال الحكم**  
**بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك**  
**واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزءه**  
**منتهى ههنا اما الاول فلا راجع الكلام في جرح خط واحد مستقل على الا**  
**لا في تاليف الجسم واما الثاني فلا راجع الخط لا قد ولا اعظم له في العرض**  
**ليلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية في العرض مساواة**  
**والجزء ولهذا جرحه واتداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط لسطح**

[illegible]



١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١

انتهى الطرف الجسمي فاما الشئ المتعلق بها اولا فيجب وكل احد منهما ط  
 علم امر في الخواص اما انه لا يجوز ان يكون جسما فلاها لو كانت جسما  
 مكتبة من الهوى والصورة لما مر وما ابطال الشق الاول من الترتيب  
 الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني  
 فلاها اذ كانت الهوى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا  
 فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا تخلو اما الانصيرت وضع هو  
 محال لا المركب من الهوى والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للانفصال  
 الجسمية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في جزاء لا يحصل  
 في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض الاول والثاني  
 محال بالبداهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز  
 يمكن للتساوي نسبتها الى جميع الاحياز ولا يمكن ذلك ان الصورة لا تقبض  
 الا حيزا مطلقا معينا فاذا كانت الهوى متساوية للنسبة لا جميع الاحياز  
 فاحصلت في بعض الاحياز دون بعض لزوم الترجيح بلا مرجح وهو محال  
 لان المرجح له الشئ اعمل الخارج للمفارقة هو لا يؤثرنا نثيرا لحدادنا الا  
 لا استعداد ولا استعدادها عن وضع معين فان نسبتها الى الكل سواء

[illegible]

واما المخصوصة السكونية من الحركات والاهتزاز فانما تبرز في الحقيقة والحق  
بذئ ضيق كاللقس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع مكال لكن  
علاوة مع ذي ضم بتلك العلاقة تاتر بالامور السماوية واسبابها  
والهيو اذ كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصها  
حادث من الامور الطبيعية والفلكية لا بعد حصولها في عالم الاجرام  
وتعين خيها ومظهرها وكلامنا في موجي الجوف المظهر والهيو او تحلت  
عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال  
واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع كحوة الصورة  
بالهيو المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون  
الهيو المجردة عن اجسدية صورة نوعيته ما نعت عن قول الصورة  
اجسدية ابتداء واجيب عنها ما اولها فلاها بالنظر في ذاتها ان لم يقبل  
اجسدية فتكون جوهر معقولا بالفعل غير قوة واستعداد فلم تكن  
هيو اذ حقيقة الهيو ليست القوة والاستعداد لمحصل الحوادث  
من الصور والاعراض ان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرها  
فلحق الصورة يمكن لمجسدية لانها لكن محق الصورة او اي حادث

فانما تبرز في الحقيقة والحق  
بذئ ضيق كاللقس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع مكال لكن  
علاوة مع ذي ضم بتلك العلاقة تاتر بالامور السماوية واسبابها  
والهيو اذ كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصها  
حادث من الامور الطبيعية والفلكية لا بعد حصولها في عالم الاجرام  
وتعين خيها ومظهرها وكلامنا في موجي الجوف المظهر والهيو او تحلت  
عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال  
واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع كحوة الصورة  
بالهيو المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون  
الهيو المجردة عن اجسدية صورة نوعيته ما نعت عن قول الصورة  
اجسدية ابتداء واجيب عنها ما اولها فلاها بالنظر في ذاتها ان لم يقبل  
اجسدية فتكون جوهر معقولا بالفعل غير قوة واستعداد فلم تكن  
هيو اذ حقيقة الهيو ليست القوة والاستعداد لمحصل الحوادث  
من الصور والاعراض ان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرها  
فلحق الصورة يمكن لمجسدية لانها لكن محق الصورة او اي حادث



انما عيئت مكاناً كلياً المقنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء  
 ذلك المكان الكل واحدة فلا تضلّ محضاً الهيولى بجزء معين منها و  
 الفاضل المتيقن وذلك ان تقول يتجوز ان بقار الهيولى صورة اخرى واحدة  
 من الاحوال تعيّن بها بعض اجزاء المكان الكل اقول فساد ظاهر  
 لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكل لو اريد من الاجسام  
 البسيطة لا يكون الا امر احاداً يحتاج في حد ذاته الى مخصص من  
 الحركات والاضاءة والكلام في الهيولى التي لحقتها الصورة وهي مجردة  
 عن تلك الامور ثم قال وايضاً قد يكون الهيولى المجردة هيولى عضو كلي  
 فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجواب ان الهيولى  
 لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار رد ونقدار وبعضه ونسبة باهي  
 فابلية في ذاتها لكل حلية وصفة فيجزئها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة  
 الغضبية مقداراً ما لا يملأ المكان الكل لذلك الغضبية فيحتاج الى  
 مخصص اخر سوى النوعية ولما استشعر المصروف ومعارضه على قوه  
 ان الهيولى المجردة لو لحقتها الصورة لم يكن بد من ان يحصل في مجموع  
 مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال هي ان للجزء الماء

[illegible][illegible][illegible]

إذا قلنا في الهواء حصل في بعض الأماكن الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها  
 على السوية اذ ان يشير اليها والى ذرفها بقوله ولا يلزم الترجيح بلامرجح على  
 التقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس صار المنقذ اولى بموج  
 من اجزاء المكان الكلي لما انقلب اليه مع تساوى نسبة الى جميعها  
 فالوجه في تخصيصه باحدها هو الوجه في تخصيص الهوى بالمجرة  
 باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضيه الوضع اللاحق فلا يكون  
 ترجيحاً بالامرجح يعني ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلاً لا قبل  
 الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الجزء المنقلب اليه اما المحاذاة لطبعاً او  
 اذ لم يكن في الوضع الطبيعي للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيقصر  
 اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعاً والوضع السابق يقتضيه  
 حصول ذلك الجزء المعين من خير المنقلب اليه لا يصح مثل ذلك في الهوى  
 المجردة اذ اتجست **فصل** في اثبات الصورة النوعية وما فرغ من اثبات الهوى  
 وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع لان واثبات الصورة النوعية هو  
 التي تختلف بها الاجسام انواعاً فقال اعلم ان لكل واحد من انواع  
 الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصح ذلك النوع

النوع نوعاً ولهذا سميت صورة نوعية أي منسوبة إلى النوع بالتقويم  
 والتحصيل وتسمى طبيعة أيضاً باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون  
 الذاتي وفوقه أيضاً باعتبار تأثيرها في غيره كما لا يصير في الجنس بالفضل  
 نوعاً كذا وقبل الخوض في المقصود يجب أن يعلم أن المقصود لا نار المختلطة  
 كل منها بقسم من أقسام الأجسام الطبيعية لا بد وأن يكون أموراً  
 مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو أمر حاصل في ذات  
 لا أن يعلم بالضرورة أن العنصر الثقيل مثلاً إنما يتحرك إلى المركز  
 ذاته لا بحسب أمر خارج عن ذاته فلو كان في ذاته شيئاً يقضيه اختصاصاً  
 بخيرها المعين لما تحرك إلى محسبها الذاتي وهذا ظاهر جداً وهو كما في القول  
 بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فإن نسبة المبادي نوعاً  
 جلياً تنان إلى جميع الأجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضاً بارداً  
 وبعضها بارداً وبعضها خفيفاً وبعضها ثقيلاً إلى غير ذلك  
 من اختلاف الأنا والهيئات لا بد لمن يختص به من الأقسام أيضاً  
 الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات التي هي الجسمي من ذلك  
 نفس إرادة المبادي من جهة الأمور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدر

والنوع نوعاً ولهذا سميت صورة نوعية أي منسوبة إلى النوع بالتقويم  
 والتحصيل وتسمى طبيعة أيضاً باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون  
 الذاتي وفوقه أيضاً باعتبار تأثيرها في غيره كما لا يصير في الجنس بالفضل  
 نوعاً كذا وقبل الخوض في المقصود يجب أن يعلم أن المقصود لا نار المختلطة  
 كل منها بقسم من أقسام الأجسام الطبيعية لا بد وأن يكون أموراً  
 مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو أمر حاصل في ذات  
 لا أن يعلم بالضرورة أن العنصر الثقيل مثلاً إنما يتحرك إلى المركز  
 ذاته لا بحسب أمر خارج عن ذاته فلو كان في ذاته شيئاً يقضيه اختصاصاً  
 بخيرها المعين لما تحرك إلى محسبها الذاتي وهذا ظاهر جداً وهو كما في القول  
 بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فإن نسبة المبادي نوعاً  
 جلياً تنان إلى جميع الأجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضاً بارداً  
 وبعضها بارداً وبعضها خفيفاً وبعضها ثقيلاً إلى غير ذلك  
 من اختلاف الأنا والهيئات لا بد لمن يختص به من الأقسام أيضاً  
 الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات التي هي الجسمي من ذلك  
 نفس إرادة المبادي من جهة الأمور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدر



ليس كارجح عن الجسم كالهوى كقربها فهو ان يكون للجسمية  
للعامة او لصورة اخرى لاسيلا الى الاول الا لا تنسك الاجسام كلها  
فذلك الحيز للعين فحينئذ هو المطلوب من التشكيكات  
في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضيه  
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسناد اختلاف الصور  
ايضا الى الخصيات الى اختلاف الاستعدادات او مادتها المشتركة للصورة  
السابقة والفلكية الى اختلاف قواها والباقي قليل فلم لا يجزئ استنتاج  
اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة  
الاعراض ومبادئها من ان يكون الجسم بحيث يستحق ان ياتيها صلي في ذلك  
الايان وكونه بحيث يقتضيه برودة عند عدم القاسر غير رودة وقلنا  
تحصل الجسم منفكاً عن تلك المبادئ فالسبب في مقتضيه هو تشكك  
الماء ولردة الى مكان الطبع ووضع الطبع باق عند حوته او اضعافه  
بالقصر او تكبيره ومنها ان كون تلك الصورة مصادراً لاعراض مختلفة غير  
متشعبة بعضها من باب الكيفية وبعضها من باب الالوان وكذلك من باب الازدواج  
لا بان يصل بعضها بتوسط البعض بل في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد

فانما هو المطلوب من التشكيكات في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضيه اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسناد اختلاف الصور ايضا الى الخصيات الى اختلاف الاستعدادات او مادتها المشتركة للصورة السابقة والفلكية الى اختلاف قواها والباقي قليل فلم لا يجزئ استنتاج اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة الاعراض ومبادئها من ان يكون الجسم بحيث يستحق ان ياتيها صلي في ذلك الايان وكونه بحيث يقتضيه برودة عند عدم القاسر غير رودة وقلنا تحصل الجسم منفكاً عن تلك المبادئ فالسبب في مقتضيه هو تشكك الماء ولردة الى مكان الطبع ووضع الطبع باق عند حوته او اضعافه بالقصر او تكبيره ومنها ان كون تلك الصورة مصادراً لاعراض مختلفة غير متشعبة بعضها من باب الكيفية وبعضها من باب الالوان وكذلك من باب الازدواج لا بان يصل بعضها بتوسط البعض بل في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد

فانما هو المطلوب من التشكيكات في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضيه اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسناد اختلاف الصور ايضا الى الخصيات الى اختلاف الاستعدادات او مادتها المشتركة للصورة السابقة والفلكية الى اختلاف قواها والباقي قليل فلم لا يجزئ استنتاج اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة الاعراض ومبادئها من ان يكون الجسم بحيث يستحق ان ياتيها صلي في ذلك الايان وكونه بحيث يقتضيه برودة عند عدم القاسر غير رودة وقلنا تحصل الجسم منفكاً عن تلك المبادئ فالسبب في مقتضيه هو تشكك الماء ولردة الى مكان الطبع ووضع الطبع باق عند حوته او اضعافه بالقصر او تكبيره ومنها ان كون تلك الصورة مصادراً لاعراض مختلفة غير متشعبة بعضها من باب الكيفية وبعضها من باب الالوان وكذلك من باب الازدواج لا بان يصل بعضها بتوسط البعض بل في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد



ايضا محال ان المفارقة نسبتها الى جميع الاجسام على السبق فلا  
انذاره في الاجسام وانما ان تكون غير مفارقة عنها فهي ان تكون خارجة  
عن حقائق تلك الاجسام وداخله ولاول بطه كعادة الكلام في  
تخصيصها فهي امور كداخله وتكون صور الاعراض هو المطلوب  
عليه بوجه الاول فلا نسلك نسبة المفارقة الى سائر الاجسام  
السبق لم لا يجوز ان يكون للمفارقة خصوصية ببعض الاجسام فانه  
كيف قد اذ هو المطلوب من محدد وحدود من المتألفين حكمه بالفرق  
كما قال الشيخ لا يهيج صاحب شره ونسبه كالمطارد حار وحل  
وغيرها الى ان لكل نفع من الا فلاك والكوك بك بساط العنا  
ومركباتها برتاني عالم القدس هو عقل مدبر ذلك النوع وخلق  
وهو الفاعل والذلي والمولى في الاجسام النامية لا مناع صديق  
المختلفة في النبات عن قوه بسيطة عديمه لشعق فينا على نفسنا  
لكننا لشعق بها هو لا يتجوز من يقول ان لا اله الا العجيب في  
من يراش الطائر سائر امكان لا خلافا فرجة تلك الهيئة من غير  
منضبط ورتن نفع حافظ بل هو لا يتسبون جميع انما عركا

الاجسام على السبق فلا انذاره في الاجسام وانما ان تكون غير مفارقة عنها فهي ان تكون خارجة عن حقائق تلك الاجسام وداخله ولاول بطه كعادة الكلام في تخصيصها فهي امور كداخله وتكون صور الاعراض هو المطلوب عليه بوجه الاول فلا نسلك نسبة المفارقة الى سائر الاجسام السابق لم لا يجوز ان يكون للمفارقة خصوصية ببعض الاجسام فانه كيف قد اذ هو المطلوب من محدد وحدود من المتألفين حكمه بالفرق كما قال الشيخ لا يهيج صاحب شره ونسبه كالمطارد حار وحل وغيرها الى ان لكل نفع من الا فلاك والكوك بك بساط العنا ومركباتها برتاني عالم القدس هو عقل مدبر ذلك النوع وخلق وهو الفاعل والذلي والمولى في الاجسام النامية لا مناع صديق المختلفة في النبات عن قوه بسيطة عديمه لشعق فينا على نفسنا لكننا لشعق بها هو لا يتجوز من يقول ان لا اله الا العجيب في من يراش الطائر سائر امكان لا خلافا فرجة تلك الهيئة من غير منضبط ورتن نفع حافظ بل هو لا يتسبون جميع انما عركا

الاجسام على السبق فلا انذاره في الاجسام وانما ان تكون غير مفارقة عنها فهي ان تكون خارجة عن حقائق تلك الاجسام وداخله ولاول بطه كعادة الكلام في تخصيصها فهي امور كداخله وتكون صور الاعراض هو المطلوب عليه بوجه الاول فلا نسلك نسبة المفارقة الى سائر الاجسام السابق لم لا يجوز ان يكون للمفارقة خصوصية ببعض الاجسام فانه كيف قد اذ هو المطلوب من محدد وحدود من المتألفين حكمه بالفرق كما قال الشيخ لا يهيج صاحب شره ونسبه كالمطارد حار وحل وغيرها الى ان لكل نفع من الا فلاك والكوك بك بساط العنا ومركباتها برتاني عالم القدس هو عقل مدبر ذلك النوع وخلق وهو الفاعل والذلي والمولى في الاجسام النامية لا مناع صديق المختلفة في النبات عن قوه بسيطة عديمه لشعق فينا على نفسنا لكننا لشعق بها هو لا يتجوز من يقول ان لا اله الا العجيب في من يراش الطائر سائر امكان لا خلافا فرجة تلك الهيئة من غير منضبط ورتن نفع حافظ بل هو لا يتسبون جميع انما عركا

وهيأتها إلى تلك الأرباب يقولون ان هذه الهيأت المركبة الجميلة  
 ظلال لا شرافات نورية ونسب معنوية وتلك الأرباب النورية  
 كما ان الحياة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل الحياة النورية في  
 طلسم نوعه قالوا ولنجذب للذهن إلى النار لما كتبت ان ليس <sup>ل</sup>لنورية  
 عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يحجز النار خاصيتها فهو  
 التدبير يتعلق بصاحب النوع النار كما قط للصبورة ولغيرها وهو  
 سماه الفرس <sup>ل</sup>دي هشت فان الفرس كانوا الشد مبالغ في نبات  
 ارباب الطلسمات وهو من اغانا ذيمون وان لم يذكر في الحجة على انبائها  
 بل ادعوا فيها المشاهدة الحققة المتكررة المبينة على رياضاتهم و  
 مجاهداتهم <sup>ل</sup>خلع ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس اننا نأظرهم كما ان المشاهدة  
 لا ينأظرون بطلوس ابرخس حتى ان ارسطو عول على رصا ديا بل واذا  
 اعتبر رصد شخص اشخاص من معدودة من اصحاب الابرصا د الجسمية  
 في الامور الفلكية حتى تتجهم من تلاكهم وبنو اعلي علوا كالحياة والنجوم  
 فكيف لا يعبر قول اساطير الحكمة <sup>ل</sup>والتالي فامض شاهد ها بارصا دهم  
 الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا الذي ليس <sup>ل</sup>لشائين جميل على <sup>ل</sup>العقول

العقول في عشرة أو عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم  
أن نأخذ فلاك في الترتيب في أول ما نأخذ العقول في الترتيب  
الطولي بل العقول كما بينه شيخنا لا تشارك يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب  
الطولي ويحصل من تلك الطبقة على نسب يتنمى طبقة أخرى عرضية  
تخرج من الفرق يحصل من الفرق الأجسام الفلكية والغضبية  
من البسائط والمركبات لا تشارك من الأشرف والأخصر وعدا الفرقين كثير  
كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تعلموا حق ربنا إلا هو قالوا وليس هذا النسخ النفس  
فإن النفس لا بد أن يتألم بتألمها وحسها النسخ لا يتألم بتألمها  
لنفس علاقة ببدن واحد وحسها النسخ عناية بجميع أبدان نوح والنفس  
منها ومن البدن الذي يضر فيه حيوانا جدد وهو نوع واحد  
الطلمس ليس كذلك ثم رب الطلمس لنفع إذا كان فإضا لذلك النسخ  
فلا يكون محتاجا إلى استكمال اختلاف النفوس فيها مقفلة إلى الاستكمال  
بالجسم وعلاقة الأجسام إنما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعدالة  
منه رتبة الأبدان الجسم لا يفهمه علاقة ذلك الجسم كمال النسخ في المحض  
والنسخة بمبدأ الواجب بالذات فالعدالة الجسم ناقصة والبدن ينفع الجواهر



[illegible]

ذكر قوله بل هي معدلات والواهب غير هـ لا نقول مثل هذا فيما يحتمو  
صراً وايضاً قد برهن الشيخ الرئيس في بعض موافاته على الطبيعة  
لا يجوز ان تكون مبدأ الاشياء المنسوبة اليها فادعها على ما هو  
المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكنات الطبيعية كما يقال  
ان طبيعة الحجر مبدأ لحركة الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها  
الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيمياء الاخر مثل ما يقال في طبيعة الماء مبدأ  
لبردتها وطبيعة النار مبدأ لحرقها وامثال ذلك حيث قال في ذلك  
مبدأ الفعل الجسماني قوامه وجوه بالجسم لا يصدر عنه فعل لا مشاء  
وضع بينه وبين ما يصدر عنه اذا كانت لقوى المنطقية في الاجسام لا  
عنها فعل بل واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر  
فعل بل واسطة اجسامها والفعل الذي واسطة جسمها شرط  
في اتمامه انما يصح في اشياء خارجية عن الجسم لا في نفس الجسم وكيف يصح  
فعلها في الجسم شرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون  
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذا زعمنا في اجسامها  
قوله بل هي معدلات قولنا ان الطبيعة هي مبدأ تلك الاشياء مثل الحركة والحياة

انما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة  
 تجلب لآثارها في دفع الوباء على الناس  
 في كل وقت وفي كل حال  
 انما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة  
 تجلب لآثارها في دفع الوباء على الناس  
 في كل وقت وفي كل حال  
 انما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة  
 تجلب لآثارها في دفع الوباء على الناس  
 في كل وقت وفي كل حال

[illegible]



عند هو عرضاً فغيرها أولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهة كونها  
مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام  
امر اغير الهيولى والجسمية فمختصاً بذلك النوع مستحيل الانفكاك  
عنه فهو ان يكون عرضاً او جوهر اولاً ولا يلزم ان يكون مقوماً  
للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معزولة عن الجسمية كذلك  
لا يتصور وجودها بدون اختصاص نوعاً من انواع الجسم فلانا لا نقدر ان  
جسم لا يكون فلاناً ولا عنصر ولا حيواناً ولا شجر فلا يوجد الجسم  
المطلوب الا بالاختصاص فيقوم وجود الجسم بذلك المختص والمقوم  
لجوهراً فذلك لا مر جوهراً فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني  
بطم بالوجدان ولا نقلا الى غير مع بقاء المادة في الحالين في الغاية فيكون  
حالة والى الحال يكون صلوته وهو المطلوب ولا اعتراض علينا قبل الروا  
بوجوده اما اولاً فان الاحتجاج على حاجة الجسم للمادة الى تلك  
المختصة اذ في الجسم عدم تصوي خلوة غير صحيح لان استحالة الخلوة  
عنها لا يدل على جوهريتها واقفار المحل اليها ليس الجسم لا يخلو عن مقدار  
ونسكل وتختبر مع اعتدافكم بعرضيتها وليس يقائل ان يقول انها يصح تبدي





النوع قلنا ما فرضتم في صور ايضا لغير الاجسام والهيئات باسما  
 خارجتها واستعملت كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد حققت  
 من جهة تلك الاشياء وهي ليست متفقو حقيقة حاملها والكلام  
 في عن كونها مقنونة لوجود حاملها وانها غير لامر اضطرار اول  
 انه مما اتي به لكم تقويمها لوجودها منها فان سئلتم بكونها  
 للجسم المطلق فكذلك في مخصصات انواع او بذكرها للاجسام  
 فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر  
 قائم تكمه هو الموجود لا في موضوع فقط صور المركبات وقولها  
 في موضوع فنكون اعراضا واما قلنا انها موجودة في موضوع محلي  
 مستغنى عنها لان صور العناصر انما كافية في تقويم المادة والام  
 للعناصر حتى وصلوا العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على  
 التحقيق وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فبما فرضتم في صورها  
 اعراضا فان قيل ان العناصر ان كانت مستغنية الفوق عن صحتها  
 ان المجموع غير افراد والمجموع هو الصورة مقنونة لوجود المجموع فيكون  
 جوهر قلنا المجموع عاذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع ع

الاجسام والهيئات باسما  
 خارجتها واستعملت كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد حققت  
 من جهة تلك الاشياء وهي ليست متفقو حقيقة حاملها والكلام  
 في عن كونها مقنونة لوجود حاملها وانها غير لامر اضطرار اول  
 انه مما اتي به لكم تقويمها لوجودها منها فان سئلتم بكونها  
 للجسم المطلق فكذلك في مخصصات انواع او بذكرها للاجسام  
 فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر  
 قائم تكمه هو الموجود لا في موضوع فقط صور المركبات وقولها  
 في موضوع فنكون اعراضا واما قلنا انها موجودة في موضوع محلي  
 مستغنى عنها لان صور العناصر انما كافية في تقويم المادة والام  
 للعناصر حتى وصلوا العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على  
 التحقيق وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فبما فرضتم في صورها  
 اعراضا فان قيل ان العناصر ان كانت مستغنية الفوق عن صحتها  
 ان المجموع غير افراد والمجموع هو الصورة مقنونة لوجود المجموع فيكون  
 جوهر قلنا المجموع عاذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع ع

الاجسام والهيئات باسما  
 خارجتها واستعملت كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد حققت  
 من جهة تلك الاشياء وهي ليست متفقو حقيقة حاملها والكلام  
 في عن كونها مقنونة لوجود حاملها وانها غير لامر اضطرار اول  
 انه مما اتي به لكم تقويمها لوجودها منها فان سئلتم بكونها  
 للجسم المطلق فكذلك في مخصصات انواع او بذكرها للاجسام  
 فيجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر  
 قائم تكمه هو الموجود لا في موضوع فقط صور المركبات وقولها  
 في موضوع فنكون اعراضا واما قلنا انها موجودة في موضوع محلي  
 مستغنى عنها لان صور العناصر انما كافية في تقويم المادة والام  
 للعناصر حتى وصلوا العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على  
 التحقيق وهي في قوامها مستغنية عما يحل فيها فبما فرضتم في صورها  
 اعراضا فان قيل ان العناصر ان كانت مستغنية الفوق عن صحتها  
 ان المجموع غير افراد والمجموع هو الصورة مقنونة لوجود المجموع فيكون  
 جوهر قلنا المجموع عاذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع ع

المنهج الثالث

وَجَدْنَا هَؤُلَاءِ شَيْءًا مَعَ اجْتِمَاعِ وَتِلْكَ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْعَوَاصِرِ الْبَاقِيَةِ الصُّوَرِ  
 والاجتماع عرض فصول المركبات ان كانت تقوم وجوا فليست مقوية  
 للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض مقوي للعرضين  
 ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونهما مقوي لما هيا  
 الاجسام تغيره ان الصو اذا تبدلت في الاجسام يتغير  
 جوابا هو لا ولا عرضا لا بتبدلها في الجوهر لا يتغير خوا  
 صها فليست اجزاء عرضا ولا يراد عليها به عن نقلا عن  
 الاعراض ما يتغير بتغيره جوابا ما هو ان الحد قبل ان يحصل فيه  
 هيئة السيف اذ اسئل عنه بما هو الجواب بانه حد واحد  
 ثم اذا احسنت فيه الهيئة السيفية فسئل عنه بما هو الجواب بانه  
 بل بانه سيف ولا يحصل فيه الاعراض كشكل الحد هكذا الطين  
 جعل الهات يتيها بيت لا يجا بانه طين بل بانه بيت ولم يحد  
 فيه الاجتماع وهايت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد لا مدخل  
 المتبدل في جوهر او عرضا كيف ليس رسم الجوهر ما يتبدل بجو  
 و رسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقتين الهات الطبيعية كالجوا

المنهج الثالث  
 ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونهما مقوي لما هيا  
 الاجسام تغيره ان الصو اذا تبدلت في الاجسام يتغير  
 جوابا هو لا ولا عرضا لا بتبدلها في الجوهر لا يتغير خوا  
 صها فليست اجزاء عرضا ولا يراد عليها به عن نقلا عن  
 الاعراض ما يتغير بتغيره جوابا ما هو ان الحد قبل ان يحصل فيه  
 هيئة السيف اذ اسئل عنه بما هو الجواب بانه حد واحد  
 ثم اذا احسنت فيه الهيئة السيفية فسئل عنه بما هو الجواب بانه  
 بل بانه سيف ولا يحصل فيه الاعراض كشكل الحد هكذا الطين  
 جعل الهات يتيها بيت لا يجا بانه طين بل بانه بيت ولم يحد  
 فيه الاجتماع وهايت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد لا مدخل  
 المتبدل في جوهر او عرضا كيف ليس رسم الجوهر ما يتبدل بجو  
 و رسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقتين الهات الطبيعية كالجوا

المنهج الثالث  
 ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونهما مقوي لما هيا  
 الاجسام تغيره ان الصو اذا تبدلت في الاجسام يتغير  
 جوابا هو لا ولا عرضا لا بتبدلها في الجوهر لا يتغير خوا  
 صها فليست اجزاء عرضا ولا يراد عليها به عن نقلا عن  
 الاعراض ما يتغير بتغيره جوابا ما هو ان الحد قبل ان يحصل فيه  
 هيئة السيف اذ اسئل عنه بما هو الجواب بانه حد واحد  
 ثم اذا احسنت فيه الهيئة السيفية فسئل عنه بما هو الجواب بانه  
 بل بانه سيف ولا يحصل فيه الاعراض كشكل الحد هكذا الطين  
 جعل الهات يتيها بيت لا يجا بانه طين بل بانه بيت ولم يحد  
 فيه الاجتماع وهايت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحد لا مدخل  
 المتبدل في جوهر او عرضا كيف ليس رسم الجوهر ما يتبدل بجو  
 و رسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقتين الهات الطبيعية كالجوا





تحت مقولة الجواهر ولا تحت شيء من المقولات الباقية بل يكون  
حقيقة محصلةً احداً ويكون كالجزء الموضوع بحيث لا شأن لواقع  
ذلك بالاتفاق فيجوز ان يكون للمار جزء مختص جوهري سوى الجواهر  
المسمى بالصورة النوعية وايضاً تلك الخاصة انما هي متبادلة في ذاتها  
المسمى على ما هو اقر عند موزان الجنس والفصل في الماهيات المركبات  
من المادة والصورة الخارجية والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة  
الحقائق في الذهن والخارج على ما هو رأي المحصيلين الذين جئنا انضباط  
الماهيات في نجاء الوجود ووصول الاشياء بانفسها لا باسبابها  
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بمعنى الذي ذكره ونسب  
انواع الاجسام متحد الحقيقة مع صورها الخارجية ومكانة تكون  
الصور جواهر تركيبيات على نظمه الطبع هكذا الصور الطبيعية فصول  
الجواهر فصول الجواهر جواهر الصور الطبيعية جواهر فاذا كان في حقايق  
الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجوز ان يند  
الاثر المختلف المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور كما لا يند  
كان كل نوع منها ذواتية من ملائكة الله الروحانية تقوم بلاء ذلك





حدود الامتدادات ومقاديرها المختلفة صغرا وكبرا فالهيو<sup>ن</sup> يحفظ  
ثغصها بالاحتفاظ نوعية الصورة الانصالية بخلاف الجسم بالقياس<sup>ن</sup> الى  
الصورة الطبيعية المتخالفات<sup>ن</sup> انواع ومن ههنا حكم ابان الشجر اذا قطع<sup>ن</sup>  
والحيوان اذا مات فقد عدم<sup>ن</sup> للجسم الذي كان موجودا معه<sup>ن</sup> بقدر  
وجود جسم آخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفرقين بل هذا اختلاف<sup>ن</sup>  
متفرع على الخلاف بين جوهرة الصورة وعرضيتها ولقد انبأ<sup>ن</sup> في هذا  
الكلام من الجانبين ليحيط الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا<sup>ن</sup>  
في الزوايا والله الهادي الى الصواب وبالله اعتصام في كل باب واعلم<sup>ن</sup>  
ان ايراد بحث الصورة النوعية في انشاء مباحث التلزام اشارة الى التلزام<sup>ن</sup>  
مع الهيو وكذا كيفية لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين<sup>ن</sup>  
فاللهيو لا توجد بذاتها الصورة الجسمية ولا توجد بذاتها الصورة النوعية<sup>ن</sup>  
وكذا النوعية لا توجد بذاتها الجسمية التي لا توجد بذاتها الهيو<sup>ن</sup>  
فالهيو مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء<sup>ن</sup> الله  
هدايتي<sup>ن</sup> ولها وهم اشتباه وما وقع لاحد في كيفية التلزام الثابت<sup>ن</sup> اتفاقا  
بين الهيو والصورة اد الوهم والاشتباه نوع ضلالة فغير المعنى<sup>ن</sup>

عن ازالته بالحدية كما هو عادية في هذا المختصر ولقد قدمه هنا ما هو  
عليه تلخيص الكلام في المذهب وهو ان التلازم عند التحقيق انما يقضي عليه  
موجبه يكون التلازم بينهما وبين معلولها او بين معلوليهما لا على وجه  
بل بايقاع تلك العلة ارتباطاً مما افتقاراً بينهما على وجه من الوجوه البنية  
اذ لو لم يكن كذلك فلا تعقل لاحدهما بالآخر ويمكن فرض افتقار احدهما عن  
الآخر وما يظنه الجمهور من ان المتضايفين الذين بينهما تلازم بمجابهة  
ان لا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى  
معروض الاخر واما المشهور بان فبافتقار بعض كل منهما وهو ضافته الى  
الآخر وهو انه وعلى هذا القبول تلازم العقود وتعاكس القضايا وتوافق اللبنتين  
المختبتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافعه لا بعدا للتساوية  
الميل كجوابه لا يرضى مركز الكل ولوعده من التلازم فاما هو في حفظ  
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما اللسان  
المعلول في ليس يحوان يستدل في درجته واحدة الى علة واحدة حقيقة  
بل بحسب اعتبارها الى علة موجبة احدية للذات متحدة الحثية لا اعتبار  
وكل واحد منهما ليستدل اليها من حيثية يصدر عنها تلك الحثية فكل منهما







وجود كل منهما سبب في حد منفصل مفارق عن الآخر  
وذلك السبب واحد ما ان يقيم كل واحد منهما بالآخر على الوجه  
وهو معلوم الاستحالة او مع لآخر فلا يجر ما ان يكون كل واحد  
بحسب ذاتها متعلقة بنفس ذات الآخر تعلقا افتقاريا فيرجع الى  
الدائم وليس هناك تعلق الافتقار جانب فينقلب التلازم بالطعم  
التصاحب الاتفاق كما علم ان يكون التعلق الافتقاري من الجانبين  
لكل واحد من الذاتين بنفس ذات الآخر كما هو فيهما فيكونا  
متباينين المعروض كما لا يوتى والنبوة من الجانبين وكل من الذاتين منفصل  
الآخرى ولكن لا في أصل الوجود بل في صفة الحركة للشيء المنفصل  
على مفارق في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فيفسخ فرض التلازم بينهما  
الوجود هفت فقد علم ان فرض المقيم لكل منهما كما لا يمكن ان  
من الجانبين لان ترتفع لا فقا منهما كما جيعا وتقول ليس هما بان  
بها الآخر في اولي والآخر بعكسه فقد تعين ان احدهما يخصها  
متعينة لان تقام بالآخر فلنا ان ننظر بينهما كايية حادثة تكون  
واذ ليست للشيء القوة القبول ليست لها جهة التوثر وتتنازل

لأنه قد علم ان الوجود لا ينفصل عن الذات  
وذلك السبب واحد ما ان يقيم كل واحد منهما بالآخر على الوجه  
وهو معلوم الاستحالة او مع لآخر فلا يجر ما ان يكون كل واحد  
بحسب ذاتها متعلقة بنفس ذات الآخر تعلقا افتقاريا فيرجع الى  
الدائم وليس هناك تعلق الافتقار جانب فينقلب التلازم بالطعم  
التصاحب الاتفاق كما علم ان يكون التعلق الافتقاري من الجانبين  
لكل واحد من الذاتين بنفس ذات الآخر كما هو فيهما فيكونا  
متباينين المعروض كما لا يوتى والنبوة من الجانبين وكل من الذاتين منفصل  
الآخرى ولكن لا في أصل الوجود بل في صفة الحركة للشيء المنفصل  
على مفارق في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فيفسخ فرض التلازم بينهما  
الوجود هفت فقد علم ان فرض المقيم لكل منهما كما لا يمكن ان  
من الجانبين لان ترتفع لا فقا منهما كما جيعا وتقول ليس هما بان  
بها الآخر في اولي والآخر بعكسه فقد تعين ان احدهما يخصها  
متعينة لان تقام بالآخر فلنا ان ننظر بينهما كايية حادثة تكون  
واذ ليست للشيء القوة القبول ليست لها جهة التوثر وتتنازل

فان يقال لا وجه للاداء والغير  
اي انهما متعلقان في الوجود  
فان يقال لا وجه للاداء والغير  
اي انهما متعلقان في الوجود

وهذا لا يمكن ان يكون موحيا للوجه المقبول لان علاقه الاستعداد  
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب الفعلية فالهوى ليس على حجة  
للازمام ولا شريكها فقد تعينت الصورة للعلية واذا ليست له اذ لا  
مطلقة فتكون جزءا من العلة النامة للهوى غير الفاعل قسرا او بعيدا  
او غير اكلة المطلقة لكن لا بتخصيصها كحياها الى الهوى في لوازم  
شخصيتها من الداهي والشكل بل بحسبها السوعية فقد علم الهوى  
مقترة في وجوها الى طبيعة الصورة فتكون شريكها لعلها الفاعلية  
والصورة مقترة الى الهوى لا في وجوها بل في احوالها خارجة عنها لا في وجوها  
والى هذا اشار بقوله وليست الهوى غنية عن كل الوجوه عن الصورة لما بينا  
انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن  
الهوى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المنفرد  
الهوى فالهوى تنفرد الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجوها  
وبقاءها واذا قد علمت ان الصورة شريكها لعلها فاعلية للهوى  
فلا بد منها من سبيل اصل هو موحى ثابت دائم الوجوه ومقادير  
الذات عن المادة وما يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض

من حيث هو قابل لا يكون موحيا للوجه المقبول لان علاقه الاستعداد  
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب الفعلية فالهوى ليس على حجة  
للازمام ولا شريكها فقد تعينت الصورة للعلية واذا ليست له اذ لا  
مطلقة فتكون جزءا من العلة النامة للهوى غير الفاعل قسرا او بعيدا  
او غير اكلة المطلقة لكن لا بتخصيصها كحياها الى الهوى في لوازم  
شخصيتها من الداهي والشكل بل بحسبها السوعية فقد علم الهوى  
مقترة في وجوها الى طبيعة الصورة فتكون شريكها لعلها الفاعلية  
والصورة مقترة الى الهوى لا في وجوها بل في احوالها خارجة عنها لا في وجوها  
والى هذا اشار بقوله وليست الهوى غنية عن كل الوجوه عن الصورة لما بينا  
انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن  
الهوى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المنفرد  
الهوى فالهوى تنفرد الى ماهية الصورة دون شخصيتها في وجوها  
وبقاءها واذا قد علمت ان الصورة شريكها لعلها فاعلية للهوى  
فلا بد منها من سبيل اصل هو موحى ثابت دائم الوجوه ومقادير  
الذات عن المادة وما يتعلق بها من الجسمانيات والا لعاد بعض

وبعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي يتحصل وجودها  
 عن السبل الاصل وتتحفظ تلك الماهية في عالم الاستقفا بتعقيب الصور  
 منه وتستيقظ الطيول بالسبل الاصل وبالصورة موجبة هي صورة فاجتماع  
 تحصيل العلة السامة الغريبة المستمرة الوجود والصورة العاقبة شريكة  
 للسبل الاصل واقامة الاحتياج بما يانل الزائلة في انها صورة وبما يخالفها  
 من المتوحدات يتحصل المادة جوهر بالفضل غير الذي كان بالسابقة  
 وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة هي الصورة المطلقة مبدل الذات  
 شخصية هي الطيول وقد بين في موضع من احوال العموم لا تكون علة  
 لواحد بل بعد فجار ان ذلك غير مستدير الفساد والشريك والروابط  
 العقل ان استوحش عن متجزئ يكون المعلول اقوى تحصيل امر على الفاعل  
 لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والتمتضا وغيرها فيكون ان يكون الواحد بالعموم  
 المستحفظ وحده عن واحد بالحد يكون علة لواحد بل بعد على ذلك في  
 العلة السامة عن الواحد العلية ولقد شبه الحكماء المعقب لعدم احتياج  
 للصور الشخصية بالصورة المترادفة المسوقة وحدها عمومها بمنعك سقفا  
 معيناً بعلامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقوم الاخرى بدلها والكمال

فان قيل ان الصورة لا تكون علة لواحد بل بعد فجار ان ذلك غير مستدير الفساد والشريك والروابط العقل ان استوحش عن متجزئ يكون المعلول اقوى تحصيل امر على الفاعل لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والتمتضا وغيرها فيكون ان يكون الواحد بالعموم المستحفظ وحده عن واحد بالحد يكون علة لواحد بل بعد على ذلك في العلة السامة عن الواحد العلية ولقد شبه الحكماء المعقب لعدم احتياج للصور الشخصية بالصورة المترادفة المسوقة وحدها عمومها بمنعك سقفا معيناً بعلامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقوم الاخرى بدلها والكمال

واحدة بالعموم لا يكون علة لواحد بل بعد فجار ان ذلك غير مستدير الفساد والشريك والروابط العقل ان استوحش عن متجزئ يكون المعلول اقوى تحصيل امر على الفاعل لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والتمتضا وغيرها فيكون ان يكون الواحد بالعموم المستحفظ وحده عن واحد بالحد يكون علة لواحد بل بعد على ذلك في العلة السامة عن الواحد العلية ولقد شبه الحكماء المعقب لعدم احتياج للصور الشخصية بالصورة المترادفة المسوقة وحدها عمومها بمنعك سقفا معيناً بعلامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقوم الاخرى بدلها والكمال

في عالم الطبيعة كالحال في عالم الطابع لا ربع فان الصورة اللاد  
هناك تعيد العقل الواهب الهيولى باذن مبدع الكل بما هي  
صورة مطلقة لا من حيث هي مستحصنة وان كانت لا من حيث  
لا حديجها الى المادة في غواشيمها من المقدار والشكل ولذا قال  
والصورة تققر الى الهيولى في تشكها اعلم ان الصورة وان كانت  
اقد وذا تامة الهيولى كما علمت لك اعتبار الشخصية يوا تكرر  
من الجانبين لا على الوجه الذي ان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات  
لا تشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بانها في التشخصية  
بما هي ميعا اذ لا يعقل هذية الحائدين هذية المحل ولا يصح  
الحال غير تبدل المحل بل هذية شاكلة الهيولى بالنسبة للصورة فان  
اذ عذمت الهيولى فنعدم الصورة فيصدق ان كل واحد منهما يرفع  
لاخرى فلا حفية لا يجد في تقوية لاخرى من الاخرى بمكة قلنا معنى  
لا ترفع الهيولى لا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح  
فليس مع حركة المفتاح اعل بطلان حركة اليد بل لا يصح ان يطل حركة  
الا وقد بطلت حركة اليد ولا وهذا الحال في جميع العلل والمطلوبات

في عالم الطبيعة كالحال في عالم الطابع لا ربع فان الصورة اللاد  
هناك تعيد العقل الواهب الهيولى باذن مبدع الكل بما هي  
صورة مطلقة لا من حيث هي مستحصنة وان كانت لا من حيث  
لا حديجها الى المادة في غواشيمها من المقدار والشكل ولذا قال  
والصورة تققر الى الهيولى في تشكها اعلم ان الصورة وان كانت  
اقد وذا تامة الهيولى كما علمت لك اعتبار الشخصية يوا تكرر  
من الجانبين لا على الوجه الذي ان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات  
لا تشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بانها في التشخصية  
بما هي ميعا اذ لا يعقل هذية الحائدين هذية المحل ولا يصح  
الحال غير تبدل المحل بل هذية شاكلة الهيولى بالنسبة للصورة فان  
اذ عذمت الهيولى فنعدم الصورة فيصدق ان كل واحد منهما يرفع  
لاخرى فلا حفية لا يجد في تقوية لاخرى من الاخرى بمكة قلنا معنى  
لا ترفع الهيولى لا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح  
فليس مع حركة المفتاح اعل بطلان حركة اليد بل لا يصح ان يطل حركة  
الا وقد بطلت حركة اليد ولا وهذا الحال في جميع العلل والمطلوبات





對

این جمیع را که در این کتاب مذکور است و به هر یک از آنها اشاره شده است و به هر یک از آنها اشاره شده است و به هر یک از آنها اشاره شده است

عن التحليل لكان لذاته غنيا عن المحل ولا لم يتجد عنه كان المحل  
 وعدم المحل من الاصول التي تعرض الاشياء لامر خارج عنها كما  
 يحكم به الحدس الصحيح واذا كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل  
 فاستحال قرانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في  
 وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يتر عليه بعد  
 قبل كان البعد المجرد موجودا كان متناهيا لوجوه متالفا  
 فلو شك في الوجوه وهو لا يمكن ان يحصل الامتداد لا بعد كون  
 لان يفعل ويكون فيه قوة لافعال التي هي من لواحق المادة والمقد  
 اقول فيه بحث لا ما ذكره شارح حكمة العين من ان في كون  
 اي افعال كان من لواحق المادة نظر لان ثابت بالدليل هو ان  
 لافعال الخصوص الذي يكون بالانفصال انفكاكي من لواحق  
 لا غير الجسم فيختلف اشكاله من غير انفصال اشكال الشئ المتبدل  
 بحسب التشكلات المتعاقبة لان ما ذكره ليس بواجب كما سيظهر لك وجهه وكذا  
 انحصرت طرق اثبات الوجود عند في ذلك لا انفصال ولا تفكاك كما  
 لافعال المستند للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبل الشئ حاله متغير

بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالتين العوارض  
المفارقة ما يجوز حصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء مادة  
بجملان اللوازم ولا كانت لمفارقة ايضا ذوات موحدة من انفسها  
بالعلم وغير هذا انقر هذا فنقول كثر البعد تشكلا لا يتأني  
الا اذا كان سكونه العوارض التي يمكن تجزئها ووزنها هو  
والله اعلم التوحيات على نفق كون المكان بعدا متوحدا كما هو  
افلاطون انه لو كان بعدا لكان لخاصية الكمية له نصيبا ولو  
القسم الموهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته ولا هي حال في  
او محل فعله الاخيرين يلزم كون مادة المقدار او كون مقدارا  
مادة وكلاهما خلف فرض تجزئ من المادة وعلى كل يلزم  
لا يقبل الانفصال فضلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان الانفصال  
لا يقبل الانفصال مادام ذاته موحدة واما الثاني فلجرحه عما نقل  
لذاته وهو لما قد قد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص  
الشيخ في الشفاء ليس لقائل ان يقول لقول بان كل مادة لا يقبل  
غير مسلم عند اصحابنا الرازي لان الجسم يقبل الانفصال مادام له عند

[illegible]

نقول قد سلف منا أن الجسم القابل للانفصال ليس له الحوادث سيم الثبوت  
عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم وجزأه ولا أن يقول كاتم  
أن المتصل بذاته لا يقبل الانفصال الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته  
القابل للانفصال لا نقول مع قطع النظر عن جهة ذلك المذهب وفساده  
كون الخلاء ملام بواسطة كونها قابلاً للانفعالات والحوادث من بعض أطوار  
والتناهي والشكل ومنها أنه لو كان بعداً يلزم تدخّل الحجم واعتدال  
يكون أحد المتداخلين غيراً دني غير صحيح لأن القائلين بالبعد ينكرون المادة  
راسماً وقم بعض الأعلام بل أنا أقول وهو أن امتناع تدخّل الجسمين إنما  
أن يكون لتمام بين المادتين من الجسمين وبين البعدين أو بين البعد  
والمادة أو بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما أما التماثل بين المادتين  
فهو ما لذاتيتهما أو لتمام البعدين فإن كان الثاني فيكون البعدان  
هما التماثلين غنى التدخّل الذات المادتان وإن كان الأول فذلك  
لأن الجسمين المنفصلين إذا اتصلا تقيصم ذاتهما واحدة وأما التماثل  
بين ذات المادة والبعد فهو أيضاً محال لأن المادة ذلتها لا تأتي  
وتتقارب ليس كل شيء وكله وإن ما نعت سجدتها فالماثل هو بعد

[illegible]

بعد هاهنا نفسها فاذا لم يكن الامتناع فتدخل الجسم من جهة المادتين ولا  
من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان  
الابعاد ياتي عن التداخل فيوجب المقاومة والتقي وايضا يلزم على  
تقدير كون المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبعيا  
الاجسام وكون الاخر غير للاخر وايضا يلزم من امكان انقضاء وجوداته  
بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناع اجسامهم  
لانهم ملزوم للبعد المتناهي للحركة وملزوم منها في الشيء من اوله لذلك النسبة  
وهذا ايضا يتوقف على ان البعد هاهنا نوعا وايضا يلزم سكن المتحرك  
اذا فرضت غلة متحركة على محيط دائرة من الرخي حركة مساوية متحركة  
الروح على خلاف جهتها وهذا معارض للحرك المتحرك والماء على ما سبق  
واستعرض اصحاب الجلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الحكم  
بحركة الساكن مسكون المتحرك لا يلزم ان يكون الطير الواقف في الرحل لها  
متحركا لتبدل امكنة وان يكون المخفض بالكراس والحول في الصندوق  
منقلبه من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحق المتحرك في الماء حركة مساوية  
لحركة جسمه عشر اعداء تبدل امكنتها ومنها ما اوردته الحكيم ابن الهيثم

ان قيل قد يقال ان الامتناع قد يكون من جهة المادتين ولا  
من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان  
الابعاد ياتي عن التداخل فيوجب المقاومة والتقي وايضا يلزم على  
تقدير كون المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبعيا  
الاجسام وكون الاخر غير للاخر وايضا يلزم من امكان انقضاء وجوداته  
بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناع اجسامهم  
لانهم ملزوم للبعد المتناهي للحركة وملزوم منها في الشيء من اوله لذلك النسبة  
وهذا ايضا يتوقف على ان البعد هاهنا نوعا وايضا يلزم سكن المتحرك  
اذا فرضت غلة متحركة على محيط دائرة من الرخي حركة مساوية متحركة  
الروح على خلاف جهتها وهذا معارض للحرك المتحرك والماء على ما سبق  
واستعرض اصحاب الجلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الحكم  
بحركة الساكن مسكون المتحرك لا يلزم ان يكون الطير الواقف في الرحل لها  
متحركا لتبدل امكنة وان يكون المخفض بالكراس والحول في الصندوق  
منقلبه من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحق المتحرك في الماء حركة مساوية  
لحركة جسمه عشر اعداء تبدل امكنتها ومنها ما اوردته الحكيم ابن الهيثم

ان قيل قد يقال ان الامتناع قد يكون من جهة المادتين ولا  
من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان  
الابعاد ياتي عن التداخل فيوجب المقاومة والتقي وايضا يلزم على  
تقدير كون المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبعيا  
الاجسام وكون الاخر غير للاخر وايضا يلزم من امكان انقضاء وجوداته  
بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناع اجسامهم  
لانهم ملزوم للبعد المتناهي للحركة وملزوم منها في الشيء من اوله لذلك النسبة  
وهذا ايضا يتوقف على ان البعد هاهنا نوعا وايضا يلزم سكن المتحرك  
اذا فرضت غلة متحركة على محيط دائرة من الرخي حركة مساوية متحركة  
الروح على خلاف جهتها وهذا معارض للحرك المتحرك والماء على ما سبق  
واستعرض اصحاب الجلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الحكم  
بحركة الساكن مسكون المتحرك لا يلزم ان يكون الطير الواقف في الرحل لها  
متحركا لتبدل امكنة وان يكون المخفض بالكراس والحول في الصندوق  
منقلبه من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحق المتحرك في الماء حركة مساوية  
لحركة جسمه عشر اعداء تبدل امكنتها ومنها ما اوردته الحكيم ابن الهيثم



[illegible]



فالتأثير في حصول الجسم في مكانه من قسمة تأثير الفاعل في وجهه فالفاعل  
إذا وجد الجسم أوجد في مكان لا محالة كيف وقد علمت أن التلازم  
بين شيئين يوجب استناد أحدهما إلى الآخر ولا يجوز أن يكون لمجسماً  
بسيط حيزان مختلفان طبيعياً لأنه ذو طبيعتين واحدة والطبيعة الواحدة  
لا تقصّر شيئاً مختلفاً وأيضاً لو كان له حيزان طبيعياً فلما أن حصل  
فيهما معاً أو في أحدهما أو لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل أما الأول  
فظاهر أما الثاني فإشار إليه بقوله فإذا حصل في أحدهما دخل في جميع  
فأما أن يطلب الثاني أو لا فإن طلب الثاني يلزم أن لا يكون الحيز الأول له  
حصل في طبيعياً لا يطلب الذي له يحصل فيه هرب عن ذلك حصل فيه  
الحيز وعنه طبعاً لا يكون حيزاً طبيعياً وقد فرضناه طبعياً هرباً أن  
طالباً للثاني يلزم أن لا يكون الثاني طبيعياً لأن غير المعلوم طبعاً لا يكون  
طبعياً وقد فرضناه طبعياً هرباً أما الثالث فلأنه حينئذ لم يكن على  
سنتهما أو كان عليه ولكن بتوسطهما يلزم ميله طبعاً إلى جهةين مختلفتين  
وهو محال وإن وقع منهما في جهة بميل إلى جهتهما طبعاً فإذا وصل  
إلى أقربهما عاد إلى القسم الثاني ولقائلاً أن يقول أنا لو توهمنا







المقصود من عدم احتياكم المركب الى غير مكانه البساطه ولا ينجح ان نقل  
الذهب ان لم يكن ثقل اجزائه الارضيه لكن فعل الله في بيئته يناسب  
فعل الغالب من الاجزاء الماديه فكره الاجزاء الثقيله المندعه اندما  
تدبيره في افاده الصوره ذلك النقل البتة فصل والشكل  
قد علمت معناه فلا حاجة الى ان تعبده ولما كان الشكل من الاحوال  
تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال خارج جسم فله شكل طبعي لان كل جسم  
وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي  
اما ان كل جسم متناه فلما امر اما ان كل متناه فهو متشكل فلما امر ايضا فلا حاجة  
الى قول فلانه يحيط بحد واحد او حدان فيكون متشكلا واما قلنا كل  
متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسم بالامور الخارجيه  
يتم بقوله كان على شكل معين لكونه على تايه مخصوص ذلك الشكل اما ان  
الطبعه سواء كان بلا واسطه او بواسطه مستند اليه ولما سئل سبيل الى التما  
لانا فرضنا عدم القواسم فان هو عن طبعه هو المظهر فان قيل كما ان الفاعل لا يعمل  
عن ضم معين وعدمه انه لا يقتضيه وضعا معينا فلذلك لم لا ينجح ان  
يكون شئ من الاشكال طبعيا للجسم مع عدم خلقه عن احد معين قلنا الفاعل





[illegible]

تعود إلى القوابل واستعداداتها كذلك جاز أن يتصل ببعض البساط  
صورة كمالية مجسبة فطرها الأولى لأسباب تعود إلى العقول الفعالة أو  
تصورات النظام على الوجهة الشرفانية ثم قال صاحب الحكايات هنا  
اشكالاً تآخدها أن الصورة النوعية الأولى لما كانت صورة الفلك  
الكل فلا بد أن يسبق في جميع أجزائه ولما الصورة الأخرى فلها صورة  
للأجزاء مخصصة به فيكون فيه صورتان نوعيتان وهو محال جواباً للم  
عن استحالة ذلك فإن جميع صور العناصر في المركب باقية مطلقاً  
صورة أخرى نوعية سارية في جميع أجزائه وهي العناصر فيكون في كل  
عنصر صورتان نوعيتان أقول الحق في الجواب أن يقال أن صورة الفلك  
وكذا صورة ما ارتكبه فيه غير سارية في أجزائه الجسم حتى يلزم ما ذكره  
من كون جسم واحد في صورتين نوعيتين بل أنا أتعلق بمجموع الجسم  
من حيث هو مجموع لا بكل جزء من أجزائه إذ صورة الفلك بعينها نفساً  
المجردة فإن الصور صنفان صور تقوم بمواد الأجسام سواء كانت  
كالصور المعدنية وغير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تقوم بمواد إلا  
بل قوامها بذاتها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة أثرية صورة مجردة

[illegible]

مجردة هي اتمها وها تحصلت ماهيته فلا يكون لصورة اخرى منطقية  
فان ذلك كما قال المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه اهل اذ الجسم  
الواحد يمتنع ان يكون ذاتا مقسما من ذاته ذاتين وقد صرح هذا العلا  
باز القوة المنطبقة فيها كالحيال فينا فكيف يكون صورة جوهرتها  
واما ما اذاده في الجواب من تجزؤ كونه جسم واحد اصبوتين نوعيتين  
كلا جزاء العنصر المركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم ان يكون  
واحد حقيقيا في مختلفتان حتى يكون جسما واحدا فلكا وكوكبا وناارا  
يا قوتا وصور العنصر في المركبات العنصر وراكنت باقية على التحقيق والصورة  
الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر احد صوتين  
نوعيتان ببيان ان المركب العنصر كاليا قوت مثلا وكلا اعضاء البسطة  
الحويانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متبانية  
بالماهية والوجود والصورة اليا قوتية والحمية او العظمية انما  
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكمية المركبة  
كل واحد من الاجزاء المتبانية للبسطة فان الجزء البسيط من النار  
او الهواء كيف يتأني له استعداد قبل الصورة التركيبية وقال ايضا والاخر

فوق ان ذلك كما قال المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه اهل اذ الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذاتا مقسما من ذاته ذاتين وقد صرح هذا العلا باز القوة المنطبقة فيها كالحيال فينا فكيف يكون صورة جوهرتها واما ما اذاده في الجواب من تجزؤ كونه جسم واحد اصبوتين نوعيتين كلا جزاء العنصر المركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم ان يكون واحد حقيقيا في مختلفتان حتى يكون جسما واحدا فلكا وكوكبا وناارا يا قوتا وصور العنصر في المركبات العنصر وراكنت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر احد صوتين نوعيتان ببيان ان المركب العنصر كاليا قوت مثلا وكلا اعضاء البسطة الحويانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متبانية بالماهية والوجود والصورة اليا قوتية والحمية او العظمية انما سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكمية المركبة كل واحد من الاجزاء المتبانية للبسطة فان الجزء البسيط من النار او الهواء كيف يتأني له استعداد قبل الصورة التركيبية وقال ايضا والاخر

الاجزاء المتبانية بالبسطة فان الجزء البسيط من النار او الهواء كيف يتأني له استعداد قبل الصورة التركيبية وقال ايضا والاخر



مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة منبوذة تكون مبدأ  
وهذه الحشية مبادئ الحقيقة للفلان الشاغل فعلى هذا  
يلزم في شيء من المصوتين بعد اذ افراد المبدء اعلم ان فاعل الاشياء  
الاعضاء في الحيوان ومقاديرها ووضاعها المختلفة يلا<sup>التحفظ</sup>  
كل منها منفعة خاصة يحجب لا يكون قوة طبيعية عند<sup>لشعور</sup>  
تسمى بالمصوتين حتى احتيج اليه تجشم اعتذاره فلو لم يكن<sup>الحيوان</sup>  
كثرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما فصل في موضع فان كل قطر<sup>سليم</sup>  
لشبهه ان مثل هذا الرصيف المحكم والترتيب يقولون ان العقل<sup>العقل</sup>  
عن الوصول الى ما يستحيل صدق شيء من العلم ودر<sup>الادراك</sup>  
وهو كل من النفس ايضا ساء كانت ناطقة او غير ناطقة اما اذ لا  
النفس لا تخرج الا بعد البدن واما انما فلا راد الا ان عند كل علم<sup>بالم</sup>  
كيفية الاعضاء في اشكالها واديرها ووضاعها لا بعد<sup>فكيف</sup>  
يمكن ان يكونا عالمين في ابتداء تكونها هذا هو<sup>فكيف</sup> واما انما فلا  
الآن عند استكمال قدرها لا يتمكن من تغيير صفته من صفات<sup>ابتداء</sup> ابتداء  
الامر عند غاية الضعف كيف قد راعى تركيب مثل هذه البنية<sup>فكيف</sup> فذلك

[illegible]



صلي ذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجاً وهو بالغة  
 الاعم يعرض جميع المعقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال اللفظ  
 الحركة فيما كان خروجاً على التدبير وهذا لا يمكن الا في اربعها كما سير  
 عليك طعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمناً للدوامية  
 التدبير ويسير يسيراً متوقفاً على معرفة الزمان وكذا اللادفعية لما هو  
 في صدها الدفعة لما هو في حدها لان ذلك هو عبارة عن طرف  
 الزمان والزمان مقدراً الحركة واجاب عن صاحب المطارحات بان الدفعة  
 والادفعية التدبير لها تصورات اولية لا عاتية لحواس عليها فمن  
 الجائز ان تحل الحركة بهذا لا هو ثم تجعل الحركة معرفة للزمان لان  
 الذين هم اسباب هذه الامور لا ولية التصور واستصوب الامام الرازي  
 في المباحث المشقة والحجج خلاف ذلك لا ما قيل من انه لا يمكن تعقل  
 التدبير بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدبير بدعي  
 كون تعقل متوقفاً على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف نتج التدبير على  
 نتج الزمان على انه لا بد ان يتغير في تلك الامور لا تطابق على امر عند غيرهم  
 لذلك لا ينقض التعريف بالاشقالات الفكرية التي تقع في ان كانت متعاقبة

فقد طعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمناً للدوامية  
 التدبير ويسير يسيراً متوقفاً على معرفة الزمان وكذا اللادفعية لما هو  
 في صدها الدفعة لما هو في حدها لان ذلك هو عبارة عن طرف  
 الزمان والزمان مقدراً الحركة واجاب عن صاحب المطارحات بان الدفعة  
 والادفعية التدبير لها تصورات اولية لا عاتية لحواس عليها فمن  
 الجائز ان تحل الحركة بهذا لا هو ثم تجعل الحركة معرفة للزمان لان  
 الذين هم اسباب هذه الامور لا ولية التصور واستصوب الامام الرازي  
 في المباحث المشقة والحجج خلاف ذلك لا ما قيل من انه لا يمكن تعقل  
 التدبير بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدبير بدعي  
 كون تعقل متوقفاً على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف نتج التدبير على  
 نتج الزمان على انه لا بد ان يتغير في تلك الامور لا تطابق على امر عند غيرهم  
 لذلك لا ينقض التعريف بالاشقالات الفكرية التي تقع في ان كانت متعاقبة

لأن الامور لا بد ان تكون في الزمان  
 بالعلم والاعرف بالعلم والاعرف بالعلم  
 ان الامور لا بد ان تكون في الزمان  
 بالعلم والاعرف بالعلم والاعرف بالعلم

[illegible]

يتوسط بين كل اثنين منها زمانٌ وليس شجرةً وللمتد على هذا الوجه  
هو الزمانُ لجانبه عن بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان  
ما بدى به وقد أخذ ذلك الوجه التبدل من كل واحد منهما ما في  
ماهية الآخر فلا دور و ذلك بان تبدل الزمان بقدره على  
الحركة على وجه الاتصال وهو غير بدى به قد علم لزوم أخذ الاتصال في  
تعريف الحركة على تلك الحقيقة لا اتصالاً فالأولى ان يقال ان الحركتين  
الزمان انما هي الحركة باتصالها بالمسافة والماخوذ في تعريف  
الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لان قصدنا تحديدها  
انما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها بالزمان فيكون الزمان  
اعلم نقطة الحركة نطوق على معينين احدهما هو اصل شئ ما  
والمنتهى بحيث لا يفرض في الوسط لا يكون لك الشئ قبل وصوله  
بعده فيه بخلافه الطرفين فهذا هو صفة الحركة وهو واحد  
شخصية غير متغيرة بتبدل أحد التوسط اذ كون للحركة متوالياً  
حد واحد بل لانه على الصفة المذكورة ثم ان لك التوسط وان كان  
بحسب ذاته واحد اشخصاً مستقراً لكن بواسطة نسبة حد المسافة

[illegible][illegible]

غير المتناهية بالفرض كما يقبل انقسامها بغير نهاية بالخط الذي هو  
بالقوة من جهة تقاطعها فاته الحد والمساواة فهو مستقر حسب الذات غير  
مستقر حسب النسبة التي الى الحد وكما ان كل حد في المساواة المتصلة  
نقطة في الخط بين طرفيه يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل  
من هذه الاكوان يكون لا بالقوة فهذا المعنى من الحركة لا يجوز  
صرفه القوة ومحمية الفعل فذلك رسمها بانها كمال اول  
بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيها ما يحصل من اول السببية  
ذاته ولتحل الاستحالة والمساواة وهو متصل منطبق على المساواة  
منقسمين فيما واحد بوجهها وهذا الامر يسمى بالحركة القطعية واول  
الحركة التوسيطية والتوسيطية كانتا فاعلة للقضية مثال ذلك ما  
المتحركة كراس في خط ليس في الحركة وسيلان على ذلك السطح  
فقد يعرض النقطة تتما منتقلة يحصل من استمرارها على ذلك  
السطح خط يفرضه نقط متوهمه ليس شيء منها فاعلة له او اجزا  
بل متاخرة عنها فكل الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة  
وشئ كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسيطية واستيعاد

في كل واحد من هذه الاكوان  
بالقوة من جهة تقاطعها  
فاته الحد والمساواة  
فهو مستقر حسب الذات  
غير مستقر حسب النسبة  
التي الى الحد وكما ان  
كل حد في المساواة  
المتصلة نقطة في الخط  
بين طرفيه يكون بالفعل  
ولكن بالقوة فكذلك كل  
من هذه الاكوان يكون  
لا بالقوة فهذا المعنى  
من الحركة لا يجوز  
صرفه القوة ومحمية  
الفعل فذلك رسمها  
بانها كمال اول  
بالقوة من جهة ما هو  
بالقوة وثانيها ما يحصل  
من اول السببية ذاته  
ولتحل الاستحالة والمساواة  
وهو متصل منطبق على  
المساواة منقسمين فيما  
واحد بوجهها وهذا الامر  
يسمى بالحركة القطعية  
واول الحركة التوسيطية  
والتوسيطية كانتا فاعلة  
للقضية مثال ذلك ما  
المتحركة كراس في خط  
ليس في الحركة وسيلان  
على ذلك السطح فقد يعرض  
النقطة تتما منتقلة يحصل  
من استمرارها على ذلك  
السطح خط يفرضه نقط  
متوهمه ليس شيء منها  
فاعلة له او اجزا بل متاخرة  
عنها فكل الحركة شيء  
كالخط المرسوم وهو الحركة  
المتصلة وشئ كالنقطة  
الفاعلة للخط وهو الحركة  
التوسيطية واستيعاد

في كل واحد من هذه الاكوان  
بالقوة من جهة تقاطعها  
فاته الحد والمساواة  
فهو مستقر حسب الذات  
غير مستقر حسب النسبة  
التي الى الحد وكما ان  
كل حد في المساواة  
المتصلة نقطة في الخط  
بين طرفيه يكون بالفعل  
ولكن بالقوة فكذلك كل  
من هذه الاكوان يكون  
لا بالقوة فهذا المعنى  
من الحركة لا يجوز  
صرفه القوة ومحمية  
الفعل فذلك رسمها  
بانها كمال اول  
بالقوة من جهة ما هو  
بالقوة وثانيها ما يحصل  
من اول السببية ذاته  
ولتحل الاستحالة والمساواة  
وهو متصل منطبق على  
المساواة منقسمين فيما  
واحد بوجهها وهذا الامر  
يسمى بالحركة القطعية  
واول الحركة التوسيطية  
والتوسيطية كانتا فاعلة  
للقضية مثال ذلك ما  
المتحركة كراس في خط  
ليس في الحركة وسيلان  
على ذلك السطح فقد يعرض  
النقطة تتما منتقلة يحصل  
من استمرارها على ذلك  
السطح خط يفرضه نقط  
متوهمه ليس شيء منها  
فاعلة له او اجزا بل متاخرة  
عنها فكل الحركة شيء  
كالخط المرسوم وهو الحركة  
المتصلة وشئ كالنقطة  
الفاعلة للخط وهو الحركة  
التوسيطية واستيعاد



وفعل لا يمكن خلوه عنها جميعاً كالجسم والقابل ان يقول بما نفيان في  
 زمان الحركة فنقول الجسم ان يكون فيه متحركاً فيقع الحركة في الان  
 يلزم بازائه جزء غير متحرك من المتساوية بقدرها هو محال ان ساكناً فلا  
 للحركة متصلةً وقد وضع انها متصلة باضال المسافة غير التامة  
 الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلوه لموضع القابل عنها جميعاً  
 بان الجسم لا يكون في ذلك الان متحركاً ولا ساكناً لان كل واحد من الجسم في الساكن  
 انما يحقق في الزمان في الان لا يبق لولا ان يكون الجسم متصفاً بالحركة في الان  
 متصفاً فيسلب الحركة عما من في الحركة وايضاً فيلزم ان يكون الجسم  
 ولا غير متحركاً في هو ارتفاع القضية لان القول في الجواب عن الاول ان ينقص  
 في الان هو علم الحركة في الان على ان يكون في الان يتداخلاً للنفي في الحركة  
 لا ينفى اي علمها وعند الثاني بان لا يلزم من عدم تحركه وكونه في الان  
 خلوه عنها في نفس الامر اذ الحركة في الان انحص من اللاسكون فاني  
 فانتفاءها لا يستلزم انتفاء مساكن اللاسكون لتحقيقه بالتحرك في  
 والحاصل في الان ان اخذ طرفاً لا تضاداً ان الجسم متصفاً بالحركة  
 الواقعة في زمان لا في ان جعل طرفاً في وقوع الحركة والاسكون نقول

اولاً کہ میں کہتا ہوں کہ اگر انجمن میں احمدیہ کی تفریق ہو، اس لیے

فصل لا يمكن خلقها جميعا كالجسم وللقابل ان يقول بما نفيان في  
 زمان الحركة فنقول الجسم ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في كونه  
 يلزم بازائه جزء غير متحرك من المتساوية لهما في حال ساكنة فلا  
 للحركة متصلة ولا موضع انها متصلة بافعال المسافة غير المتصلة  
 الاجزاء الغير المتقسمة فيلزم خلوا لموضع القابل عنها جميعا  
 بان الجسم لا يكون في ذلك لان متحركا لا ساكنا لان كل الجسم في الساكن  
 انما يتحقق في الزمان لا في المكان لانه لا يمكن الجسم بالتحرك في المكان  
 متصفا بيسبب الحركة نعم انما في الحركة وايضا يلزم ان يكون الجسم  
 ولا غير متحرك في هو ارتفاع القضية لان نقول في الجواب عن الاول ان نقول  
 في المكان هي علم الحركة ولا ان يكون في المكان يتداظر فالنتيجة للحركة  
 لا نقول على ما عرفت الثاني بانه لا يلزم من عدم تحركه ساكنة في المكان  
 خلقها عنها في نفس الامر في الحركة في المكان انحصار من اللاسكون في زمانا  
 فانتفاءها لا يستلزم انتفاء مساكن اللاسكون لتحقيقه بالتحرك في  
 والحاصل ان لا ان اخذنا في الاعتبار ان الجسم متصفا بالحركة  
 الواقعة في الزمان لا في المكان فلو ان جعلنا في موضع الحركة ساكنا لاسكون نقول

[illegible][illegible]



في قوله لا يلزم ان يكون امر اخر جاعله لاحقا به اذ يصدق على الحسام  
المتعدد وغيرهما من الحقائق المختلفة للجسم انه جسم ذاتي قطائنة في  
يصدق عليها انها جسم ذاتي قطائنة فقط واما اللين مثلا فلا يمكن ان  
لهذا ان لا ان تنوع بالفصل ولا يوجد في الخارج لونه وشي آخر غير  
يحصل منها البياض كما يوجد في الخارج جسمية وهي اخرى غير الجسمية  
الا انها حاصلات منهما فقد تبين ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل  
هذا الجسم شيئا من ذلك الجسم في لذهن فقط واما البرهان  
الثاني فهو ان تحرك جسم الجسم عن ذاته لما امكن توهم امر غيره  
بطلان حركته وان كان ذلك هو السكون في جهة واحدة وهو المطلوب بالحي  
مطلوب كان بطلا التناظر في حق بطلان المقدس منهم من قر هذا البرهان  
هكذا لو تحرك جسم ما بجهد جسمية فلم يكن له في حركته مطلوب  
اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها الا ان حيز النجى في حالته  
الوجهات مختلفة وهو لا يستحالة والتاليون جيل الترجيم بداهة  
وهو ايضا محال وان كان له مطلوب حيز سكوني لا يمكن المطلوب  
بالطبع متروكا بالطبع التالي بطرحه لا يكون متحركا لذاته لا متناعا  
لذاته

في قوله لا يلزم ان يكون امر اخر جاعله لاحقا به اذ يصدق على الحسام  
المتعدد وغيرهما من الحقائق المختلفة للجسم انه جسم ذاتي قطائنة في  
يصدق عليها انها جسم ذاتي قطائنة فقط واما اللين مثلا فلا يمكن ان  
لهذا ان لا ان تنوع بالفصل ولا يوجد في الخارج لونه وشي آخر غير  
يحصل منها البياض كما يوجد في الخارج جسمية وهي اخرى غير الجسمية  
الا انها حاصلات منهما فقد تبين ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل  
هذا الجسم شيئا من ذلك الجسم في لذهن فقط واما البرهان  
الثاني فهو ان تحرك جسم الجسم عن ذاته لما امكن توهم امر غيره  
بطلان حركته وان كان ذلك هو السكون في جهة واحدة وهو المطلوب بالحي  
مطلوب كان بطلا التناظر في حق بطلان المقدس منهم من قر هذا البرهان  
هكذا لو تحرك جسم ما بجهد جسمية فلم يكن له في حركته مطلوب  
اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها الا ان حيز النجى في حالته  
الوجهات مختلفة وهو لا يستحالة والتاليون جيل الترجيم بداهة  
وهو ايضا محال وان كان له مطلوب حيز سكوني لا يمكن المطلوب  
بالطبع متروكا بالطبع التالي بطرحه لا يكون متحركا لذاته لا متناعا  
لذاته

لا يلزم ان يكون امر اخر جاعله لاحقا به اذ يصدق على الحسام  
المتعدد وغيرهما من الحقائق المختلفة للجسم انه جسم ذاتي قطائنة في  
يصدق عليها انها جسم ذاتي قطائنة فقط واما اللين مثلا فلا يمكن ان  
لهذا ان لا ان تنوع بالفصل ولا يوجد في الخارج لونه وشي آخر غير  
يحصل منها البياض كما يوجد في الخارج جسمية وهي اخرى غير الجسمية  
الا انها حاصلات منهما فقد تبين ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل  
هذا الجسم شيئا من ذلك الجسم في لذهن فقط واما البرهان  
الثاني فهو ان تحرك جسم الجسم عن ذاته لما امكن توهم امر غيره  
بطلان حركته وان كان ذلك هو السكون في جهة واحدة وهو المطلوب بالحي  
مطلوب كان بطلا التناظر في حق بطلان المقدس منهم من قر هذا البرهان  
هكذا لو تحرك جسم ما بجهد جسمية فلم يكن له في حركته مطلوب  
اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها الا ان حيز النجى في حالته  
الوجهات مختلفة وهو لا يستحالة والتاليون جيل الترجيم بداهة  
وهو ايضا محال وان كان له مطلوب حيز سكوني لا يمكن المطلوب  
بالطبع متروكا بالطبع التالي بطرحه لا يكون متحركا لذاته لا متناعا  
لذاته

لا يلزم ان يكون امر اخر جاعله لاحقا به اذ يصدق على الحسام  
المتعدد وغيرهما من الحقائق المختلفة للجسم انه جسم ذاتي قطائنة في  
يصدق عليها انها جسم ذاتي قطائنة فقط واما اللين مثلا فلا يمكن ان  
لهذا ان لا ان تنوع بالفصل ولا يوجد في الخارج لونه وشي آخر غير  
يحصل منها البياض كما يوجد في الخارج جسمية وهي اخرى غير الجسمية  
الا انها حاصلات منهما فقد تبين ان الجسم تلحقه علل في الوجود تجعل  
هذا الجسم شيئا من ذلك الجسم في لذهن فقط واما البرهان  
الثاني فهو ان تحرك جسم الجسم عن ذاته لما امكن توهم امر غيره  
بطلان حركته وان كان ذلك هو السكون في جهة واحدة وهو المطلوب بالحي  
مطلوب كان بطلا التناظر في حق بطلان المقدس منهم من قر هذا البرهان  
هكذا لو تحرك جسم ما بجهد جسمية فلم يكن له في حركته مطلوب  
اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها الا ان حيز النجى في حالته  
الوجهات مختلفة وهو لا يستحالة والتاليون جيل الترجيم بداهة  
وهو ايضا محال وان كان له مطلوب حيز سكوني لا يمكن المطلوب  
بالطبع متروكا بالطبع التالي بطرحه لا يكون متحركا لذاته لا متناعا  
لذاته



[illegible][illegible]

الاشياء من السواد غير متصور كما ان نقيا اشياء فلا اتحاد وكذا ان اشياء  
او اشق احد ما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد انضمام آخر  
بل بانعدام ذات الاول حصول سواد آخر اشده منه وهما مجتمعة <sup>في</sup> مكان  
مع وقوع الحركة في مقل هذا التذكير يلزم ان لا يتحقق حركته في مقل  
لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت <sup>في</sup> افراد موجبة  
بالفعل وليس كذلك لانهم متوالي الآت وانحصار ما يشاهد من الموجبة  
للمتتمة بين حاجتيه <sup>في</sup> وجوب ذلك لا <sup>في</sup> فرد وان لم تكن موجبة متممة بالفعل لكنها  
موجبة بالقوة القوية من الفعل عجزان اي ان فرض لو انقطعت الحركة في  
تلبس المتحرك بفرد فخصوص من تلك الافراد في ذلك هذا بان يلزم ان لا يكون  
للمتحر <sup>في</sup> زمان الحركة مكان بالفعل ولا للتحرك الكثرة <sup>في</sup> بالفعل وهو  
ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة  
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حاله يبرزه افع القوي <sup>في</sup> مضمون  
الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخرج من تلك الاعراض التوسطية فيها  
واما انه لا يخرج من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرها عليه بالبرهان  
ربما اقتضه خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الابن

من السواد غير متصور كما ان نقيا اشياء فلا اتحاد وكذا ان اشياء او اشق احد ما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد انضمام آخر بل بانعدام ذات الاول حصول سواد آخر اشده منه وهما مجتمعة في مكان مع وقوع الحركة في مقل هذا التذكير يلزم ان لا يتحقق حركته في مقل لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت في افراد موجبة بالفعل وليس كذلك لانهم متوالي الآت وانحصار ما يشاهد من الموجبة للمتتمة بين حاجتيه في وجوب ذلك لا في فرد وان لم تكن موجبة متممة بالفعل لكنها موجبة بالقوة القوية من الفعل عجزان اي ان فرض لو انقطعت الحركة في تلبس المتحرك بفرد فخصوص من تلك الافراد في ذلك هذا بان يلزم ان لا يكون للمتحر في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للتحرك الكثرة في بالفعل وهو ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حاله يبرزه افع القوي في مضمون الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخرج من تلك الاعراض التوسطية فيها واما انه لا يخرج من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرها عليه بالبرهان ربما اقتضه خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الابن

من السواد غير متصور كما ان نقيا اشياء فلا اتحاد وكذا ان اشياء او اشق احد ما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد انضمام آخر بل بانعدام ذات الاول حصول سواد آخر اشده منه وهما مجتمعة في مكان مع وقوع الحركة في مقل هذا التذكير يلزم ان لا يتحقق حركته في مقل لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت في افراد موجبة بالفعل وليس كذلك لانهم متوالي الآت وانحصار ما يشاهد من الموجبة للمتتمة بين حاجتيه في وجوب ذلك لا في فرد وان لم تكن موجبة متممة بالفعل لكنها موجبة بالقوة القوية من الفعل عجزان اي ان فرض لو انقطعت الحركة في تلبس المتحرك بفرد فخصوص من تلك الافراد في ذلك هذا بان يلزم ان لا يكون للمتحر في زمان الحركة مكان بالفعل ولا للتحرك الكثرة في بالفعل وهو ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حاله يبرزه افع القوي في مضمون الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخرج من تلك الاعراض التوسطية فيها واما انه لا يخرج من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرها عليه بالبرهان ربما اقتضه خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الابن



۲۰۹  
 ولد سوارکات عین آبی اگر تولا  
 خراب الاول سناست من بقول اصلا  
 اتقانی ان اگر فی ای سوارکات من بقول اصلا  
 ویدخل عند الشیخ ودران ای سوارکات من بقول اصلا  
 علی جود اگر تولا ودران ای سوارکات من بقول اصلا  
 من ان ای سوارکات من بقول اصلا  
 باقیه در ای سوارکات من بقول اصلا  
 کس می آید در ای سوارکات من بقول اصلا  
 بکشد ودر ای سوارکات من بقول اصلا  
 جفتها ودر ای سوارکات من بقول اصلا  
 بنفشه ودر ای سوارکات من بقول اصلا  
 علی باغ ودر ای سوارکات من بقول اصلا  
 ان بقول اصلا  
 ان بقول اصلا

المتساوية في الحد الاسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها الحركة  
 او غيرها ولا ينافي وجه اخذ كونه في الجلسات الملوكوتية ببيان ان المتحرك <sup>د</sup>ام  
 متحركا له باعتبار الحركة الوسطية حاله <sup>اسم كاس</sup> شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة  
 المبدأ والمتنهي هي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لزم <sup>نطاق</sup>الام  
 بين المنقسم غير المنقسم بل ليس لها الا انطباق على الحد المفروض في <sup>نقطة</sup>السا  
 لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الحركة  
 الوسطية يلزم ان ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محققا <sup>ح</sup>يقول  
 الى حد آخر بل اموافاة قد من المسافة تكون بينهما فيلزم طرفة غير متناهية  
 اجزاء غير متناهية تفرض بين الحركتين المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع  
 الحد دمر كركه وجميع المقادير متركه وهذا استدعاء الطرفة حيث يقع  
 في جميع اجزاء المسافة وفي طرفة النقص والمنع والمعارض لها <sup>نقطة</sup>اولا فلا  
 فيما اذا فرض نقطة كراس محروطة مارة على خط من سطح افلاحي <sup>منه نقطة</sup>تلك  
 تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى الخط  
 لانقسامه وعدم انقسامه فكل ذلك حكم الحركة الوسطية بالقياس الى  
 المساواة انايا فلا بد ان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة

[illegible][illegible]

في كل ان فرض من انات مان الحركة لكن لانهم انما موافاة لها في تحريكها  
 فان ملاقاته الغير المنقسم مع المنقسم ان استعمل لان لكن لا يستعمل  
 وهذا كما ان الانطباق لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير لكن لا يطابق  
 الزمانين مما يمكن بل بحق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسعية  
 الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة او الشعلة الحوالة الى  
 المتصل المستقيما والمستديرا فلو لم يكن كمال موافاة الحد ودون اجزاء  
 لم يكن ما يفعله برسم متصل واحد بل شياء غير منقسم متفاد  
 سواء كان المرسوم موجودا عينا او خياليا فقد ظهر هذا كذا ان نضع  
 النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدا عما يجيئ للحركة باعتبار الحركة التوسعية  
 موافاة جميع اجزاء الاشياء وحدوها فموافاة له ليست بيدنا على جوي  
 المرسوم من الحركة بل على وجوب الرسم فيها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر  
 بعضا من الشبه الواضحة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجود  
 الفخلا لها القياس عليها غير هالان كثير من الشكوك الواودة على  
 الجسمين يتبين عليها قباندا فاعلم ان تدفع تلك الشكوك كما وعدنا في  
 الكتاب فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يتحرك الحركة تمامه اذا

هذا هو المطلوب

في كل ان فرض من انات مان الحركة لكن لانهم انما موافاة لها في تحريكها فان ملاقاته الغير المنقسم مع المنقسم ان استعمل لان لكن لا يستعمل وهذا كما ان الانطباق لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير لكن لا يطابق الزمانين مما يمكن بل بحق واما ثالثا فلان نسبة الحركة التوسعية الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة او الشعلة الحوالة الى المتصل المستقيما والمستديرا فلو لم يكن كمال موافاة الحد ودون اجزاء لم يكن ما يفعله برسم متصل واحد بل شياء غير منقسم متفاد سواء كان المرسوم موجودا عينا او خياليا فقد ظهر هذا كذا ان نضع النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدا عما يجيئ للحركة باعتبار الحركة التوسعية موافاة جميع اجزاء الاشياء وحدوها فموافاة له ليست بيدنا على جوي المرسوم من الحركة بل على وجوب الرسم فيها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبه الواضحة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجود الفخلا لها القياس عليها غير هالان كثير من الشكوك الواودة على الجسمين يتبين عليها قباندا فاعلم ان تدفع تلك الشكوك كما وعدنا في الكتاب فمنها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يتحرك الحركة تمامه اذا

اليه فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجوها في الوصول  
 الى المنتهى كذا في كل من الاثرين مسلم ولا يلزم امتناع وجوها مطلقا  
 لان في الخاص يستلزم رفع العام بالحركة بمعد القطع مما تنافي  
 نهايته ان وصول الجسم المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا  
 بالوجه العينة قبل الوصول الى لقاء ولا حال الوصول اليها ثم ولا بعد  
 فلا ينصف بالوجه العينة قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية  
 قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير محاصر وان اردت به من يكون  
 او لا يكونا اختيارا لنفسها موجودة في نفس ذاتها فيقول ان الوصول الى الغاية  
 وطرفها موجود في ذلك لان كل جزء منها في جزء من تلك الزمان فتأمل  
 سيظهر لك ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجبة لزم  
 اتصال الماضي منها بالمستقبل اتصال الموجد بالمعدوم والجواب  
 انه ان اريد بالمعدوم المعدوم في الحال الى الحد المشترك بين  
 والمستقبل فالحركة التي في الماضي ايضا معدوم بهذا المعنى وان  
 المعدوم مطلقا فلا تفرق الحركة المستقبلية معدومة في الزمان  
 فالذي يلزم من اتصال الكائن في الزمان لما بالمعدوم في

في المنتهى كذا في كل من الاثرين مسلم ولا يلزم امتناع وجوها مطلقا  
 لان في الخاص يستلزم رفع العام بالحركة بمعد القطع مما تنافي  
 نهايته ان وصول الجسم المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا  
 بالوجه العينة قبل الوصول الى لقاء ولا حال الوصول اليها ثم ولا بعد  
 فلا ينصف بالوجه العينة قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية  
 قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير محاصر وان اردت به من يكون  
 او لا يكونا اختيارا لنفسها موجودة في نفس ذاتها فيقول ان الوصول الى الغاية  
 وطرفها موجود في ذلك لان كل جزء منها في جزء من تلك الزمان فتأمل  
 سيظهر لك ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجبة لزم  
 اتصال الماضي منها بالمستقبل اتصال الموجد بالمعدوم والجواب  
 انه ان اريد بالمعدوم المعدوم في الحال الى الحد المشترك بين  
 والمستقبل فالحركة التي في الماضي ايضا معدوم بهذا المعنى وان  
 المعدوم مطلقا فلا تفرق الحركة المستقبلية معدومة في الزمان  
 فالذي يلزم من اتصال الكائن في الزمان لما بالمعدوم في

في المنتهى كذا في كل من الاثرين مسلم ولا يلزم امتناع وجوها مطلقا

في المنتهى كذا في كل من الاثرين مسلم ولا يلزم امتناع وجوها مطلقا  
 لان في الخاص يستلزم رفع العام بالحركة بمعد القطع مما تنافي  
 نهايته ان وصول الجسم المنتهى فان قيل الحركة بمعنى القطع لا  
 بالوجه العينة قبل الوصول الى لقاء ولا حال الوصول اليها ثم ولا بعد  
 فلا ينصف بالوجه العينة قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية  
 قبل الوصول اليها فالترديد المذكور غير محاصر وان اردت به من يكون  
 او لا يكونا اختيارا لنفسها موجودة في نفس ذاتها فيقول ان الوصول الى الغاية  
 وطرفها موجود في ذلك لان كل جزء منها في جزء من تلك الزمان فتأمل  
 سيظهر لك ومنها انه لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجبة لزم  
 اتصال الماضي منها بالمستقبل اتصال الموجد بالمعدوم والجواب  
 انه ان اريد بالمعدوم المعدوم في الحال الى الحد المشترك بين  
 والمستقبل فالحركة التي في الماضي ايضا معدوم بهذا المعنى وان  
 المعدوم مطلقا فلا تفرق الحركة المستقبلية معدومة في الزمان  
 فالذي يلزم من اتصال الكائن في الزمان لما بالمعدوم في

الماضي في الزمان المستقبلي بحيث يحصل منها موجي متصل واحد شخصي  
متحقق في مجموع الزمانين ولا يستلزم فيه بل هو عي المسمى ومنها  
ان الماضي من الحركة لو كان موجداً فاما ان يرد ان وجهه مقدار  
لوصف الماضي فيلزم ان يكون موجداً او معدداً اذ لا معنى للماضي  
الاقتضاء وان كان مقداراً لوصف الحضور ثم زال لوجوه برهاني  
فيلزم ان يكون موجداً في آن فاما لا يكون موجداً في آن لا يكون موجداً  
في الماضي على قياس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من  
الحركة موضوع بوصف لا اقتضاء بالقياس الى الآن كما في نفس الزمان  
الماضي لا بحسب واقع مطلقاً فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا  
عنه الآن الوجود المطلق فاما انما يكون طرفاً لسلسلة موجدة فيلزم  
لحكمه بسلب مطلق الوجود ولا عياز وبين المعنيين في بعيد وكذا القبول  
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالتمس وهو ازيد مقدراً لجمه بسبب  
اتصال جسم آخر على حبه يكون للزيادة ما لخلقها لا حصل ما لخلق اجزاء  
الجميع الا قطاراً على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ان اجزاء  
مقدراً لجمه شامل للخلق فنجزم بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وقولنا

الماضي في الزمان المستقبلي بحيث يحصل منها موجي متصل واحد شخصي  
متحقق في مجموع الزمانين ولا يستلزم فيه بل هو عي المسمى ومنها  
ان الماضي من الحركة لو كان موجداً فاما ان يرد ان وجهه مقدار  
لوصف الماضي فيلزم ان يكون موجداً او معدداً اذ لا معنى للماضي  
الاقتضاء وان كان مقداراً لوصف الحضور ثم زال لوجوه برهاني  
فيلزم ان يكون موجداً في آن فاما لا يكون موجداً في آن لا يكون موجداً  
في الماضي على قياس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من  
الحركة موضوع بوصف لا اقتضاء بالقياس الى الآن كما في نفس الزمان  
الماضي لا بحسب واقع مطلقاً فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا  
عنه الآن الوجود المطلق فاما انما يكون طرفاً لسلسلة موجدة فيلزم  
لحكمه بسلب مطلق الوجود ولا عياز وبين المعنيين في بعيد وكذا القبول  
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالتمس وهو ازيد مقدراً لجمه بسبب  
اتصال جسم آخر على حبه يكون للزيادة ما لخلقها لا حصل ما لخلق اجزاء  
الجميع الا قطاراً على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ان اجزاء  
مقدراً لجمه شامل للخلق فنجزم بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وقولنا

الماضي في الزمان المستقبلي بحيث يحصل منها موجي متصل واحد شخصي  
متحقق في مجموع الزمانين ولا يستلزم فيه بل هو عي المسمى ومنها  
ان الماضي من الحركة لو كان موجداً فاما ان يرد ان وجهه مقدار  
لوصف الماضي فيلزم ان يكون موجداً او معدداً اذ لا معنى للماضي  
الاقتضاء وان كان مقداراً لوصف الحضور ثم زال لوجوه برهاني  
فيلزم ان يكون موجداً في آن فاما لا يكون موجداً في آن لا يكون موجداً  
في الماضي على قياس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من  
الحركة موضوع بوصف لا اقتضاء بالقياس الى الآن كما في نفس الزمان  
الماضي لا بحسب واقع مطلقاً فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا  
عنه الآن الوجود المطلق فاما انما يكون طرفاً لسلسلة موجدة فيلزم  
لحكمه بسلب مطلق الوجود ولا عياز وبين المعنيين في بعيد وكذا القبول  
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالتمس وهو ازيد مقدراً لجمه بسبب  
اتصال جسم آخر على حبه يكون للزيادة ما لخلقها لا حصل ما لخلق اجزاء  
الجميع الا قطاراً على نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ان اجزاء  
مقدراً لجمه شامل للخلق فنجزم بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وقولنا

على وجه يكون للزئادة مدا خلتي الأصل يخرج الأجزاء الحاصلة  
للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطح الخارج بقولنا من جهة أخرى إلى الجسم  
خارج الجسم في العرض والعرض بقولنا على نسبة طبيعة خرج الجسم  
الأقطار والذبول عكسه هو تناقض هذا الجسم بسبب اتصال بعض أجزاء  
عن جميع أقطاره على التماسك في سن الشفوخة وعليك بمقايضة قيو  
على قبول التثنية وهذا بحث مشهور تقريه أن التماسك إما أن يكون في شيء تاماً  
أو لا يكون فإن كان فهو إما أن تكون الصورة فقط أو المادة فقط أو مجموع  
لما الأول فهو محال لأن الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لا  
انتقال الصورة وإما الثاني فلا يخرج أن إما أن يكون الثابت كل المادة  
أو الثابت بعض ذلك كان متناهياً حصل التغير إنما يقع في الزائد الأول بطر  
لأنه دائماً متصل به شيء ويفصل عنه الآخر والجسم غير باق مع الفصل  
والموصل وكذا الثاني لأن الغذاء إذا اتصل به شيء فاصار الكل  
واحدًا والطبيعة واحدة متغيراً أن يحكم على بعض الأجزاء بالثبات والبقاء  
وعلى بعض آخر مجوز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية فلم  
يتصل ولم يتحد معاً لو اختلفا غذاءً ولا ساقيةً وإما الثالث فهو أن يكون

القطار والذبول عكسه هو تناقض هذا الجسم بسبب اتصال بعض أجزاء  
عن جميع أقطاره على التماسك في سن الشفوخة وعليك بمقايضة قيو  
على قبول التثنية وهذا بحث مشهور تقريه أن التماسك إما أن يكون في شيء تاماً  
أو لا يكون فإن كان فهو إما أن تكون الصورة فقط أو المادة فقط أو مجموع  
لما الأول فهو محال لأن الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لا  
انتقال الصورة وإما الثاني فلا يخرج أن إما أن يكون الثابت كل المادة  
أو الثابت بعض ذلك كان متناهياً حصل التغير إنما يقع في الزائد الأول بطر

النسب والذبول عكسه هو تناقض هذا الجسم بسبب اتصال بعض أجزاء  
عن جميع أقطاره على التماسك في سن الشفوخة وعليك بمقايضة قيو  
على قبول التثنية وهذا بحث مشهور تقريه أن التماسك إما أن يكون في شيء تاماً  
أو لا يكون فإن كان فهو إما أن تكون الصورة فقط أو المادة فقط أو مجموع  
لما الأول فهو محال لأن الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لا  
انتقال الصورة وإما الثاني فلا يخرج أن إما أن يكون الثابت كل المادة  
أو الثابت بعض ذلك كان متناهياً حصل التغير إنما يقع في الزائد الأول بطر

القطار والذبول عكسه هو تناقض هذا الجسم بسبب اتصال بعض أجزاء  
عن جميع أقطاره على التماسك في سن الشفوخة وعليك بمقايضة قيو  
على قبول التثنية وهذا بحث مشهور تقريه أن التماسك إما أن يكون في شيء تاماً  
أو لا يكون فإن كان فهو إما أن تكون الصورة فقط أو المادة فقط أو مجموع  
لما الأول فهو محال لأن الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لا  
انتقال الصورة وإما الثاني فلا يخرج أن إما أن يكون الثابت كل المادة  
أو الثابت بعض ذلك كان متناهياً حصل التغير إنما يقع في الزائد الأول بطر

المادة والصورة اذا لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية  
لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن شي ثابت فلا تحقق حركة  
اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحقق كيف زمان حركة النمو منقسم  
غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي كوفي هذا  
الحركة فاذن يلزم ان يكون هنالك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان وهي  
وهو ويمكن ان يجاب عن بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة  
المحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب الظهور  
تلك الصورة فالتحريك في النمو الذي بول هو اجزاء اصلية مع الصورة  
النوعية واما قولك ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصالا لا حصل  
وتشبهت بطبيعتها لم يكن البعض بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل  
فجوابه ان اصل ما يتميز عن الزيادة في الاستحكاك والقوة هو ما في الصورة  
النوعية مبداء لا متناه في الزيادة وتحليلها فصيحة الزيادة اربع  
النقصانات كل لصفاء المتعاقبة على تلك الاصل ويبدأ ذلك ما يول العلم  
الشبه الرئيس في طبعا الشفاء من لبا في النامي بعض المادة لا نوع  
وان النوع هو النامي بمعنى الزيادة في مقدار خلقه بسبب تلك المادة

المادة والصورة اذا لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية  
لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن شي ثابت فلا تحقق حركة  
اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحقق كيف زمان حركة النمو منقسم  
غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي كوفي هذا  
الحركة فاذن يلزم ان يكون هنالك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان وهي  
وهو ويمكن ان يجاب عن بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة  
المحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب الظهور  
تلك الصورة فالتحريك في النمو الذي بول هو اجزاء اصلية مع الصورة  
النوعية واما قولك ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصالا لا حصل  
وتشبهت بطبيعتها لم يكن البعض بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل  
فجوابه ان اصل ما يتميز عن الزيادة في الاستحكاك والقوة هو ما في الصورة  
النوعية مبداء لا متناه في الزيادة وتحليلها فصيحة الزيادة اربع  
النقصانات كل لصفاء المتعاقبة على تلك الاصل ويبدأ ذلك ما يول العلم  
الشبه الرئيس في طبعا الشفاء من لبا في النامي بعض المادة لا نوع  
وان النوع هو النامي بمعنى الزيادة في مقدار خلقه بسبب تلك المادة

المادة والصورة اذا لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية  
لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن شي ثابت فلا تحقق حركة  
اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحقق كيف زمان حركة النمو منقسم  
غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي كوفي هذا  
الحركة فاذن يلزم ان يكون هنالك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان وهي  
وهو ويمكن ان يجاب عن بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة  
المحافظ للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب الظهور  
تلك الصورة فالتحريك في النمو الذي بول هو اجزاء اصلية مع الصورة  
النوعية واما قولك ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصالا لا حصل  
وتشبهت بطبيعتها لم يكن البعض بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل  
فجوابه ان اصل ما يتميز عن الزيادة في الاستحكاك والقوة هو ما في الصورة  
النوعية مبداء لا متناه في الزيادة وتحليلها فصيحة الزيادة اربع  
النقصانات كل لصفاء المتعاقبة على تلك الاصل ويبدأ ذلك ما يول العلم  
الشبه الرئيس في طبعا الشفاء من لبا في النامي بعض المادة لا نوع  
وان النوع هو النامي بمعنى الزيادة في مقدار خلقه بسبب تلك المادة

ولا المقدار فان المادة الباقية لم يزد مقدارها بل تضاعفها ماد  
اخرى صلب مجموع اعظمها كان ولا اغنى اني اثبتا فقط واعترض  
الحق والادوات في شرح الهياكل بان هذا نصريح بنفي الحركة اليك  
النمو حقيقة ضرورية تبدل الموضوع بزوال شخص واحد واخر  
مع بقاء النوع اقول لعل الشبهة ارا من النوع من لصلوة الصوة النوعية  
شخصا ويكون مراد من النوع هو المتنوع على طريقة المسائل المشهورة  
لا يبق المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم الفاعلة لذلك  
رايهم فكيف يكون شئ واحد قابلا وفاعلا كما تقول هي كمن  
ذاتها متحركة حيث انما هي بعض المادة ولا فسادا لا خلافا الحثيث  
بهي كروها انما هي الحركة في النمو والذباينا في قولهم تبدل  
حيث الادوات اثباتك لنفسه غير جربة قد انكروا المطارحة الحركة  
واستدل على نفي النمو والذباينا بان لنموها تحلل بعض الاجزاء  
الجسم وللأجزاء اولية مقدار باقي مجاله قد انضم لمقدار الاجزاء  
فليس هو زيادة في مقدار جسم واحد أصلا بل انضمام مقدار جسم  
اخر وتبدل الذباينا انما هو تحلل بعض اجزاء الجسم وانضمام

والنمو حقيقة ضرورية تبدل الموضوع بزوال شخص واحد واخر مع بقاء النوع اقول لعل الشبهة ارا من النوع من لصلوة الصوة النوعية شخصا ويكون مراد من النوع هو المتنوع على طريقة المسائل المشهورة لا يبق المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم الفاعلة لذلك رايهم فكيف يكون شئ واحد قابلا وفاعلا كما تقول هي كمن ذاتها متحركة حيث انما هي بعض المادة ولا فسادا لا خلافا الحثيث بهي كروها انما هي الحركة في النمو والذباينا في قولهم تبدل حيث الادوات اثباتك لنفسه غير جربة قد انكروا المطارحة الحركة واستدل على نفي النمو والذباينا بان لنموها تحلل بعض الاجزاء الجسم وللأجزاء اولية مقدار باقي مجاله قد انضم لمقدار الاجزاء فليس هو زيادة في مقدار جسم واحد أصلا بل انضمام مقدار جسم اخر وتبدل الذباينا انما هو تحلل بعض اجزاء الجسم وانضمام

والنمو حقيقة ضرورية تبدل الموضوع بزوال شخص واحد واخر مع بقاء النوع اقول لعل الشبهة ارا من النوع من لصلوة الصوة النوعية شخصا ويكون مراد من النوع هو المتنوع على طريقة المسائل المشهورة لا يبق المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم الفاعلة لذلك رايهم فكيف يكون شئ واحد قابلا وفاعلا كما تقول هي كمن ذاتها متحركة حيث انما هي بعض المادة ولا فسادا لا خلافا الحثيث بهي كروها انما هي الحركة في النمو والذباينا في قولهم تبدل حيث الادوات اثباتك لنفسه غير جربة قد انكروا المطارحة الحركة واستدل على نفي النمو والذباينا بان لنموها تحلل بعض الاجزاء الجسم وللأجزاء اولية مقدار باقي مجاله قد انضم لمقدار الاجزاء فليس هو زيادة في مقدار جسم واحد أصلا بل انضمام مقدار جسم اخر وتبدل الذباينا انما هو تحلل بعض اجزاء الجسم وانضمام

في بقص مقدر رجب واحد بالاجزاء ثمانية اقية على مقدارها  
 وانما انفصل عما جزم اخذ له فلا يخرج له في ما عن حركة بعض اجزاء  
 الخارجة الى اجزاء الجسم اتصال حركة بعض اجزاء الجسم الخارجة بالاجزاء  
 في الذات حركة اينية وبالعرض كد كية واجاب عن الكاتب في شرح  
 المخصص بان لا شك ان الاجزاء الاصلية لا ترتب عليها القو على ما كانت عليه  
 قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الوائدة في ذاتها وتبنيها بها في ذاتي  
 الذيل نقصت على ان هذا مسكبة وقد حاكم السيد الشرح  
 حواشي شرح حكم العيون في المتعوض والحجيج بقوله ان اتصال الوائدة  
 المداخلة بالاصلية بحيث يصير مجموع متصلا واحدا ونفسه كما قاله  
 والا فانه كما قاله المولى قال الحق الذي ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا  
 وكذا الجزء الغدائي ضرورة كونهما من جنس واحد وبقائه في البساق المتزججا  
 كما قرره في موصو فليس يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه على تقدير  
 التزل فلا بد من ان يندمج المنفصل ويختلج جسم آخر متصلا كالحق  
 فينعد الجسم بالنمو لشيء جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لبقاء الحركة المكتسبة  
 لتبدل الموضع ولان لا يكون متصلا بنفسه المداخلة لتناقل الحركة

في بقص مقدر رجب واحد بالاجزاء ثمانية اقية على مقدارها  
 وانما انفصل عما جزم اخذ له فلا يخرج له في ما عن حركة بعض اجزاء  
 الخارجة الى اجزاء الجسم اتصال حركة بعض اجزاء الجسم الخارجة بالاجزاء  
 في الذات حركة اينية وبالعرض كد كية واجاب عن الكاتب في شرح  
 المخصص بان لا شك ان الاجزاء الاصلية لا ترتب عليها القو على ما كانت عليه  
 قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الوائدة في ذاتها وتبنيها بها في ذاتي  
 الذيل نقصت على ان هذا مسكبة وقد حاكم السيد الشرح  
 حواشي شرح حكم العيون في المتعوض والحجيج بقوله ان اتصال الوائدة  
 المداخلة بالاصلية بحيث يصير مجموع متصلا واحدا ونفسه كما قاله  
 والا فانه كما قاله المولى قال الحق الذي ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا  
 وكذا الجزء الغدائي ضرورة كونهما من جنس واحد وبقائه في البساق المتزججا  
 كما قرره في موصو فليس يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه على تقدير  
 التزل فلا بد من ان يندمج المنفصل ويختلج جسم آخر متصلا كالحق  
 فينعد الجسم بالنمو لشيء جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لبقاء الحركة المكتسبة  
 لتبدل الموضع ولان لا يكون متصلا بنفسه المداخلة لتناقل الحركة

في بقص مقدر رجب واحد بالاجزاء ثمانية اقية على مقدارها  
 وانما انفصل عما جزم اخذ له فلا يخرج له في ما عن حركة بعض اجزاء  
 الخارجة الى اجزاء الجسم اتصال حركة بعض اجزاء الجسم الخارجة بالاجزاء  
 في الذات حركة اينية وبالعرض كد كية واجاب عن الكاتب في شرح  
 المخصص بان لا شك ان الاجزاء الاصلية لا ترتب عليها القو على ما كانت عليه  
 قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الوائدة في ذاتها وتبنيها بها في ذاتي  
 الذيل نقصت على ان هذا مسكبة وقد حاكم السيد الشرح  
 حواشي شرح حكم العيون في المتعوض والحجيج بقوله ان اتصال الوائدة  
 المداخلة بالاصلية بحيث يصير مجموع متصلا واحدا ونفسه كما قاله  
 والا فانه كما قاله المولى قال الحق الذي ان الجسم النامي ليس متصلا واحدا  
 وكذا الجزء الغدائي ضرورة كونهما من جنس واحد وبقائه في البساق المتزججا  
 كما قرره في موصو فليس يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه على تقدير  
 التزل فلا بد من ان يندمج المنفصل ويختلج جسم آخر متصلا كالحق  
 فينعد الجسم بالنمو لشيء جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لبقاء الحركة المكتسبة  
 لتبدل الموضع ولان لا يكون متصلا بنفسه المداخلة لتناقل الحركة

في الكثرة انه لم يركب قدام اجزاء اصلا اذ للقدار الزائد قائم  
بمجموع اجزاء الجديدة والقديمة انتهى عبارة نقول ان بقوله هذا  
ههنا بمعنى صدرية الجسم جسم واحد طبيعيا منقسم الى اجزاء  
مقدارية متشابهة للماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا  
من اجزاء اخر متباينة الماهية والعجوة فالتصال بهذا المعنى يمكن  
يتحقق بين الغذاء ولتقيد بعد فعل الغاذية وصير وتبينها بالمقيد  
والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء هامة متحدة للماهية  
والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركب اجزاء اجساما متحققة  
بهذا المعنى يد الجسم لا يوجب لعدمها وانما يوجب للاتصال  
بالمعنى اخر وقال العلامة القوشجي في شرح المتحركات نمو للذبول  
كمية موضوعها باق بعينه فانما زيد الطفل بعينه يد الشاوان عظمت  
كذا زيد الشاوان بعينه زيد الشيخ وان تقصرت جنة والسر في ذلك ان العظم  
الصغير في مقدارهما وهو ليس من شخصها هو كذلك الحال في السمن والظفر  
في ان موضوعهما شخص واحد قلنا شنع عليه كل من نظر في كراهية  
بقوله انما العظم هو بعينه يد الشاوان نفسهما المتحركة واحدا فسم الكثرة

في الكثرة انه لم يركب قدام اجزاء اصلا اذ للقدار الزائد قائم  
بمجموع اجزاء الجديدة والقديمة انتهى عبارة نقول ان بقوله هذا  
ههنا بمعنى صدرية الجسم جسم واحد طبيعيا منقسم الى اجزاء  
مقدارية متشابهة للماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا  
من اجزاء اخر متباينة الماهية والعجوة فالتصال بهذا المعنى يمكن  
يتحقق بين الغذاء ولتقيد بعد فعل الغاذية وصير وتبينها بالمقيد  
والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء هامة متحدة للماهية  
والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركب اجزاء اجساما متحققة  
بهذا المعنى يد الجسم لا يوجب لعدمها وانما يوجب للاتصال  
بالمعنى اخر وقال العلامة القوشجي في شرح المتحركات نمو للذبول  
كمية موضوعها باق بعينه فانما زيد الطفل بعينه يد الشاوان عظمت  
كذا زيد الشاوان بعينه زيد الشيخ وان تقصرت جنة والسر في ذلك ان العظم  
الصغير في مقدارهما وهو ليس من شخصها هو كذلك الحال في السمن والظفر  
في ان موضوعهما شخص واحد قلنا شنع عليه كل من نظر في كراهية  
بقوله انما العظم هو بعينه يد الشاوان نفسهما المتحركة واحدا فسم الكثرة

في الكثرة انه لم يركب قدام اجزاء اصلا اذ للقدار الزائد قائم  
بمجموع اجزاء الجديدة والقديمة انتهى عبارة نقول ان بقوله هذا  
ههنا بمعنى صدرية الجسم جسم واحد طبيعيا منقسم الى اجزاء  
مقدارية متشابهة للماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا  
من اجزاء اخر متباينة الماهية والعجوة فالتصال بهذا المعنى يمكن  
يتحقق بين الغذاء ولتقيد بعد فعل الغاذية وصير وتبينها بالمقيد  
والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء هامة متحدة للماهية  
والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركب اجزاء اجساما متحققة  
بهذا المعنى يد الجسم لا يوجب لعدمها وانما يوجب للاتصال  
بالمعنى اخر وقال العلامة القوشجي في شرح المتحركات نمو للذبول  
كمية موضوعها باق بعينه فانما زيد الطفل بعينه يد الشاوان عظمت  
كذا زيد الشاوان بعينه زيد الشيخ وان تقصرت جنة والسر في ذلك ان العظم  
الصغير في مقدارهما وهو ليس من شخصها هو كذلك الحال في السمن والظفر  
في ان موضوعهما شخص واحد قلنا شنع عليه كل من نظر في كراهية  
بقوله انما العظم هو بعينه يد الشاوان نفسهما المتحركة واحدا فسم الكثرة

ان الجسم قد يتغير في الكمية وان رطله يتبدل البدن بعينه  
 البدن فكم كيف تبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الي ما بقى اكثر من الاول  
 ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم  
 الذي يكون جنسا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد شترنا  
 قبل هذا ونشخص المجموع مجتبه هو المجموع وكذا وحدته العدة  
 محفوظا بتخص النفس ووحدها اذا صدق على المجموع بالذات  
 عليه متكلمه واذا كان محفوظا لوحدة الشخصية متزايدا لكونه متنا  
 فيصد عليه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع  
 افراد المقولة عليه لا يوق لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقوله  
 قار بناء على ما هو المحتم ان تصان الموضوع بغير ما يتي تديجي ما يتي  
 في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار مخصصا في زمانه  
 يظهر كل ما هم لا يخصصا ولا يقول مرادهم الغي الملقا يكون غير  
 مجتمع جزا واحد ونا وبقاء معا لا محال فكل فقط والكم الذي يتحرك  
 الجسم وان كان تدثر الحد ولكنه ثابت لبقاء كذا الزاوية الحادثة  
 مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما ان سطح الجسم التعليمي

في ان الجسم قد يتغير في الكمية وان رطله يتبدل البدن بعينه  
 البدن فكم كيف تبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الي ما بقى اكثر من الاول  
 ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم  
 الذي يكون جنسا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد شترنا  
 قبل هذا ونشخص المجموع مجتبه هو المجموع وكذا وحدته العدة  
 محفوظا بتخص النفس ووحدها اذا صدق على المجموع بالذات  
 عليه متكلمه واذا كان محفوظا لوحدة الشخصية متزايدا لكونه متنا  
 فيصد عليه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع  
 افراد المقولة عليه لا يوق لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقوله  
 قار بناء على ما هو المحتم ان تصان الموضوع بغير ما يتي تديجي ما يتي  
 في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار مخصصا في زمانه  
 يظهر كل ما هم لا يخصصا ولا يقول مرادهم الغي الملقا يكون غير  
 مجتمع جزا واحد ونا وبقاء معا لا محال فكل فقط والكم الذي يتحرك  
 الجسم وان كان تدثر الحد ولكنه ثابت لبقاء كذا الزاوية الحادثة  
 مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما ان سطح الجسم التعليمي

ان الجسم قد يتغير في الكمية وان رطله يتبدل البدن بعينه  
 البدن فكم كيف تبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الي ما بقى اكثر من الاول  
 ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق عليه الجسم  
 الذي يكون جنسا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد شترنا  
 قبل هذا ونشخص المجموع مجتبه هو المجموع وكذا وحدته العدة  
 محفوظا بتخص النفس ووحدها اذا صدق على المجموع بالذات  
 عليه متكلمه واذا كان محفوظا لوحدة الشخصية متزايدا لكونه متنا  
 فيصد عليه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع  
 افراد المقولة عليه لا يوق لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقوله  
 قار بناء على ما هو المحتم ان تصان الموضوع بغير ما يتي تديجي ما يتي  
 في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار مخصصا في زمانه  
 يظهر كل ما هم لا يخصصا ولا يقول مرادهم الغي الملقا يكون غير  
 مجتمع جزا واحد ونا وبقاء معا لا محال فكل فقط والكم الذي يتحرك  
 الجسم وان كان تدثر الحد ولكنه ثابت لبقاء كذا الزاوية الحادثة  
 مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما ان سطح الجسم التعليمي

[illegible]



بلذات الأخرى بتعريف كالكرة المدحرجة والشخص القائم إذا صا قاعاً  
فلا ينشقق طرحة بالثاني كما هو في غير ذلك من كل ما دخل في  
كمارعه صا الحواشي بل لنشقق صا هذه المثل من غير هذه الحركة لنشقق  
الاشتبا بينها وبين غيرها وأعلم أن الجوهر لا يقع فيه حركة ولا لكلا لا تنفك  
أما من ينشقق من شخص آخر من نوع إلى نوع آخر فإن كل فالقيد  
الصورة الجوهرية في ذاتها بل إنما تعتبر في عارض فيكون استصحاباً لا كوناً وكان  
الثاني ففي كل أن يتحقق جوهراً آخر لا متناع تحقق اتصالاً أو حدين من صفاتها  
بما لا يكون بين جوهروها من أنواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا  
محال وهذا بخلاف الكيف فانه ما يقبل الاستدارة والنقص فيمكن جوهراً  
واحدة مستمرة من مبدأ زوال الحركة إلى متنها لا يكون له جزئ ولا حد لا في  
وهذا يتصور في الحان بالنسبة المحل الذي يتصور في فلا يكون للصورة  
إلى المادة فالكون النفس لا يكون بحركة والبوا من مقولات العجز  
الأبصار ما لا صا فانها ان كانت عارضة لم تقو تقع فيها الحركة في  
متحركة بتبعيتها ولا فلا فالأما إذا تحرك في السحق فقد انتقل من  
الأصغر إلى العكس على التدرج بالتبعية فكذلك الانتقال من الأعلى إلى الأسفل

بالذات الأولى الأخرى بتعريف كالكرة المدحرجة والشخص القائم إذا صا قاعاً  
فلا ينشقق طرحة بالثاني كما هو في غير ذلك من كل ما دخل في  
كمارعه صا الحواشي بل لنشقق صا هذه المثل من غير هذه الحركة لنشقق  
الاشتبا بينها وبين غيرها وأعلم أن الجوهر لا يقع فيه حركة ولا لكلا لا تنفك  
أما من ينشقق من شخص آخر من نوع إلى نوع آخر فإن كل فالقيد  
الصورة الجوهرية في ذاتها بل إنما تعتبر في عارض فيكون استصحاباً لا كوناً وكان  
الثاني ففي كل أن يتحقق جوهراً آخر لا متناع تحقق اتصالاً أو حدين من صفاتها  
بما لا يكون بين جوهروها من أنواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا  
محال وهذا بخلاف الكيف فانه ما يقبل الاستدارة والنقص فيمكن جوهراً  
واحدة مستمرة من مبدأ زوال الحركة إلى متنها لا يكون له جزئ ولا حد لا في  
وهذا يتصور في الحان بالنسبة المحل الذي يتصور في فلا يكون للصورة  
إلى المادة فالكون النفس لا يكون بحركة والبوا من مقولات العجز  
الأبصار ما لا صا فانها ان كانت عارضة لم تقو تقع فيها الحركة في  
متحركة بتبعيتها ولا فلا فالأما إذا تحرك في السحق فقد انتقل من  
الأصغر إلى العكس على التدرج بالتبعية فكذلك الانتقال من الأعلى إلى الأسفل



من كان حركة سببية في غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى شهر فاعلم ان هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ ثبت في مقولتنا السدج وعلى الاستقراء فافهما التاثير والتاثر على وجه الجسد ولا اتصال حكم المستامر حيث انه متساك فلو تحرك جسم المسافر من تلك الحسية يدوم ان يكون انتقاله من شهر الى شهر او من ميل الى ميل فاعلم بالبيان ان المذكور ذكرنا ظاهر تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفايش ان يكون انتقال مقولة متى فاعلم ان انتقاله من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة واحدة ان كل حركة باعتبار المترك فهي ذاتية او عرضية ولا فرق بينهما كما ان تكون موجودة في المتحرك مرجحة بانه متحرك او لا تكون موجودة في الحسية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي طبيعية قوية او ارادية لان القوة المحركة الوجود في المتحرك بما هو متحرك اذ لا يكون باعتبار كونها مستفاد من خارج اى هو باين المتحرك في كونه الحسية وان لم يكن مستفاد من خارج فاما ان يكون لها شعور او يكون ان لها شعور الحركة الارادية سواء كانت على وجه واحد كما في كونه فلاك او على وجهين كما في الحيوان والاشجار والاشجار على وجه الطبيعة كانت على وجه الحكم والعناصر

من كان حركة سببية في غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى شهر فاعلم ان هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ ثبت في مقولتنا السدج وعلى الاستقراء فافهما التاثير والتاثر على وجه الجسد ولا اتصال حكم المستامر حيث انه متساك فلو تحرك جسم المسافر من تلك الحسية يدوم ان يكون انتقاله من شهر الى شهر او من ميل الى ميل فاعلم بالبيان ان المذكور ذكرنا ظاهر تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفايش ان يكون انتقال مقولة متى فاعلم ان انتقاله من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة واحدة ان كل حركة باعتبار المترك فهي ذاتية او عرضية ولا فرق بينهما كما ان تكون موجودة في المتحرك مرجحة بانه متحرك او لا تكون موجودة في الحسية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي طبيعية قوية او ارادية لان القوة المحركة الوجود في المتحرك بما هو متحرك اذ لا يكون باعتبار كونها مستفاد من خارج اى هو باين المتحرك في كونه الحسية وان لم يكن مستفاد من خارج فاما ان يكون لها شعور او يكون ان لها شعور الحركة الارادية سواء كانت على وجه واحد كما في كونه فلاك او على وجهين كما في الحيوان والاشجار والاشجار على وجه الطبيعة كانت على وجه الحكم والعناصر

من كان حركة سببية في غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى شهر فاعلم ان هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ ثبت في مقولتنا السدج وعلى الاستقراء فافهما التاثير والتاثر على وجه الجسد ولا اتصال حكم المستامر حيث انه متساك فلو تحرك جسم المسافر من تلك الحسية يدوم ان يكون انتقاله من شهر الى شهر او من ميل الى ميل فاعلم بالبيان ان المذكور ذكرنا ظاهر تحقيق كلام الشيخ حيث قال في الشفايش ان يكون انتقال مقولة متى فاعلم ان انتقاله من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة واحدة ان كل حركة باعتبار المترك فهي ذاتية او عرضية ولا فرق بينهما كما ان تكون موجودة في المتحرك مرجحة بانه متحرك او لا تكون موجودة في الحسية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية فهي طبيعية قوية او ارادية لان القوة المحركة الوجود في المتحرك بما هو متحرك اذ لا يكون باعتبار كونها مستفاد من خارج اى هو باين المتحرك في كونه الحسية وان لم يكن مستفاد من خارج فاما ان يكون لها شعور او يكون ان لها شعور الحركة الارادية سواء كانت على وجه واحد كما في كونه فلاك او على وجهين كما في الحيوان والاشجار والاشجار على وجه الطبيعة كانت على وجه الحكم والعناصر

٢٢٢  
 الفاعل هو الذي ينفذ الفعل على ما يشاء من غير أن يكون له قهر أو إكراه  
 فيكون الفعل تاماً على ما هو عليه في اللغة العربية  
 والفاعل هو الذي ينفذ الفعل على ما يشاء من غير أن يكون له قهر أو إكراه  
 فيكون الفعل تاماً على ما هو عليه في اللغة العربية  
 والفاعل هو الذي ينفذ الفعل على ما يشاء من غير أن يكون له قهر أو إكراه  
 فيكون الفعل تاماً على ما هو عليه في اللغة العربية

لنزول واحد كما في البنانات أن كان مستفاداً من سيجان فمضى الحركة القسرية  
 والفاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسوم لكن مع انضمامه مثل قسمة  
 بأن يكون القاسم على مدة له ولو كان القاسم على الحركة القسرية أو دليل  
 لا ينفع كل منهما بانفكاك وليس كذلك وإنما يناسب المكان الحركة كما امر  
 الله امتداد الحاصل فلا بد أن يكون عليها امر ثابتاً غير متغير أصلاً ولا يفر  
 تحت المعلول عن الزمان وهو محال فالطبيعة إذا كانت على طرف نباتها كما  
 مقتضاً ثابتاً فلم تكن مقتضية للحركة اذ هو متحد في شيئاً ثابتاً والنايت  
 انه لا يكون على التغير كما يتألف في اقتضاها للحركة يجب ان يلحقها ضرب  
 تبدل الاخر الى اخر الحركة حيث ان احداهما حيثية ذاتها وهي تارة  
 بين مبدأ المسألة ونهايتها بهذا الاعتبار ثابتة باقية من الزمان  
 الى الآخرة والثانية حيثية للنسبة التي تدرجها وهي بهذا الاعتبار متغيرة  
 غير ثابتة فللحركة من الحيثية الاولى مستند القوة المحركة وقوة  
 الاخر وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية كما تألف في الكلام استند  
 الى تلك عند بغية الحركة الطبيعية هي ان يكون لها على متحد في احد  
 ثابت في الطبيعة وانما هو متحد وهي الوصل الى احد متحد في مبدأ

[illegible]

متبدلة يكون تلافيا لحوادث حالات غير ملائمة للطبيعة لا تمطر  
فوجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحوادث العن الى الحالة الطبيعية  
لها تنقطع الحركة لا تتقاء احد جزئ علة لها وهي الحالة المتجددة كما  
ان العلة ذات جهتين ثبات جهة تجد تلك المعلل باعتبار التسط  
والقطع التالذات المتقابلة للمقتضى ولقائل ان يقع الكلام في  
تجدد الحالة الغير الطبيعية كالكلية علة تجد اجزاء الحركة لكن  
بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة علة  
اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالة متجددة  
والحركة معدة للحالة على الوجه المستمر الغير الدائر الى ان تغيب الطبيعة  
الحالة الطبيعية وكذا الكل في النفس بالنسبة الى الحركة لا راد مقتضى  
فلا بد من نضام الامر والاداء من هو التصو الى ان يجمع  
على السبق بل التخييل الجزئية المنبثقة عنها لارادات الجزئية  
المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة والحركة  
تجدد الاخرى على وجه الاتصال كغيره في الحركة الطبيعية وينتج على  
انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محض بل انما هو متغير

الطبيعة لا يمكن ان تكون علة للحركة بل هي علة لغيرها  
فوجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحوادث العن الى الحالة الطبيعية  
لها تنقطع الحركة لا تتقاء احد جزئ علة لها وهي الحالة المتجددة كما  
ان العلة ذات جهتين ثبات جهة تجد تلك المعلل باعتبار التسط  
والقطع التالذات المتقابلة للمقتضى ولقائل ان يقع الكلام في  
تجدد الحالة الغير الطبيعية كالكلية علة تجد اجزاء الحركة لكن  
بان الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة علة  
اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالة متجددة  
والحركة معدة للحالة على الوجه المستمر الغير الدائر الى ان تغيب الطبيعة  
الحالة الطبيعية وكذا الكل في النفس بالنسبة الى الحركة لا راد مقتضى  
فلا بد من نضام الامر والاداء من هو التصو الى ان يجمع  
على السبق بل التخييل الجزئية المنبثقة عنها لارادات الجزئية  
المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة والحركة  
تجدد الاخرى على وجه الاتصال كغيره في الحركة الطبيعية وينتج على  
انه كما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محض بل انما هو متغير



[illegible]

۳۰۳

[illegible]

[illegible]

اجزاء الزمان يجب ان يكون انصافهما بالنقد في التاخر لا قبل فتر  
بجزئين يكون احدهما قبل والاخر بعد اما اذا كانا جزئين من اجزاء الزمان  
فلا يلزم ان يكون كل منهما في زمان آخر او النقد في التاخر من العور  
التي تعرض لاجزاء الزمان لذا واتها لا للملاحظة امر آخر معها  
النقد في التاخر هي نفس اجزاء الزمان <sup>من كان النقد في التاخر هي</sup> غير  
فكل جزء من اجزاء الزمان هي نفس القبل والقبلية باعتبار  
ذات لبارك هو نفس الموجود والموجود باعتبار <sup>في ذات</sup> والجزء الممتد  
نفس الفصل ولا انصاف باعتبار <sup>في</sup> ذلك التاخر الزمان والمعية الزمان فان  
اذا كانا جميعا غير جزئين من اجزاء الزمان كان ما به المعية بينهما امثلا  
هو من الزمان اما اذا كان احدهما جزء من ذلك الجزء ما به المعية  
مع ومعية باعتبار <sup>كان</sup> ان قيل فالزمان ان كانا <sup>كان</sup> متقدما وتنشأ <sup>كان</sup>  
كل من المضاف الزمان <sup>فان</sup> فكل ليس مفهوم الزمان في النقد  
التاخر بل هو مقدار يقضي النقد والتاخر لذاته <sup>فان</sup> من مقول الكم  
لذاته يقضيه ان يكون مع <sup>فان</sup> هذا من الصفي لان <sup>فان</sup> لا مغفلة النقد  
كان الوجود لذاته <sup>فان</sup> لكنها لذاتها تقضيه القوة ولا استعداد <sup>فان</sup>

[illegible]

لا لها محصل لا يستلزم حتى تكون من مقولة الاضافة هذا ما ذكره في اللقا  
 وظنه انه يعود الى اشكال عليه بعض تلك الاجزاء لبعض بعينه فان كون  
 بعضها متقدما وبعضها متأخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة التامة  
 لا بد له من امر زائد على ذاتها ليكون سببا لامتيان بعضها عن بعض لا  
 يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها  
 عن بعض بذواتها الشخصية وهوياتها غير صيرين فانه ان جاز هذا لجا  
 ان يقال في كل شيئين من نوع واحد لهما امتازان بذواتهما من دون  
 ميز لاجزاء الزمان اشرك في الماهية والمحل فلا بد من ميز <sup>في</sup> المحل الجوان  
 الزمان متصلا واحدا خارجا لاجزاءها لافعالها لا بالحق بل بالحاجز فلا حاجة  
 لميز خارج لامتاز شي من غير شي واما المحجب والوصف فانه يمتاز بعض جزء  
 عن بعض بالقدم والتاخر والقرب بما يوجد في الوهم مبدأ والبعد  
 ولا يبعدان يمتاز ايضا بنفسه ككيفية في الاجرام السماوية من مقابلاتها  
 ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تتحد فيما بينها <sup>في</sup> المحل الثالث ان المقول  
 من الزمان ما به يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض <sup>في</sup> المقول  
 والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد للمقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى لو

[illegible]

三

لو كان موجودا كان متعلقا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان  
هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تعريضا  
عليه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند حوجه  
فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطه  
وجردنا النظر الى ذاته نعم كان موجودا مع عدم الحوادث وهو لا موجود  
مع وجودها فكانت قبلية تارة ومعدية اخرى قبلية سائر الاشياء  
بمعنى ان لا يكون له وقتا ومصدره في غير الحوادث كما ان كل نقطة ليست لهم كانت حرة فلا  
ومعيتها فاذا كانت هذا النوع من قبلية المعية فيما يستحيل عليه  
الحركة والتغير معلما ان حصول التقدم والتأخر هذا الوجه لا يتوقف على  
وجود الزمان المتعلق بالحركة والحوادث ان نسبة البارى الى جميع الموجودات  
نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية ولا تجد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة  
البارى لقيامها فكلها توجد بالنسبة اليه تعاكرا واحدا ما سداها فلا في  
زمانا واما كما كانتا في زمانه فيعبر عن نسبتته نعم الى المبدأ عابا بالسطر  
وعن نسبتته نعم الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبتته للتغير بعضها  
بعض عتي اما حجة من نعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان  
يلزم من فرضه لذاته امر محرم وكل ما يلزم من فرض عدمه محرم فهو

الاول في ان كان موجودا كان متعلقا بالمادة الجسمانية والحركة والتغير مع ان هذا المعنى يوجد في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تعريضا عليه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند حوجه فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطه وجردنا النظر الى ذاته نعم كان موجودا مع عدم الحوادث وهو لا موجود مع وجودها فكانت قبلية تارة ومعدية اخرى قبلية سائر الاشياء بمعنى ان لا يكون له وقتا ومصدره في غير الحوادث كما ان كل نقطة ليست لهم كانت حرة فلا ومعيتها فاذا كانت هذا النوع من قبلية المعية فيما يستحيل عليه الحركة والتغير معلما ان حصول التقدم والتأخر هذا الوجه لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة والحوادث ان نسبة البارى الى جميع الموجودات نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية ولا تجد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة البارى لقيامها فكلها توجد بالنسبة اليه تعاكرا واحدا ما سداها فلا في زمانا واما كما كانتا في زمانه فيعبر عن نسبتته نعم الى المبدأ عابا بالسطر وعن نسبتته نعم الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبتته للتغير بعضها بعض عتي اما حجة من نعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرضه لذاته امر محرم وكل ما يلزم من فرض عدمه محرم فهو

ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان يلزم من فرضه لذاته امر محرم وكل ما يلزم من فرض عدمه محرم فهو

[illegible]



الزمان متقيماً متحد الذاتة استحالة ان يتعلق وجهه بالفارقات من  
المادة اذ لا تجد دولا سوحي في علم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه جوهرا  
قائما بذاته مفارقات المادة وهم من جعل الزمان جسما هو الفلك اعظم  
لوعلى كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدّمات على تقدير  
لا تتجانس الا ان بعض ما يسمى الزمان يحل في الفلك واما من جعل الزمان  
نفس الحركة فاستدل عليها بمرئى الاول ان الزمان منقضى متحد  
الحركة ايضا كذا في الجواهر اولا فبان المعجبتين في الشك الثاني لا تتجانس  
ولما تانيا فبان الاوسط غير متكرر في التقصير المتحد في الزمان بالذات  
وفي الحركة بالعرض كما هو الجوهري او بالعكس كما هو بعض الشاكر من محله  
بحكمه لا يحسن ما زال كجواب هذا لا يوجب الاتحاد فانها وجوه من المتغايرة  
والفرق بينهما يدفع كونهما واحدا منها ان الزمان قديم في حد الحركة المستمرة  
دون العكس منها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زما  
اسرع من زمانها انه قد يكون حركتا معا ولا يكون زمانا معا ومنها ان  
جزء الزمان زمان جزاء الدرة ليس بدرة ومنها ان الحركة كذا قد تتحد في الزمان  
وما لا اختلاف غير بالاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

الزمان متقيماً متحد الذاتة استحالة ان يتعلق وجهه بالفارقات من  
المادة اذ لا تجد دولا سوحي في علم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه جوهرا  
قائما بذاته مفارقات المادة وهم من جعل الزمان جسما هو الفلك اعظم  
لوعلى كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدّمات على تقدير  
لا تتجانس الا ان بعض ما يسمى الزمان يحل في الفلك واما من جعل الزمان  
نفس الحركة فاستدل عليها بمرئى الاول ان الزمان منقضى متحد  
الحركة ايضا كذا في الجواهر اولا فبان المعجبتين في الشك الثاني لا تتجانس  
ولما تانيا فبان الاوسط غير متكرر في التقصير المتحد في الزمان بالذات  
وفي الحركة بالعرض كما هو الجوهري او بالعكس كما هو بعض الشاكر من محله  
بحكمه لا يحسن ما زال كجواب هذا لا يوجب الاتحاد فانها وجوه من المتغايرة  
والفرق بينهما يدفع كونهما واحدا منها ان الزمان قديم في حد الحركة المستمرة  
دون العكس منها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زما  
اسرع من زمانها انه قد يكون حركتا معا ولا يكون زمانا معا ومنها ان  
جزء الزمان زمان جزاء الدرة ليس بدرة ومنها ان الحركة كذا قد تتحد في الزمان  
وما لا اختلاف غير بالاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

الزمان متقيماً متحد الذاتة استحالة ان يتعلق وجهه بالفارقات من  
المادة اذ لا تجد دولا سوحي في علم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه جوهرا  
قائما بذاته مفارقات المادة وهم من جعل الزمان جسما هو الفلك اعظم  
لوعلى كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدّمات على تقدير  
لا تتجانس الا ان بعض ما يسمى الزمان يحل في الفلك واما من جعل الزمان  
نفس الحركة فاستدل عليها بمرئى الاول ان الزمان منقضى متحد  
الحركة ايضا كذا في الجواهر اولا فبان المعجبتين في الشك الثاني لا تتجانس  
ولما تانيا فبان الاوسط غير متكرر في التقصير المتحد في الزمان بالذات  
وفي الحركة بالعرض كما هو الجوهري او بالعكس كما هو بعض الشاكر من محله  
بحكمه لا يحسن ما زال كجواب هذا لا يوجب الاتحاد فانها وجوه من المتغايرة  
والفرق بينهما يدفع كونهما واحدا منها ان الزمان قديم في حد الحركة المستمرة  
دون العكس منها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زما  
اسرع من زمانها انه قد يكون حركتا معا ولا يكون زمانا معا ومنها ان  
جزء الزمان زمان جزاء الدرة ليس بدرة ومنها ان الحركة كذا قد تتحد في الزمان  
وما لا اختلاف غير بالاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

هذا هو السليم في الجواهر

المساقفة في بيان اقضية في حركة اقضية حكم الحركة الاولى انقلكت في  
حج اصحاب هذه المذاهب الفلاسفة في الزمان واجرتها واما تحقيق ما ذهب  
اليه الحق في قيسه هاهنا اما الاول هو المناسيب سلاك الالهيين لهذا  
ذكر الشيخ الرئيس في الفط الخامس من الاسارات فقريره ان الشيء اذا كان  
عدمه وجوحي متي آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء مقفلا على  
اقرانه مع عدم هذا الحادف ومعبا اعتبارا قرانه مع وجوه تقديم  
المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان قد توجد مع المتأخر كما في  
قبليته كالا بالقبليتين الابن فان جوهره لا بد من مقارنا جوهره الابن  
قبليته لابن فلا توجد مع جوهره الابن فاذا ن قبليته لانداء على ذاته  
باعتبار وصفه لا م لذاته فان بط ايضا بطه لانه عا ذكرنا من ان  
المتقدم توجد مع وال نصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود  
ما تقدم عليه ولا نفس عدم المتأخر اذ قد تكون بعد وجوه ايضا ولا باعتبار  
مركب باعتبار نفس وجوحي المتقدم واعتبار نفس عدم المتأخر اذ قد يتحقق  
الحياة المركب بعد كما اذ فرضا وجوحي الاب مع العلة الحاصلة لانه بعد  
الوجود مع ان ليس له اعتبارا متقدما على ابنه بل متأخرا عنه فلا ذات الفاعل

بيان ضربين من

وكانت هذه المذاهب الفلاسفة في الزمان واجرتها واما تحقيق ما ذهب اليه الحق في قيسه هاهنا اما الاول هو المناسيب سلاك الالهيين لهذا ذكر الشيخ الرئيس في الفط الخامس من الاسارات فقريره ان الشيء اذا كان عدمه وجوحي متي آخر فاذا صار موجودا كان ذلك الشيء مقفلا على اقرانه مع عدم هذا الحادف ومعبا اعتبارا قرانه مع وجوه تقديم المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان قد توجد مع المتأخر كما في قبليته كالا بالقبليتين الابن فان جوهره لا بد من مقارنا جوهره الابن قبليته لابن فلا توجد مع جوهره الابن فاذا ن قبليته لانداء على ذاته باعتبار وصفه لا م لذاته فان بط ايضا بطه لانه عا ذكرنا من ان المتقدم توجد مع وال نصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا لوجود ما تقدم عليه ولا نفس عدم المتأخر اذ قد تكون بعد وجوه ايضا ولا باعتبار مركب باعتبار نفس وجوحي المتقدم واعتبار نفس عدم المتأخر اذ قد يتحقق الحياة المركب بعد كما اذ فرضا وجوحي الاب مع العلة الحاصلة لانه بعد الوجود مع ان ليس له اعتبارا متقدما على ابنه بل متأخرا عنه فلا ذات الفاعل

[illegible]

فانه قد يكون قبل ومع بعدا وبالجملة لا بد لمرض قبلية والبعدة  
من امر يكون عروضا له لذاته اذ كل صفة يقصفها شئ او اشياء  
بالذات فلا بد لها ان تنفي الى ما يقصفها بالذات <sup>لا يجوز</sup> استلزام التسلل  
ان يكون المرض بالذات للقبلية والتبعاد مؤثما متفصلا غير منقسمة  
يقضي كل منها لذاته سبقا على لاحق لحق <sup>شعيرة</sup> لثباتا اذ لو فرضنا متحركا  
بحركة مستقيمة يزداد ابتداء حركته وانتهاءها قبلها وبعدا يات متصفا  
ومتحدة مطابقة لاجراء المتساوي والحركة فاذا تحقق قبلها في ابتداء  
متصفا وتحدة على سبيل الاتصال فلا تطابق لاجراء المتساوي فيكون  
ما هو المرض بان ارات تلك القبلية والبعديات من لا يزال به عزم وتجدد  
على الاتصال بحيث يستحيل تمكينا <sup>قبل</sup> انصرة والتجدد حيث يكون جزء منه لذاته  
وجزاء اخر منه لذاته بعدا تنفي لذاته وجبر وتقبل منه بعدا والبعديات  
قبلا وهذا المعنى بالافان في الاجزاء <sup>منها</sup> سلك الطبعيين  
فوجد  
هذه الفصل الذي اشار اليه المصنف بقوله اذا فرضنا حركة واقعة في زمان  
مقدرا من زمن غير ابدى وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها والتفتت الى  
وجد البطيئ مقاسا اقل من مسير البعير والبعير اطعم لثباتا انقضا  
فقط

[illegible][illegible]



المعروف بكونه شئ مع شئ ويكون حركة اسرع من حركة وانما يتغير  
ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجعا خارجيا او هيكليا  
فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوه في الخارج كالحق المتيقن

على ملاحظة الزمان انما هو تصحيحها لا العلم بوجوها وذلك من الديق  
الغبيح حتى لا ملاحظة الزمان عيناً وذهناً والمأخوذ بها انما هو هذا  
الاذا وهذا لا مكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انقصت المسافة  
او كل من العشر والبطوع بعد جعل المكان متساوياً وكل واحد منها  
الامكان الماه فلهذا ولا ينبغي ان في الوجوه كانت كثيرة فحققة ولا  
او الزيادة فيها جميعاً والامكانات الواقعة بين احد تلك الحركات وتركها  
فحققة الزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو  
اذا كان مقصداً واحداً ولا مكان كان فيكون مقصداً اما ان يكون للزيادة والنقصان  
بالذات فلان العقل اذا نظر الى جده قابلاً لها مع قطع النظر عن الحركات  
للمساواة وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبلي انما هو بالذات ولو ان  
واحد فلانه لو كان منقسماً الى موضعين منقسمه لا يخلو الى ترك المسافة بين  
الاجزاء التي لا تجزي لا تطابق على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت

المعروف بكونه شئ مع شئ ويكون حركة اسرع من حركة وانما يتغير  
ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجعا خارجيا او هيكليا  
فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوه في الخارج كالحق المتيقن  
على ملاحظة الزمان انما هو تصحيحها لا العلم بوجوها وذلك من الديق  
الغبيح حتى لا ملاحظة الزمان عيناً وذهناً والمأخوذ بها انما هو هذا  
الاذا وهذا لا مكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انقصت المسافة  
او كل من العشر والبطوع بعد جعل المكان متساوياً وكل واحد منها  
الامكان الماه فلهذا ولا ينبغي ان في الوجوه كانت كثيرة فحققة ولا  
او الزيادة فيها جميعاً والامكانات الواقعة بين احد تلك الحركات وتركها  
فحققة الزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو  
اذا كان مقصداً واحداً ولا مكان كان فيكون مقصداً اما ان يكون للزيادة والنقصان  
بالذات فلان العقل اذا نظر الى جده قابلاً لها مع قطع النظر عن الحركات  
للمساواة وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبلي انما هو بالذات ولو ان  
واحد فلانه لو كان منقسماً الى موضعين منقسمه لا يخلو الى ترك المسافة بين  
الاجزاء التي لا تجزي لا تطابق على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت

بالحركة

المعروف بكونه شئ مع شئ ويكون حركة اسرع من حركة وانما يتغير  
ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجعا خارجيا او هيكليا  
فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوه في الخارج كالحق المتيقن  
على ملاحظة الزمان انما هو تصحيحها لا العلم بوجوها وذلك من الديق  
الغبيح حتى لا ملاحظة الزمان عيناً وذهناً والمأخوذ بها انما هو هذا  
الاذا وهذا لا مكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا انقصت المسافة  
او كل من العشر والبطوع بعد جعل المكان متساوياً وكل واحد منها  
الامكان الماه فلهذا ولا ينبغي ان في الوجوه كانت كثيرة فحققة ولا  
او الزيادة فيها جميعاً والامكانات الواقعة بين احد تلك الحركات وتركها  
فحققة الزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو  
اذا كان مقصداً واحداً ولا مكان كان فيكون مقصداً اما ان يكون للزيادة والنقصان  
بالذات فلان العقل اذا نظر الى جده قابلاً لها مع قطع النظر عن الحركات  
للمساواة وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبلي انما هو بالذات ولو ان  
واحد فلانه لو كان منقسماً الى موضعين منقسمه لا يخلو الى ترك المسافة بين  
الاجزاء التي لا تجزي لا تطابق على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت

انه مقدار فقول كل مقدار ما ثابت في كمال الذات فجمع الاجزاء والجزء  
معاً وغير ثابت وذلك الامكان مقدار غير ثابت اذ لا يوجد اجزاء معاً  
لا تلو كان مقداراً ثابتاً كان اما مقداراً للمساواة او لمادة الحركة  
وكل منهما بطء اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في وقت واحد  
او مستتافاً مستأوتية في ذلك الامكان وليس كذلك على الثاني يلزم كون زيادة المادة  
زيادة في نقصانها بنقصان ويلزم كون الاضعف حجباً اسرع حركة والا كبحاً  
ابطأ والخاتمة بعكس ما ذكرناه لان قال هذا المقدار لو كان مقداراً للمادة  
لكان زيادة المادة في ذلك الامكان ولو كان كذلك كان كل ما هو اسرع حجباً  
واضعف حجباً صاعداً لم يتغير بان هذا المتغير في الاسرع لم يتغير مما  
الابطأ حتى يلزم انه كون الاسرع اعظم من ابطأ في الاسرع اقاعاً والابطأ  
لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة في زمان اقل فذا الصحيح ان يقال لو كان هذا  
المادة لو حجب زيادة المادة بزيادة فيلزم ان يكون الابطأ اعظم من هذا  
المتغير في ابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ جبراً لا يدع عليه شيء بان  
معناه لو كان هذا الامكان مقداراً للمادة يلزم ان يكون ما هو اسرع  
في الحركة الطبيعية وهو الذي يكون مقدار حجبته اكبر لشدة الميل

هذا المقدار هو الذي يكون مقداراً للمادة  
لان زيادة المادة في ذلك الامكان  
لو كان كذلك كان كل ما هو اسرع حجباً  
واضعف حجباً صاعداً لم يتغير بان هذا  
المتغير في الاسرع لم يتغير مما  
الابطأ حتى يلزم انه كون الاسرع اعظم  
من ابطأ في الاسرع اقاعاً والابطأ  
لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة في  
زمان اقل فذا الصحيح ان يقال لو كان  
هذا المادة لو حجب زيادة المادة  
بزيادة فيلزم ان يكون الابطأ اعظم  
من هذا المتغير في ابطأ اعظم  
ويمكن توجيه كلام الشيخ جبراً  
لا يدع عليه شيء بان معناه  
لو كان هذا الامكان مقداراً  
للمادة يلزم ان يكون ما هو  
اسرع في الحركة الطبيعية  
وهو الذي يكون مقدار  
حجبته اكبر لشدة الميل

ان لا يكون مقداراً للمادة  
لان زيادة المادة في ذلك الامكان  
لو كان كذلك كان كل ما هو اسرع حجباً  
واضعف حجباً صاعداً لم يتغير بان هذا  
المتغير في الاسرع لم يتغير مما  
الابطأ حتى يلزم انه كون الاسرع اعظم  
من ابطأ في الاسرع اقاعاً والابطأ  
لان الاسرع هو الذي يقطع المسافة في  
زمان اقل فذا الصحيح ان يقال لو كان  
هذا المادة لو حجب زيادة المادة  
بزيادة فيلزم ان يكون الابطأ اعظم  
من هذا المتغير في ابطأ اعظم  
ويمكن توجيه كلام الشيخ جبراً  
لا يدع عليه شيء بان معناه  
لو كان هذا الامكان مقداراً  
للمادة يلزم ان يكون ما هو  
اسرع في الحركة الطبيعية  
وهو الذي يكون مقدار  
حجبته اكبر لشدة الميل



فيه الجسم له فرد واحد ما في تدريج لا يتم المتحرك عنه في زمان  
حركة واحدة آتية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم خلوا الجسم  
عن مقدار لا في الزمان ولا في المكان بخلافه اذا كان زمان مقدرا  
لا جهة يلزم خلوا كل امر عن مقداره في كل آن فرضا اذا لا يكون للزمان  
ان اصله هو مقدار الحياة غير قارة وكل حياة غير قارة فهي الحركة  
مؤا فو لما ذهب شيئا لا شرا ومن ان الغير يقابل الذات منحصرا في الحركة  
والزمان غير قابل بواسطة الحركة فعلى النقد بالمدرك لا يلزم كون  
الزمان حركة وكونه مقدرا لنفسه اما ايراد النقض على كل امر بسائر الامور  
قد تحصل على التدريج كما لمقوله التي تقع فيها الحركة وكلمات السطح  
انقار والجسم التعليمي الغير القاري فما اذا قطع الجسم شيئا كالخط الغير  
مرجحة الكرة على السطح المستوي على ما ذكر في الموشى انية فبني على هذا  
الاكتفاء بالشيء بالذات لا تقصا بالعرض او اما اجابة الموشى عن بعض هذه  
النقض بقولها كانت الحركة تدجيرة لا آتية لا يحصل السطح الغير القاري  
الجسم اذا انقطع تدريج الحاصل في كل آن من زمان القطع منقسم  
الجزء فالحاصل في كل آن مجتمعا لا جزءا لا يحصل للخط من حركة الكرة على

انما هو ان الجسم له فرد واحد ما في تدريج لا يتم المتحرك عنه في زمان  
حركة واحدة آتية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم خلوا الجسم  
عن مقدار لا في الزمان ولا في المكان بخلافه اذا كان زمان مقدرا  
لا جهة يلزم خلوا كل امر عن مقداره في كل آن فرضا اذا لا يكون للزمان  
ان اصله هو مقدار الحياة غير قارة وكل حياة غير قارة فهي الحركة  
مؤا فو لما ذهب شيئا لا شرا ومن ان الغير يقابل الذات منحصرا في الحركة  
والزمان غير قابل بواسطة الحركة فعلى النقد بالمدرك لا يلزم كون  
الزمان حركة وكونه مقدرا لنفسه اما ايراد النقض على كل امر بسائر الامور  
قد تحصل على التدريج كما لمقوله التي تقع فيها الحركة وكلمات السطح  
انقار والجسم التعليمي الغير القاري فما اذا قطع الجسم شيئا كالخط الغير  
مرجحة الكرة على السطح المستوي على ما ذكر في الموشى انية فبني على هذا  
الاكتفاء بالشيء بالذات لا تقصا بالعرض او اما اجابة الموشى عن بعض هذه  
النقض بقولها كانت الحركة تدجيرة لا آتية لا يحصل السطح الغير القاري  
الجسم اذا انقطع تدريج الحاصل في كل آن من زمان القطع منقسم  
الجزء فالحاصل في كل آن مجتمعا لا جزءا لا يحصل للخط من حركة الكرة على

انما هو ان الجسم له فرد واحد ما في تدريج لا يتم المتحرك عنه في زمان  
حركة واحدة آتية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم خلوا الجسم  
عن مقدار لا في الزمان ولا في المكان بخلافه اذا كان زمان مقدرا  
لا جهة يلزم خلوا كل امر عن مقداره في كل آن فرضا اذا لا يكون للزمان  
ان اصله هو مقدار الحياة غير قارة وكل حياة غير قارة فهي الحركة  
مؤا فو لما ذهب شيئا لا شرا ومن ان الغير يقابل الذات منحصرا في الحركة  
والزمان غير قابل بواسطة الحركة فعلى النقد بالمدرك لا يلزم كون  
الزمان حركة وكونه مقدرا لنفسه اما ايراد النقض على كل امر بسائر الامور  
قد تحصل على التدريج كما لمقوله التي تقع فيها الحركة وكلمات السطح  
انقار والجسم التعليمي الغير القاري فما اذا قطع الجسم شيئا كالخط الغير  
مرجحة الكرة على السطح المستوي على ما ذكر في الموشى انية فبني على هذا  
الاكتفاء بالشيء بالذات لا تقصا بالعرض او اما اجابة الموشى عن بعض هذه  
النقض بقولها كانت الحركة تدجيرة لا آتية لا يحصل السطح الغير القاري  
الجسم اذا انقطع تدريج الحاصل في كل آن من زمان القطع منقسم  
الجزء فالحاصل في كل آن مجتمعا لا جزءا لا يحصل للخط من حركة الكرة على



وجوده فيكون قبل الزمان زمان **هـ** ففرض عدم الزمان يستلزم فرض  
وجوده وهذا مغاير قول المعلم الاول من قال بحد الزمان فقد قال بقدره  
لا يشعر كذا لو كان له نهاية كان عدمه بعد وجوه بعدية لا توجد  
مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان **هـ**  
ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول  
في الجسم الحركة كالقول في الزمان وهذا احد الشبهات للفقائلين بقدم  
العالم ويمكن دفعها لا بما تشبهت طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم  
الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان  
على بعض آخره هنا لا يكون زمانيا ولا لزوما ان يكون للزمان زمان باهو  
نوع آخر غير هذا الزمان وبالشعر والرتبة والعلية والطبع فكم عوارض  
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليقل مثل ذلك في تقدم  
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لا  
قد علم ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ما في كيف قد ذكرنا ان  
مصدق الحل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان  
بلا ملاحظة امر آخر غير هذا ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان

فان قيل ان الزمان لا يكون له زمان ففرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا مغاير قول المعلم الاول من قال بحد الزمان فقد قال بقدره لا يشعر كذا لو كان له نهاية كان عدمه بعد وجوه بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم الحركة كالقول في الزمان وهذا احد الشبهات للفقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها لا بما تشبهت طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخره هنا لا يكون زمانيا ولا لزوما ان يكون للزمان زمان باهو نوع آخر غير هذا الزمان وبالشعر والرتبة والعلية والطبع فكم عوارض آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لا قد علم ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ما في كيف قد ذكرنا ان مصدق الحل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة امر آخر غير هذا ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان

فان قيل ان الزمان لا يكون له زمان ففرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا مغاير قول المعلم الاول من قال بحد الزمان فقد قال بقدره لا يشعر كذا لو كان له نهاية كان عدمه بعد وجوه بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم الحركة كالقول في الزمان وهذا احد الشبهات للفقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها لا بما تشبهت طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخره هنا لا يكون زمانيا ولا لزوما ان يكون للزمان زمان باهو نوع آخر غير هذا الزمان وبالشعر والرتبة والعلية والطبع فكم عوارض آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لا قد علم ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ما في كيف قد ذكرنا ان مصدق الحل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة امر آخر غير هذا ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان

فان قيل ان الزمان لا يكون له زمان ففرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا مغاير قول المعلم الاول من قال بحد الزمان فقد قال بقدره لا يشعر كذا لو كان له نهاية كان عدمه بعد وجوه بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم الحركة كالقول في الزمان وهذا احد الشبهات للفقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها لا بما تشبهت طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخره هنا لا يكون زمانيا ولا لزوما ان يكون للزمان زمان باهو نوع آخر غير هذا الزمان وبالشعر والرتبة والعلية والطبع فكم عوارض آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي زمانا فليقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لا قد علم ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ما في كيف قد ذكرنا ان مصدق الحل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر نفس اجزاء الزمان بلا ملاحظة امر آخر غير هذا ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان

[illegible]

وكل ما كان كذلك فإنه فلا محذور للمصانعة بداية لأن المحذور <sup>بالزنا</sup> محظور  
والنقص لا يجب أن يكون موجباً أو مجموع المحذور حيث هو مجموع  
فما وجد له في الخارج لا يحكم عليه حكماً شياً خارجياً بل إن يقر  
ألا فهل لا نقر أن الزمان لم يكن له بداية حيث يكون له عدم قبل  
وجيء إذا التناهي في المقدار أو كان قاراً أو غير قار لا يستلزم سبق  
بالعد فكما أن تناهي البعد المكاني بمقداره لا يستلزم كونه مسبقاً  
بلعداً فذلك حكم تناهي الزمان في حيث تناهيه حيث مسبق بعد <sup>سابق</sup>  
عليه كما أن تناهي انقطاعه هو محذور لا يمكنه لا يستلزم تأخره عن  
متقدراً حيث هو محذور خلافاً وصلاً تأخره عما قبله فذلك تناهي الزمان  
الذي هو محذور خلافاً ومنه وشرائطه ما لا يستلزم تأخره عن اقتدار  
زمانه هو محذور وموجبه مقارن لشيء أو غير مقارن تأخره زمانياً  
كان هو محذور كما يعجز عن ادراكه وليس له انقطاع  
شيء خلافاً وملاء وأما ثانياً فهو الزمان كان مرصلاً محذوراً في  
الخارج كما ينبغي فيه كثر البراهين المذكورة تناهي الكمية من التطبيق  
والوسط والطرف والحيثية لا اعتداله بعداً حيث أخرته محذوراً غير محذور

[illegible]

٢٨٥  
 جحدني نفى جريان تلك البراهين لانه وان لم يجمع اجزاء في حد  
 واحد ولم يضر بعضها عند بعض في مدارك المحسوسين في مطرقة  
 الزمان المسيحيين في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجوه  
 شخصة وبالنظر في المبدأ العالية على الزمان المكان مملو  
 منها بجمعة التتبع متوافقة الحضور اذ لا فقد لا غيبة هناك  
 للامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوه تدبر جدياً بالقياس لما  
 فهو قد فعي بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك كل ما هو غائب  
 سكاني فهو حاضر عندهم فالجحد والنصر والحضور والغيبة اتمه  
 في الزمان والمكان بالنسبة الى الزمان الاخر والمكان الاخر ما بالنسبة الى  
 القدر والمحقق وضرب من الملائكة فلا ينصو شئ منها جدياً  
 فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المقارقات والمخالات  
 موجوداً متصلاً قاراً فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين  
 ان يقول لما كان الشاهد والنهاية من المضايف والمتضائفات  
 كان احدهما بالفعل كان الاخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة  
 فتقوا ان كان الزمان نهاية في الوجود كانت نهاية للاحقة

في قوله ان تلك البراهين لانه وان لم يجمع اجزاء في حد واحد ولم يضر بعضها عند بعض في مدارك المحسوسين في مطرقة الزمان المسيحيين في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجوه شخصة وبالنظر في المبدأ العالية على الزمان المكان مملو منها بجمعة التتبع متوافقة الحضور اذ لا فقد لا غيبة هناك للامور المستحيلة بل كل ما يكون وجوه تدبر جدياً بالقياس لما فهو قد فعي بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك كل ما هو غائب سكاني فهو حاضر عندهم فالجحد والنصر والحضور والغيبة اتمه في الزمان والمكان بالنسبة الى الزمان الاخر والمكان الاخر ما بالنسبة الى القدر والمحقق وضرب من الملائكة فلا ينصو شئ منها جدياً فاذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المقارقات والمخالات موجوداً متصلاً قاراً فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ان يقول لما كان الشاهد والنهاية من المضايف والمتضائفات كان احدهما بالفعل كان الاخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فتقوا ان كان الزمان نهاية في الوجود كانت نهاية للاحقة

[illegible]

أنا فلا يخبرنا ما ان يكون وجوده الآن مع الزمان مقارناً له فيكون  
للزمان معية ومقارنته في الوجود مع الآن وهذا بطبعه لان الزمان  
منقسم والآن غير منقسم فكيف يكون بينهما مطابقة واما  
ان يكون وجوده متقدماً على وجود الزمان فيكون الآن بالفعل  
حيث يكون الزمان باللقوة مع انهما متضايقان والمتضايقان  
لا يكون احدهما بالفعل والاخر بالقوة وهذه الشبهة قد سكت  
في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها على استاذي ادام الله علوه  
ومجده فافاد ان الزمان على تقدير التناهي لا يلزم ان يكون له  
طرق بالفعل فان التناهي قد يطلق بمعنى قطع الاستداد في جهة  
تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للقدار بسبب تجزئته  
بالجزاء متساوية وقد يفارق المعنى الثاني الاول كما في محيط الدائرة  
فليكن الزمان ايضاً من هذا القبيل هذا واقول يمكن الجواب عنها  
بوجه آخر الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة فان بدايتها كانت  
موجودة فلا يخبرنا ما ان يكون التي هي بدايتها موجودة معها هو  
محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها وان لم تكن موجودة

[illegible][illegible]



بداية الزمان اما ان يكون متبعا او مكملا فان امتنع فذلك  
لا امتناع ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى مدة الله تعالى  
لنزوم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض  
محكم فلا يخفى اما ان يمكن ان يتبدل الى كثر كنان العظمى الصغرى  
معها وتنهيها ولا يمكن ان يتبدل الى ان يتبدل بامنا وتنهيها معا فلا بد  
من ان يتخلف الصغرى عن الكبرى بشيء فما تخلفت به عنها  
هو مقدارها وتقدم وتاخر وهو ما ان فيكون قبل الزمان  
وهكذا الى غير النهاية فاما مكان وجو الحركات المختلفة  
بوجو المدة على وجو الحركة والمحرك فهو ليس مسلما هائلا  
بل مبناه على قانون الجدل وانما يصح مخاطبة به مع بعض  
المشكليات من المعنوية حيث يضعون امتدادا ثانيا بين كل  
وبين خلق العالم وسموه اللا وجو كما يضعون فوق محد دلالتها  
خلاء غير متناه فان للبرهان يقول على تقدير تناهي الامتداد  
الزمانى يكون فرض وجو الحركة في اللا زمان كقصر وجو المتبعا

الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من

الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من

الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من  
الامتناع الى الامكان الذي ان كان عائدا الى احوال المقدور لنزوم انتقال الشيء من

المتغيرات بالذات فان لا تطابق على الزمان ما خرد في المفهوم من طبيعة  
الحركة والمتغير بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذا المصحح للقدرة  
هو لا مكان وليس قبل الزمان كية موجودة او موهومة حتى يتمكن  
العقل من فرض وجود حركة او حرّات فيها بل هذا وامثاله محترجا  
الوهم وحرافات ففما ان اللوهم ان يصوّر الظاهر من العقل لا عظم كرتين  
محيطتين بالعالم يعاكس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم  
بحيث يكون ما بين سطحيهما ذراعاً وما بين سطحيهما ذراعين و  
هذا التوهم لا يوجب تقدير امتداد دخلاً او ملاً فوق المحد فكذا حكم من  
الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقضيه مدة ثابتة او عدداً مستمراً  
فما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذا حكم من فرض الكرتين  
محال السليم ان لم يستعمل هذه الحجة على انه بطر حكمة با على انه  
مسلك جيد مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيئات  
النجاة ان الخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتاً قبل وقت بلاهاية و  
زماناً متداً في الماضي بلاهاية وهو يار حجة اذا استقصى قاذ الى البرها  
تم الفلّ الاول فيما بعد الاجسام وتتلوه النجا

فان قيل ان المتغير بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذا المصحح للقدرة هو لا مكان وليس قبل الزمان كية موجودة او موهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة او حرّات فيها بل هذا وامثاله محترجا الوهم وحرافات ففما ان اللوهم ان يصوّر الظاهر من العقل لا عظم كرتين محيطتين بالعالم يعاكس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحيهما ذراعاً وما بين سطحيهما ذراعين وهذا التوهم لا يوجب تقدير امتداد دخلاً او ملاً فوق المحد فكذا حكم من الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقضيه مدة ثابتة او عدداً مستمراً فما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذا حكم من فرض الكرتين محال السليم ان لم يستعمل هذه الحجة على انه بطر حكمة با على انه مسلك جيد مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيئات النجاة ان الخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتاً قبل وقت بلاهاية وزماناً متداً في الماضي بلاهاية وهو يار حجة اذا استقصى قاذ الى البرها تم الفلّ الاول فيما بعد الاجسام وتتلوه النجا

فان قيل ان المتغير بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذا المصحح للقدرة هو لا مكان وليس قبل الزمان كية موجودة او موهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة او حرّات فيها بل هذا وامثاله محترجا الوهم وحرافات ففما ان اللوهم ان يصوّر الظاهر من العقل لا عظم كرتين محيطتين بالعالم يعاكس السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم بحيث يكون ما بين سطحيهما ذراعاً وما بين سطحيهما ذراعين وهذا التوهم لا يوجب تقدير امتداد دخلاً او ملاً فوق المحد فكذا حكم من الحركتين المختلفتين قبل وجود الزمان لا يقضيه مدة ثابتة او عدداً مستمراً فما ان فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذا حكم من فرض الكرتين محال السليم ان لم يستعمل هذه الحجة على انه بطر حكمة با على انه مسلك جيد مسكت للخصم كما يظهر من كلامه حيث قال في الهيئات النجاة ان الخالفين يلزمهم ان يضعوا وقتاً قبل وقت بلاهاية وزماناً متداً في الماضي بلاهاية وهو يار حجة اذا استقصى قاذ الى البرها تم الفلّ الاول فيما بعد الاجسام وتتلوه النجا



بسم الله الرحمن الرحيم

**قال الصدوق** في معنى القيراقول لما كان يراد به ان القيراقول بمعنى الطبيعة الثانية منفعته للمعنى المفعول الفاعل بمعنى المفعول  
 لا لمجرد ان كانت في العبارة قيراقول القيراقول على ما هو في الكلام الفصح كما لا يخفى على من فهم فن الادب وفتح كلام العرب في نقل مولانا الهادي  
 واستاذنا الامام المعلى السيد حسين عليه السلام العالي في ما شرح اني الزيرى المطبوع لهذه الشبهة جوابين احدهما ان الفاضل البكيني وهو قوله  
 مشبهة بمعنى الجرح من القيراقول اي ذوقه وجراحه وقاصدا ان القيراقول ههنا ليست بمعنى المفعول بل بمعنى الفاعل فحق لنا ان نبحث القياس  
 في هذه الجواب انما ان غير مني ذلك المقام لكنه لم يتعرض ليعرض للمقام فاقول وجبه عدم الرضا ان القيراقول متعذر ولازم والقيراقول مشتق  
 من الاول دون الثاني بل المشتق منه قيراقول قال الجوهري في الصحاح قيراقول قيراقول قيراقول وقوم قيراقول وقيراقول قيراقول قيراقول قيراقول  
 فهو قيراقول اذ احسب به القيراقول وقال الجلال القيراقول في الصرح القيراقول بالضم والفتح ريش كرون خمسة كرون مع فتحها يقال قيراقول  
 فهو قيراقول اي جرحه وجم قيراقول بالتحريك ريش كرون مع ك ف يقال قيراقول جده فهو قيراقول انتهى وفي القاموس القيراقول جرحه  
 وبهجة الصفه المشبهة بالمعنى المذكور وهو قيراقول لا قيراقول كما نوه البكيني مع ان قوله بمعنى الجرح غير صحيح من وجهين لفظا ومعنى بل قوله من  
 ايضا ولا يها من المتجر العلامة المفتي الفاضل قال عندنا من الجواب الثاني بكذا فادمولانا المعنى العلامة مثل ما قال عندنا من الاول  
 لكنه قال الفاضل البكيني قيراقول الثاني لعلنا القيراقول والجرح كرون في كرون في بصرية في قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة والا ياتى  
 بمعنى المفعول لا لمجرد ان كانت في العبارة قيراقول القيراقول على ما هو في الكلام الفصح كما لا يخفى على من فهم فن الادب وفتح كلام العرب في نقل مولانا الهادي  
 من المعنى العلامة وقوله العلة مربوط بقول الفاضل البكيني فاعترض ان هذا غير موطوبه ولم يدرك ان هذا جواب آخر عن اصل المحذور والظاهر  
 لكلام الجليلين هو الاستدلال على المذكور لا المعنى العلامة والا فما المعنى لكنا باسم العلم في النجاة ونانيا ان الاستدلال بقوله بل الانسان على  
 نفسه بصيرة ليس محله فان البصيرة في الآية ان كان صفه في معنى الفاعل اي المستبصر الكامل فاقيل لا معنى في قوله ولم يعلم بالاسناد والمجوز الثاني  
 لغيرنا نيت جرح الفاعل من غير لحاظ كونه بمعنى المفعول كيف اذ لم يكن الثاني نيت فلو قوما بالفاعل بمعنى المفعول او المفعول على قوله الهادي  
 بل هو مستند الى العلامة لكفي الامر ان كثير من بل فنقول العلوم يوردون استنباطا لا محرم التي طلب لغويا على هذا القولين كما  
 على من تتبع كتاب فنون فلعن من المعترض من استحب من قوله لم يدرك كالا ساقا بان يدور في الدنوب انما ان عدم احاق البتة  
 بالفاعل بمعنى المفعول غير مسلم فانه قد يحمل على الفاعل بمعنى المفعول فالحق انما كان في التسهيل ولم يتايل في ان عدم اللحق به في الجلاء  
 الحق فانه في القياس تقتضيه على السماع ولا سيما الحق بل على الماين ان السابح لا تفيد معنى بخلاف ما ادعى المصنف في توصيف الطبيعة  
 بكونها جرحا فان العلامة على ان العلامة المقام ولو سلمنا فحاجة الزم من ان يكون بنا توجيها آخر للحق السابح في القيراقول بطريق الاحتمال فلا  
 احتمال لوجهها بل يتقرب وبعان ان العلامة في سورة القیامة كذا بل الانسان على نفسه بصيرة ليست مصدرة بلغة ان كانا قد انقضى لم  
 يدرك ان ذلك يتعلق من مولا الهادي المعنى المقام لا من المتجر المفتي العلامة نعم نقل السليم قوله بالمعنى في عبارة كرون الترتيب المذكور من كلام



متعلقا به كان الكلام متناصرا الى اخر الوهميا ولا يخفى فاما اول فلان المراد من النفي نفى تعدلا متساويا والمفروض ان اذ فرض العائق عن الاتصال زنا  
طبعيا ثبت عدم شئنيته كماله متساويا بين الاشخاص بالفعل الذي هو المطلوب لاحاطة الى نفى الجحد ولو سلم فاصح الجدل الثانية تكفي به يحصل التمسك الذي  
هو اصل فقهه ليس في عدم النفي المقصود ليس شئ واما ثانيا فلان قوله كان عدم النسق موجودا للعطف التكملة على المعرفة من المختار على التمسك  
ومن منع عطف التكملة على المعرفة ولا يحكم بتعطيل جاز في زيد بل اخر معدا لا منق القرحية واما ثالثا فلان قوله المقصود نفى ان اثنيته من بين  
مقيده بالفعل غير مسلم لا يجوز ان يكون المعكوس بالحكم على النفي بالفعل فان الكلام في العائق الخارجي من الطبيعة لكن لما فرض ان  
حكم بانه وان كان التمسك مكانا بالنظر الى نفس الطبيعة لكنه لا يوجد بالفعل مع ان المقصود قد يكون قبل الاخير كما تقولك ما ذهب اليه المير المير  
مطلقا في الركوب الذي لا ياب اما رابعا فلان قوله من الاشخاص لو كان جبرا بالفعل متعلقا اه يستلزم ان يكون قوله لا اثنيته بغير  
ولا تعد بين شئ آ و جملة واحدة مع انه صرح فيما سبق انها جملتان نعم غاية ما يقصد من قبل الفاضل اللبكي ان العائق من  
الاول مخدوف في قوله لا اثنيته بما عليه واحدة والى ما ذكر في نظر اللام الواقعة في تلك الطبيعة وقوله لا اثنيته ولا فصل بعطف  
مشتبا على التاميد لكن لا يمكن ان الزعم فانه قائلانها جملتان **قال** السيد الشيرازي مؤلف النسب الى اعداد والالجا  
اعلم اول ان التاليف لغة ايقاع الالف ويطلق على المؤلف كقولك تاليفي وعلى احاصل ما قصد تقول فيما بينهم بالالف اي الف ارتباطا  
في المعنى العكس لقوله المؤلف بمعنى التاليف اي موقع الالف والارتباط تقول من علم ليس من التاليف في اللغة اعطاه التاليف بل  
ايقاع الالف وفوه بما يلحق ليس شئ ينفك اليه وثانيا ان قوله من الاعداد والابعد يحتمل ان يتعلق بمولف فالمعنى موقع المؤلف  
ويطلبه الاعداد والابعد ويحتمل ان يتعلق بالنسب المعنى معطى لا يتباين بالنسب التي هي من الاعداد وعلى ما لا حاجة الى تحوير  
حزب معنى الالف في الاحتمال الاول بنا على ان الالف والاعداد والمفاتيح القهارة اي معطى التاليف من الالف والابعد في زعمهم قال الشاعر  
مؤلف النسب بين الاعداد والابعد ولا يبين النسب في زعمهم لعل على وجهه ان النسبة او تباينا وسلبا لا تتجرب ارتباطا بين الطرفين بل  
عنه نفى اعطاه التاليف من النسب بين التماثل والتدخل وغيرهما ليقول الابطال في ذواتها واعطاه تلك الصفة في انفسها فان  
اعطى كل شئ حقه فاقبل ان لا معنى لاعطاه التاليف من التماثل والتدخل مبنو على الفعلة عن المراد والله اعلم بامام العباد  
رابعا انه اذا مستند الزمان فيه اي في مؤلف النسب شارة الى النسبة المولفة لا رابا لمسته وهي عبارة عن النسبة لمركبة من  
وغيره اية نسبة مركبة بل التي فيها بعدا من غير فصل ولذا عرفها باللام فاقولهم ان هذا التعريف للنسبة المولفة غير صحيح فان النسبة بموجب  
الاشياء والاشياء في الثانية مثل في ثلثان هي مركبة من نسبتين اي مثل والاشئين مع انها ليست بمولفة في اصطلاحهم مبنو على عدم فهمها  
وخامسا ان لفاضل المتكامل في تفكيك النسبة من مادة الاصول من نسخ ثابت المؤلف من النسب هي الاسئلة من تضعيف بعض اقدار  
النسب من الناس من قال هذه العبارة غلط والصحيح من تضعيف بعض اقدار تلك النسب معناه بان في نسخ الكتابات الالف يحصل معنى  
انتهى قول المؤلف يذكره في بعض النسخ في مشايخه القمات كمال يخفى على من استاذ به المطلب ان العبارة على  
العبارة مستندة عن المسحوق وبها يتبين ان النسب بين الاعداد والابعد هو النسبة التي لا تتجرب ارتباطا بين الطرفين بل

مرجع منها عديدان بالانسيب لاسيما في المنة كونه في انجيل اترك النسبة في بيان النسبة المصطلحة لارباب الهندسة فان النسبة  
 عند علم آخر اصطلاحا سادس في انقياد النسب اليها وانما قلنا ترجع اليها وكما نمتنع منها لما قال السيد الشافعي في شرح الاصول في المقالة  
 التي نسبت تركيب النسبة في اخذ النسبة بجميع المقدم والسالي الى التالي وسيا ان لو كانت المقادير مناسبة فبتركيب ايضا مناسبة مثلا  
 ٢ و ٤ كنسبة ٣ و ٦ كنسبة ٤ و ٨ وقال في السادسة في بيان المولفة فان قلت يمتنع في المحرر بان التاليف فيكون نسبه في وجود  
 اربعة كما ذكرنا قلت في تصدير التاليف في صورة ثلثة حدود وليس فيها جامعا والمقصود التنبه على ان التاليف من نسبتين في حدود اربعة  
 يستلزم وجا الى ثلثة كما سيجي في اخذ الصدد لانه لو لم يكن التاليف مثلا اريد التاليف نسبة الاثنين الى الاربعة ونسبة الاثنين الى السبعة فليس  
 هناك حد مشترك فلا بد ان تبدل الحدود ويرجع الى الواحد والاثنين الاربعة فيرجع الى نسبة الواحد الى قدر تلك النسبة المولفة المستخرج  
 من ذلك قدر وبالحكمة التعبير عن النسبة المولفة من تلك النسبة نسبة الواحد الى قدر تلك المولفة مستلزم لجعل الحد في الوسطي مشتركة ففي ذلك  
 زعت المقادير الاربعة الى ثلثة انشائي ماسا ان الاستاد للعدم نقل كلام الشيخ هكذا اذا كانت ثلثة مقادير الى ثلثة ان كانا اربعة  
 على نسبة اثنان في العبادات صحته حيث ان النسبة من موليقي في العام فلا يتوجه بانها تصحح نسبة الشفاير كذلك ان اربعة الحدود  
 هذه العبادات صحته لا يستلزم تغليب تلك كذا كونا في مائة ان نضع الاستلزام فقامت تلك عن نسخ اخرى مع ان النقل بالبحر والمقصود  
 والتحق ان اثنان تلك الاخر اثنان لا يلبس بالثلاث المتوهم وانما اثنان في كل المقام فادعوا ذكر النسبة وتربيت ما قلنا في النسبة في اربعة الحدود  
 قد عرفت حال النسبة بالنسبة التاليفية ظهر بان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود  
 الشيخ ومحصله ما قال الشيرازي في قوله التلجاء وقول الشيرازي ان اثنان في المائة في النسبة كذا ان تقر ان عوامض الرضا في التلجاء ولا تتركز الا بالنسبة  
 والتعديل العلوي بالمحصل مع ان التلجاء ايضا يكون بالمثل فلا يتوهم ان لا يقال للثالثة محصل للقاعدة واما عاشره ان كل البحر العلوي نقل  
 وقوله التلجاء كذا ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود  
 اذ ان نقل الحجب الى التلجاء بالبحر العلوي لا ينقل عنه فان نقله الى التلجاء بالبحر العلوي لا ينقل عنه فان نقله الى التلجاء بالبحر العلوي لا ينقل عنه  
 معنى كذا في حدود ان نقل لفظ كذا في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود  
 ولم يدان بينهما فرقا في الحكم ولم يدان بينهما فرقا في الحكم ولم يدان بينهما فرقا في الحكم ولم يدان بينهما فرقا في الحكم  
 النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود  
 الشيخ وتوهم بعض الناس ان قال الشيخ هو ما قال المحرر ودفع ذلك التوهم انه ان اراد بالتحاد ما كان فهو عين المرام اذ هو المعنى في الكلام  
 وان اراد ان المقصود من ذلك ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود  
 فانما ثلثة مقادير اربعة وليس اشياء انظر ان اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود  
 اثناسه عاشره فلم يذاعب ثلثه في النسبة ان نقله الى النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود  
 في حله في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود ان النسبة في اربعة الحدود

عدم الفهم بل هو ظاهر البعير نعم لو قيل ليس منه اثر في كتب الفن لكان لو هو وجهه واما شبهاته التي تتعلق بمرئ فمخرج العقل الفعال  
فما بال مفتي العلامة عنها استاذة الاصل في مشافهة على طريق لا يتجلى وقد فصل ذلك في تحريم المناظرة واما ذكره في هذا الكتاب  
فأخذ به هذا المراتم وبالحكمة شبهاته العجيبة كثيرة في شطبها قلوب الطالبين وذكرها ليس لنا طير من مشا على قول المتبحر العلامة  
في بعض قصائده ومن بعد التوفيق الانتصار بان الانتصار انما هو الانتقام فيكون المعنى انه يريد الانتقام من الله  
ولم يطلع على الانتصار بيننا المعنى المنه كما في قوله تعالى نحن جميع منتقمه فسر القاضى البيضاوي بقوله ينصر بعضنا بعضا وكذا  
غيره في هذا وفي غير هذا المقام ايضا وقال ابو بصير في البردة **هـ** ولن ترى من لي غيرة تنصره ولا من ولي غير نفسه  
فسر الصرح الانتصار بيننا بالنفقة والذخيرة على ذلك عدم وجدان هذا المعنى في القاموس في الصرح ولم يجعل الانتصار  
بمعنى الانتقام بمعنى الكلام المستول من الله التوفيق بحسب الاعمال والانتقام من الحاسدين للقيام بالامانة ذلك المعنى  
الكثير والامانة عند العبد الملتزم الى فيض الابد محمد مهدي الكروي صانه الله عن شر كل غوى **تمت**

بسم الله الرحمن الرحيم

النسبة المشناه هي النسبة المتفاوتة الى انفسها ولا تتحقق الا بين تقديرين بينهما واسطة بحيث يكون نسبة الاول الى الوسط  
كشبهته الى الثالث اذ لا يتحقق المضاف من تقديرين وكذلك لتحقيق المضاف اليه يجعل الثاني تايا للثاني واما الثالث  
تتحقق في الثلاثة واذ المضاف والمضاف اليه واحد فنسبته الاول الى الثاني نسبة الى الثالث وتقول ايضا النسبة  
تعد المضاف اليه وتكون معد ودامنه كما يعد المضاف اليه الواحد ويكون معد ودامنه في حاصل ضرب المضاف اليه في نفسه في  
الاعداد ومن هذه المقادير فان شئت قلت هي نسبة المضاف الى نفسه او نسبة المتقديرتين تقديرين بينهما واسطة بحيث يكون  
الاول منها المواسطة نسبة الى الثالث وان شئت قلت مربع نسبة واذ اقررنا ان هذا هو المقادير الثلاثة القائمة بالامر  
المساوي السابقين ولم يبق السابقين بحكم العروس في موضع مربع سابق واحد ثم تقول نسبة مربع الوتر الى كور الى مربع  
شئ نسبة الوتر الى السابق لما بين قليدس المقادير الثلاثة ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع فانه ان كان بيان ذلك كقول  
لك المقادير مخصصا بالاعداد ولكن باء في تغيير مجرى المقادير وان شئت فاستعن بالشكل الى امير المؤمنين من المقادير السادة  
باء في تغييره ويكون نسبة السطح المتوازي الى ضلع الى آخره كذلك بشروط تساوي الزاوية نسبة موقوفة اصلا عما نسبت من ذلك الى نسبة الوتر  
الى الضلع نسبة ثانيا بالاقامة الى الضعية ولا يوجد نسبة كذلك في الاعداد لعدم كون نسبة الواحد الى اثنين نسبة عددي لعدم وجود  
العددية بينهما واذ لم توجد بينهما لم توجد في الاعداد اصلا لانها عادات لكل عددين يتحقق بينهما الضعية نسبة الموقوفة الى نسبة الموقوفة  
كما لا يخفى على من يتفكر في الحساب الهندسة وان شئت فاستعن من كتابي في المقادير السابعة من ان كل عددين في انفس  
منها عددين على نسبتها كانا باثنين على تلك النسبة واما عدم وجود الباقي الوتر فيكون الواحد الى اثنين في جميع المقادير  
ليس بينهما وبين الكسور التي تقسم هذه النماذج من اجزائها في نفي الجزر الثاني انه لو كان فيها واسطة لكان مربعها ويا

المسطح الطرفين لما تقر في الحساب كل ثلثة اعداد متناسبة مربع وسطها مساو لمسطح الطرفين ومسطح الطرفين هو انشان مربع  
 الوسط الكلي من اناسه فاذا علم ان نسبة الوتر الى الساق صمته لا توجد في الاعداد والمقادير التي لها عاشر مشترك وفيها  
 نسبة ثدية بالضرورة وببيان الهندسة كما لا يخفى بل في المقادير التي ليس لها عاشر مشترك فنثبت انقسامها الى ثمانية فبطول  
 تركيبها وتحليلها واما الاتصال فبعد ابطال نهيب النظام هذا على محاذاة ما في الكتاب ان نسبت فقل من الراس ان نسبة  
 العددية لا تكون مربعاً نسبة عددية الا اذا كان مخبرهما ربعاً لمخبرها ليس مخرج الضغيفة الذي هو انشان مربع صحيح وهو ظاهر  
 لان مربع الكسرة وادمج صحيح لا يكون صحيحاً فان نسبة البالغة الى الضغيفة لا تكون ثمنى نسبة عددية فنسبة الوتر المذكور الى  
 اساق صمته لا توجد الا في المقادير التي لا يوجد بينهما عاشر مشترك فهما يقبلان القسمة الى ثمانية وان اشبهت بيانا  
 على خط اخر فاعلم ان قد ثبت في العريوس ان مربع وتر ذلك المثلث ضعف مربع الضلع والمربع في الاعداد لا يكون  
 ضعفاً للمربع اخر اذ لو كان مربع ضعف المربع وضعف المربع الضعف فالربع النصف والضعف والضعف والضعف  
 الضعف ثلثة اعداد متوالية على نسبة والاول منها مربع فالثالث مربع هذا خلف بان شكل العريوس من المقالة انما ثمة بكل  
 ثلثة اعداد متوالية على نسبة واولها مربع فالثالث مربع فاذن ليس بين جميع الوتر والساق نسبة عددية برعين فها ثمة  
 لما تقر في عاشر الاصول كل خطين لم يكن مربعاً عاماً على نسبتهم برعين فها ثمة بيان فاذن ظهر ان ليس لها  
 عاشر مشترك فبطول الخيزر تركيباً وتحليلاً هذا والله اعلم بالصواب قد استتب طبع هذه المقالة العجالة والرسالة  
 النافذة ذات الجلال التي في تحسيرة التقريرية للثبوت بالتكرير من قادات الامام الهمام المحقق في البحر النجيب  
 المدفون كما شرف معضلات المسائل واقف غموض الاول قطب فضل الافاق بدر الكملار على الاطلاق  
 العارف بالبحر القيوم ملك العلماء بحجر العلوم مولانا ومولى الامة مقتدنا وغداهي اللامعة ابي العباس

عبد الله محمد رضي الله عنه وارضاه بالطفه المويده

شكره بغير قياس في ذكره باراسته ثابته رياضي شريفة صدر شيرازي برهناي حكمت معروف بصدر امير محسنة  
 وافضل الامم متعلق حواشي الصدر المقتد قام تاليف فاضل حقير مولوي بهدي كروي وسيرة  
 ثمانية بالتكرير مولانا عبد الله بحر العلوم مخبر حسنة بالشجاعة فضائل في كمالات مودد بركات لم يزل  
 شيخنا محسن شيخ حبيب علي تاجران الكهنوي از قال طبع برآءة جلوه اراسي نظار كيان كروية شيراز  
 شافش انتقبة جوية كوتوالى زير سبزي مشد برا بريل كل مان جوبن وباتيلع وخريد اريش بويده

